نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية
في
النظام الدولي الجديد

إعداد

كنزا محمد عبدالحق طوقان

المشرف

د. رضوان العبدالله

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في
العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تموز ١٩٩٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوقشـــــت هذه الرسالـــــة وأجيـــــزت بتاريـــــخ ١٩٩٧/٦/٢٨

أعضـــــاء لجنـــــة المناقشـــــة	التوقيـــــع
- الدكتور رضوان العبدالله، رئيســـــا أستاذ مساعد علاقـــــات دوليـــة	----------
- الدكتور مازن غرايبـــة، عضـــــوا أستاذ مشارك سياســـــة مقارنـــة	----------
- الدكتور حسني الشيـاب، عضـــــوا أستاذ مساعد علاقـــــات دوليـــة	----------
- الدكتور عبدالله نقـرش، عضـــــوا أستاذ مساعد علاقات دولية عربية غربية	----------
- الدكتور محمـد خيـــر، عضـــــوا أستاذ مساعد علاقـــــات دوليـــة	----------

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهـــــــــــــــداء

إلى كل طالب مجتهد ليعمل على تطوير هذا البحث وفق مـــا يســـتجد مـــن أحداث على الساحة الدولية.

كنـــزا محمـــد عبدالحـــق طوقـــان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكـــــــــــــر وتقديـــــــــــــر

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إخراج هـــذا البحث إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر الدكتور رضوان العبدالله الـــذي كـــان لـــه الفضل الأكبر من خلال إشرافه ومتابعته وتوجيهه لهذا البحث ومـــن ثـــم إخراجـــه بصورته النهائية، كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى قسم العلوم السياسية فـــي الجامعـــة الأردنية الذي قدم كافة التسهيلات، والى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، ولهم مني جميعا جزيل العرفان والتقدير.

وأخص بالذكر والدي اللذان وفرا لي كل الدعم المعنوي والحث على المثابرة والاجتهاد، بالإضافة إلى الزملاء لما قدموه مـــن مســـاعدة واهتمـــام ودعـــم بـــالغ وتسهيلات والتي كان لها الأثر الكبير في إتمام هذا البحث. أما الزميلة بنيتا سعد فلها مني كل التقدير والاحترام.

وبكل تواضع أقدم هذه الرسالة لتكون ذات منفعة وفائدة لطالبي العلم وبلدي، وأدعو الله أن يوفق كل ساع إلى طلب العلم والمنفعة، والله وحـــده مطلـــب العـــون وعليه الاتكال.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المحتويـــــــــات

الموضـــــــــوع	الصفحـــــــة
قرار لجنـــة المناقشـــــــة	ب
الإهـــــــداء	ت
شكـــــر وتقديـــــر	ث
المحتويـــــات	ج
فهـــرس الجـــداول	خ
فهـــرس الملاحـــق	د
ملخـــص البحـــث	ذ
• المقدمـــــــة: أهمية دراسة البحث، المشكلة، ومنهجية الدّراسة	١
أهميـــة دراســة البحـث	٢
المشكلـــة والفرضيـــة	٢
منهجيـــة البحـــث	٤
• الفصل الأول: أهمية المراكز الرأسمالية في النظام الدولي الجديد	٥
١-١ المدخـــل النظـــري	٦
١-٢ أهم مخرجـات النظـام ثنائـي القطبيـة	١٠
١-٢-١ أهم المخرجات على مستوى النظام الدولي	١٠
١-٢-٢ أهم المخرجات على مستوى النظم الفرعية	٢٦
١-٣ الخلاصـــــة	٥٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموضـــــــــوع	الصفحـــــــة

• **الفصل الثاني: نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظـــام الدولـي الجديـد**	٦٠
٢-١ فرضيـــة البحـــث	٦١
٢-٢ إثبـــات الفرضيـــة	٦١
٢-٢-١ أهم العوامل التي تثبت بأن العلاقة بين المراكز الرأسمالية في النظـام الدولـي الجديـد هي علاقـة تنافسيـة بينية	٦٢
٢-٢-٢ أهم العوامل التي تثبت بأن العلاقة بين المراكز الرأسمالية في النظام الدولي الجديد هي علاقة تعاونية – تضامنية	٩٩
٢-٣ الاستنتاجات	١١٧
• **الفصل الثالث: تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظـــام الدولـي الجديـد**	١١٩
٣-١ تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد وفق الأبعاد التالية	١٢٠
٣-١-١ البعد السياسي والأمني	١٢٠
٣-١-٢ البعـــد الاقتصـادي	١٣٦
٣-١-٣ البعـــد التقنـــي	١٤٦
٣-٢ شكل التحالفـات والتكتـــلات القادمـــة	١٥٤
• **الخاتمـــــــة**	١٥٧
• **المراجـــــــع**	١٦١
• **الملاحـــــــق**	١٧٣
• **ملخص باللغة الإنجليزية**	١٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهـــــــــرس الجـــــــــداول

الجـــــــــــــــدول	رقـــــــم الصفحـــة
جـــدول رقم (٢-١) : مؤشرات اقتصادية كلية	٨١
جـــدول رقم (٢-٢) : المرتبة الدولية بالنسبة لقوة الاقتصاد المحلي	٨٣
جـــدول رقم (٢-٣) : حجم المساعدات الخارجيـــة التـــي قدمتـــها المراكز الرأسمالية الرئيسية	٩٨
جـــدول رقم (٣-١) : المسار المرتقب لتطور الاقتصـــاد العـــالمي ضمن مصفوفة التشاؤم والتفاؤل	١٤٥
جـــدول رقم (٣-٢) : معايير للأداء العلمي والتكنولوجي	١٥٢
جـــدول رقم (٣-٣) : مرتبة المراكز الرأسمالية بالنســـبة لتطـــور الأداء العلمي والتكنولوجي	١٥٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهـــــــــرس الملاحـــــــق

الملحـــــــــــــق	رقـــــــم الصفحـــة
ملحـــق رقم (٢-١) : توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية	١٧٣
ملحـــق رقم (٢-٢) : توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية لليابـــان	١٧٤
ملحـــق رقم (٢-٣) : توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي	١٧٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخـــــــــص البحـــــــــث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملخـــــص

نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد

إعـــداد
كنـــزا محمد عبدالحق طوقـــان

إشـــراف
د. رضـــوان العبداللـــه

يهدف البحث إلى بيان نمط العلاقة الدولية التي تحكم المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد وذلك من خلال تبني البحث لفرضية رئيسية يحاول من خلالها تسليط الضوء على طبيعة العلاقات التنافسية والعلاقات التعاونية-التضامنية فيما بين هذه المراكز، تلك العلاقة التي من شأنها تحديد ليس فقط وضع المراكز الرأسمالية في النظام الدولي الجديد، بل والانعكاس المباشر لذلك على شكل التحالفات السياسية والتكتلات الاقتصادية القائمة والمرتقبة.

وقد تضمن هذا البحث ثلاثة فصول رئيسية: استعرض الفصل الأول أهمية المراكز الرأسمالية في النظام الدولي الجديد بعد ما أحدثته مخرجات النظام ثنائي القطبية السالف من تغييرات جوهرية على التوزيع الراهن للقوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. أما الفصل الثاني فقد اختص بإثبات فرضية البحث الرئيسية وذلك من خلال استعراض أهم العوامل التي تثبت بأن العلاقة التي تحكم المراكز الرأسمالية الرئيسية هي علاقة تنافسية بنية ضمن علاقة تعاونية-تضامنية. وأخيرا وضع البحث في فصله الثالث تصورا واقعيا لماهية شكل التحالفات والتكتلات القائمة والمتوقعة، وذلك على ضوء وقائع تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية وفق البعد السياسي والأمني والاقتصادي والتقني. ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث التالي:

- غدت المراكز الرأسمالية الرئيسية القوى الفاعلة داخل المنظومة الدولية، بعد أن ساهمت التغييرات التي حدثت على الساحة الدولية إلى تغيير شكل الصراع الدولي، فقد تراجع العامل العسكري بصورة كبيرة بفعل انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، واصبح العامل الاقتصادي المحرك الرئيسي للنظام الدولي الجديد بعد أن دخل الاقتصاد العالمي مرحلة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوحيد والتقارب بين الايديولوجيات التي كانت قائمة على صراع مرير بين الاشتراكية والرأسمالية.

- ستستمر العلاقات التنافسية فيما بين المراكز الرأسمالية، وسيكون العامل الاقتصادي المحرك الرئيسي وراء صياغة مثل هذه العلاقات التنافسية بعد أن أصبح يعتبر من أهم عوامل محددات القوى. أما المراكز الرأسمالية التي ستحتل موقع الصدارة فهي تلك المراكز التي ستتمتع بأفضل المؤشرات الاقتصادية، والتي ستنتهج نمط الرأسمالية الجماعية والتي يشكل برنامج مساعداتها الخارجية أحد أهم مرتكزات سياستها الخارجية.
- إن من المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد مفهوم الديمقراطية السياسية ومفهوم التعاون والاعتماد المتبادل، وهي مفاهيم جماعية دولية تتطلب بناء علاقات تعاونية-تضامنية فيما بين الأطراف الرئيسية، وبالأخص فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية. وستعمل مثل هذه العلاقات التعاونية-التضامنية على التخفيف من حدة العلاقات التنافسية حيث أن عدم جدية القوى الفاعلة في تكريس العمل التضامني الجماعي من أجل تطبيق هذه المفاهيم سينعكس سلبيا على مصداقية النظام الدولي الجديد من قبل باقي الدول في العالم.
- إن النظام الدولي الجديد سيعمل على إيجاد تكتلات اقتصادية عملاقة بعد أن أضحى للعامل الاقتصادي اليد الطولي في تحديد مكانة الدول الفاعلة ضمنه ودورها على الساحة الدولية. ولعل بوادر تشكيل التكتلات الاقتصادية القادمة على المستوى العالمي قد بدأت تتضح بشكل كبير مع نشوء منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي المعروفة باسم (الابيك) والتي تضم سبعة عشر دولة موزعة على ثلاث قارات، حيث تمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الصين واليابان إحدى أعضائها. ولتحقيق مبدأ التوازن الاقتصادي العالمي، لا بد ان نتوقع نشوء تكتل اقتصادي عالمي يوازي تكتل (الابيك). ومن المتوقع أن يتشكل هذه التكتل الثاني ليشمل روسيا ورابطة الدول المستقلة (الكمونولث) مع التكتل الاقتصادي القائم الآن بين دول الاتحاد الأوروبي قابل للتوسع ليشمل كافة الدول الأوروبية ومعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطلة على البحر المتوسط.
- أما عن مستقبل التحالفات السياسية والأمنية، ففي ظل التحولات العالمية المعاصرة بات الحديث عن تحالفات عسكرية تقليدية أمر غير وارد وبالأخص بعد زوال حلف وارسو. وعليه، فان من المرتقب أن يتحول الحلف العسكري إلى ائتلاف سياسي دولي بحيث يتميز مثل هذا الائتلاف بضخامة عدد الدول القائمة عليه وبقوة ضاربة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المقدمـــــــــــــــة

أهمية دراسة البحث، المشكلة والفرضية، ومنهجية الدراسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهميـــــة دراســـــة البحـــــث

يهدف البحث إلى وضع تصور منطقي مبني على أسس علمية وأخرى واقعيـــة لطبيعـــة العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد. إن هذه المراكـــز الرأســـمالية الرئيسية (موضوع البحث) هي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبـــي، فقـــد أصبحت هذه المراكز بفعل مجمل ما أفرزته حيثيات العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف القوى الفاعلة الرئيسية داخل المنظومة الدولية. وتتبع أهمية البحث من كونه يعالج:-

١- أبعاد النظام الدولي الجديد فيما يخص طبيعة العلاقة الدولية ما بين المراكـــز الرأســـمالية الرئيسية، هذه العلاقة التي من شأنها تحديد ليس فقط وضع المراكز الرأسمالية في النظام الدولي الجديد بل والانعكاس المباشر لذلك على شكل التحالفات والتكتلات الدولية القادمة.

٢- لأن البحث يعالج موضوعا حساسا وجديدا على الساحة الدولية وفـــي صميـــم العلاقـــات الدولية وبطريقة علمية أكاديمية.

٣- إن البحث في هذا الموضوع يضيف دراسة جديدة تصلح لأن تكون قاعدة ارتكاز لوضع نموذج تحليل سياسي واقتصادي تستأنس به القوى المثقفة والوطنيـــة وصـــانعي القـــرار السياسي لوضع خطط سياسية وغير سياسية لإحداث التحول المطلوب على ضوء طبيعة ما يحدث في العالم وما سيحدث به.

المشكـــــلة والفرضيـــــة

تتلخص **المشكلة** التي يعالجها البحث في تتبع الأدلة التي من شأنها أن توصل إلى حقيقة أن جوهر الصراع في العالم الحديث ومن ثم المعاصر سيشهد تحولا ملحوظا من صراع تقليدي إلى تنافس تحكمه طبيعة التحركات الدولية الناجمة عن طموحات المراكز الرأســـمالية الرئيســـية وهي تتنافس فيما بينها من أجل تبوء المراكز المتقدمة في مختلف الجوانب وبالأخص الجوانـــب الاقتصادية والتقنية. ففي ظل المعطيات الواقعية والظروف الدولية الراهنة المحيطـــة بالنظـــام الدولي الجديد – الذي يؤمن بالفكر الرأسمالي كنظامه الاقتصادي الأكفأ، وبالديمقراطية كنظامـــه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السياسي الأمثل، ويعمل على الاستبعاد التدريجي للبعد العسكري ويعطي الزخم للبعد الاقتصادي والتقني بديلا عن البعد العسكري في تحديد دور ومكانة الدول الفاعلة ضمنه- لا بد وان يأخذ التنافس فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية الشكلين الرئيسيين التاليين:

الشكل الأول: التنافس الاقتصادي الذي تحكمه المقومات التنافسية الاقتصادية التي من شأنها ليس فقط تحديد وضع الدولة الفاعلة داخل النظام، بل كذلك المكانة الدولية الذي سيحتله التكتل الاقتصادي الذي تنتمي إليه الدولة، ومدى تأثيره على واقع مجريات العملية الدولية السياسية.

الشكل الثاني: التنافس التقني الذي تحكمه أنماط من الصناعات تعتمد كلها على الفكر والجهد الذهني اللذين سيصبحان البديل المنطقي والحتمي للقوة البدنية والجهد العضلي.

أما **فرضية** البحث فهي: "إن نمط العلاقة الدولية التي تحكم المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد هي علاقة تنافسية بينية ضمن علاقة تعاونية – تضامنية".

ويسعى البحث من خلال هذه الفرضية إلى تحقيق الغايات التالية:

١- بيان منظومة الوفاقات والتناقضات على المصالح المشتركة فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية، وذلك من خلال تناول الدراسة لأهم العوامل التي تقتضي بمضمونها العمل على بناء علاقات تنافسية أو علاقات تضامنية تعاونية فيما بين هذه المراكز وفقا للمعطيات الدولية الراهنة التي أوجدتها المخرجات الرئيسية للنظام ثنائي القطبية، وما نتج عن هذه المخرجات من إحداث تغييرات جوهرية على التوزيع الراهن للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية.

٢- بيان تطور العلاقة الدولية فيما بين هذه المراكز وفقا للبعد السياسي والأمني والاقتصادي والتقني، وأثر ذلك المباشر على ماهية شكل التكتلات والتحالفات القائمة والمرتقبة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منهجيـــــــة البحـــــــث

إعتمد البحث على المناهج الرئيسية التالية:

- المنهج الموضوعي وخصوصا عند جمع المعلومات وتمحيصها وترتيبها ومقارنتها وذلك وفقا لدرجة عالية من الموضوعية البعيدة عن المنهجية الانتقائية فـــي مجـــال توظيـــف المعلومات لخدمة فرضية الدراسة.

- المنهج التحليلي الذي يقوم على المقارنة بين المعلومات والأحداث بهدف الوصـــول إلـــى النتائج النهائية التي من شأنها أن تدعم صحة الفرضية الرئيسية التي تبنتها الدراسة منـــذ البداية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــــــــل الأول

أهميـــــــة المراكـــــز الرأسماليـــــة

في

النظـــــام الدولـــــي الجديـــــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-١ المدخـــــــل النظـــــري

يعرف مورتون كابلان بأن النظام الدولي يتكون من مجموعة من الوحدات التي تـــترابط علاقاتها وتتداخل وفقا للمتغيرات والعوامل الكلية المحيطة بالنظام والتي تحدد الســـلوك الفـــردي والجماعي للوصول إلى الأنماط العامة والمتكررة لهذا السلوك، وتساعد على تحديـــد القـــوى أو الأطراف الفاعلة الرئيسية للنظام والتي تعد بدورها المحرك الرئيسي الكامن وراء تطور النظـــام الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر (مقلد، ١٩٨٢). أما ديفيد ايستون فقد ركـــز فـــي تحليله للنظام الدولي على مدى استجابة النظم السياسية للضغوط التي قد تنبع من داخـــل النظـــام نفسه أو من بيئته الخارجية، ووضع إطارا لتحليل النظام السياسي يرى فيه دائرة متكاملـــة تبـــدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية التي تعمل على الربـــط بيـــن المدخلات والمخرجات بعملية مستمرة ضرورية لبقاء النظام (المنوفي، ١٩٨٥). وعلى نفس هذا النحو يرى ماكليلاند أن النظام الدولي هو نظام معقد ومركب ويتكون من مجموعة أنظمة فرعية، وداخل كل نظام فرعي يوجد مجموعة من الأنظمة الفرعية الأخرى التي تتفاعل عن طريق تبادل المخرجات والمدخلات فيما بينها (McClelland، 1966). كما أن هذه التفاعلات الحاصلـــة بيـــن الأنظمة الفرعية المكونة للنظام السياسي الدولي لا تتم في اتجاه واحد فقط بل تتم في اتجاهـــات متعددة منها الإعلامي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتكنولوجـــي٠٠٠ الـــخ (Reynold, 1971).

وتجدر الإشارة هنا بأن معظم محللي النظام الدولي قد ركزوا في تحليلاتهم النظمية على مبدأ "النظام المفتوح" في معالجتهم للمتغيرات التي تطرأ على النظام الدولي، وذلك من منطلق أن النظم السياسية المكونة للنظام الدولي تتعرض لضغوطات البيئة ومؤثراتها، وهـــذه الضغوطـــات التي يطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظم السياسية أو قد تنبثق من داخل النظام نفسه (Edwards, 1970). وعليه، يرى هؤلاء أنه لا بد من معالجة النظام الدولي على انه نظام مفتوح وقابل للتكيف لان البيئة المحيطة بالنظام هي في حالة تغير مســـتمر مما يفرض على النظام أن يتكيف معها بصورة ملائمة حتى يتمكن من الحفـــاظ علـــى توازنـــه واستقراره وتماسكه (Edwards, 1970). إلا أن التغيرات البيئية لا تحـــدث كلـــها علـــى نفـــس المستوى من الأهمية أو التأثير، ويعتمد ذلك على مدى إدراك النظام للحاجة إلى التغيير وأيضـــا على الموارد والإمكانات المتاحة له، وبذلك تتحدد مقدرته على التكيف والاستجابة، سواء اتخـــذ

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك مظهر الاستجابة الكاملة، أو الاستجابة المحـــدودة، أو عـدم الاســتجابة علـى الإطــلاق (Reynolds, 1970). وهنالك أشكال متعددة للمتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجيـــة للنظـــام الدولي، ومن أمثلتها التغيرات التكنولوجية، التغير في الموارد الطبيعية، التغير في الاتجاهـــات، التغيرات الهيكلية كظهور تكتلات أو محالفات دولية جديدة، التغيرات الاقتصاديـــة والعســكرية والتغير الناتج عن ظهور أطراف فاعلة جديدة أو اختفاء أطراف فاعلة قائمة ٠٠٠الـــخ (مقلـد، ١٩٨٢).

أما أندرو سكوت – والذي يعتبر تحليله لديناميكيات التفاعل والتوازن في النظام السياسي الدولي من أشمل التحليلات النظمية وأكثرها واقعية – قد حدد المشكلات التي لا بـد لأي نظـام دولي قائم أن يتكيف إزاءها، ومن أبرز هذه المشكلات في نظرة، نذكر: انسحاب بعض الأطراف الهامة والفاعلة عن المسرح الدولي، حدوث خروج عن الأهداف التي تعتنقها بعـض الأطـراف الرئيسية داخل النظام، فشل النظام الدولي في تحقيق الأهداف التي نشأ بسببها أو قام من أجلها أو إعلان انتهاء أي نظام دولي فرعي كمحالفة عسكرية أو تكتل إقليمي أو منظمة دوليـــة وظيفيـــة ٠٠الخ، ظهور الحاجة إلى إسناد وظائف جديدة للنظام لم يكن لها داعي ساعة نشوئـــه، معانـاة النظام الدولي من ضغط العمل الزائد، اتجاه نظام فرعي إلى استغلال النظام الدولي في تحقيـــق أهدافه الخاصة دون مراعاة لردود الفعل التي قد تنشأ من باقي النظم الدوليـــة الفرعيـــة (مقلـد، ١٩٨٢).

إن مجمل ما تم ذكره أعلاه هو عبارة عن مدخل نظري بسيط يشير باختصار إلـــى أن النظام الدولي يتعرض إلى تغييرات أو ضغوطات تنبع إما من داخل النظام نفسه أو مـــن بيئتـــه الخارجية. وتؤثر هذه التغييرات أو الضغوطات على حيثيات العملية السياسية للنظـــام الدولـــي حيث تبدأ النظم السياسية الفرعية المكونة للنظام الدولي وبالأخص القوى الفاعلة الرئيسية بفـــرز استجابات متتالية لهذه الضغوط والتي يطلق عليها اسم "مخرجات النظام" والتـــي تعـد بدورهـا المحرك الرئيسي الكامن وراء تطور النظام الدولي وانتقاله من شكل معين إلى شكل آخر. فالقوى الإقليمية والدولية قد ساهمت عبر مراحل تطور التاريخ الحديث في تغيير شكل النظام الدولـــي، وبهذا الصدد نشير هنا إلى الكاتب بول كيندي في كتابه الشهير "نشوء وسقوط القوى العظمـــى"، والذي استعرض من خلاله كيفية نشوء وسقوط القوى العظمى لعصر ما بعد النهضة الأوروبيـــة على مدى القرون الخمسة الماضية. فيرى بول كيندي بأن ما شهده التاريخ من نشوء وســـقوط

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القوى العظمى لمرحلة ما بعد النهضة الأوروبية كان حصيلة للتفاعل بين الاقتصاد والاستراتيجية، فقد اتجهت القوى العظمى أيام السلم إلى تخصيص قسم كبير من قدرتها الإنتاجية لأغراض عسكرية، وذلك من منطلق أن الثروة سلاح لدعم القوة العسكرية، والقوة العسكرية المتفوقة تقوم بدور الحفاظ على الثروة وتعظيمها (Kennedy, 1989). ويبرر كيندي بأن تراجع القوى العظمى يأتي نتيجة لزيادة الإنفاق على التسلح على حساب مواكبة التقدم التكنولوجي والاقتصادي لقوى صاعدة أخرى، وهنا تتجه مثل هذه القوى ذات التفوق العسكري إلى شن الحروب ضد القوى الصاعدة مما يؤدي إلى تحالف جميع القوى الصاعدة ضدها، وتكون النتيجة الحتمية سقوط قوى عظمى ونشوء قوى عظمى مكانها. وقد استشهد كيندي في تبريره لذلك إلى عدة وقائع تاريخية للقرون الخمس الماضية، نذكر من بينها: صراعات القوى العظمى للفترة الواقعة من مطلع القرن السابع عشر حتى مطلع القرن الثامن عشر التي شهدت تراجع بعض من القوى العظمى أمثال أسبانيا وهولندا إلى الدرجة الثانية، وفي الوقت ذاته برزت للسطح قوى أخرى هي فرنسا وبريطانيا وروسيا و النمسا وبروسيا والتي أضحت تفرض هيمنتها على الشؤون الدبلوماسية والحربية لأوروبا، وكذلك الحال بالنسبة لفرنسا حيث أضحت تحت حكم لويس الرابع عشر أولا، ومن ثم تحت حكم نابليون قاب قوسين أو أدنى من السيطرة على أوروبا، إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك بعد أن تحالفت جميع القوى الأخرى ضدها (Kennedy, 1989).

أكد الباحث ايمانويل واليرستين على أن الدوافع الاقتصادية كانت السبب المباشر وراء فترة الامتداد والتوسع عبر الأطلسي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والتي جاءت نتيجة حاجة مراكز القوى الرأسمالية الغربية إلى الذهب والطعام والوقود (Wallerstein, 1974). فطبقا لواليرستين، فلقد نتج عن الثورة الصناعية التي خرجت من غرب أوروبا نمو اقتصادي ضخم نجم عن الابتكارات التكنولوجية الجديدة وما صاحب ذلك من زيادة الاستهلاك ونقص الموارد والفرص على المستوى المحلي بأوروبا، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى دفع مراكز القوى الرأسمالية الغربية نحو الامتداد والتوسع إلى أراضي جديدة (Wallerstein، 1974). فالمراكز الرأسمالية الغربية كان لها القدرة على تجديد نفسها بمعنى أن هذه المراكز حين أخفقت في توفير ما يلزم لرفد اقتصادياتها الداخلية قامت بشن حملات عسكرية لبسط نفوذها في الخارج. ومع أن الكثير من دول المركز الرأسمالي الغربية قد نجحت في الحفاظ على تفوقها وديموميتها من جراء بسط نفوذها الخارجي، إلا أن النجاح الباهر الذي وصلت إليه بعض هذه المراكز كان السبب في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تراجعها وفي بعض الأحيان هزيمتها، ولعل من أبرز الأمثلة هنا نذكر أن توازن القوى بين الدول الأوروبية بدأ يختل منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر نتيجة توحيد ألمانيا وظهورها كقوى كبرى في القارة الأوروبية، فبحلول عام (١٩١٣) فاقت حصة ألمانيا النسبية في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي حصة بريطانيا، ونافست بنجاح الصناعات الأوروبية الأخرى (الأطرش، ١٩٩٣). وأصبح منطق الرأسمالية الصناعية الألمانية يفرض ضرورة التوسع وخلق مجال حيوي لها وإلا تعرضت للانهيار، وهذا أدى إلى الاصطدام بالوضع القائم سواء في أوروبا أو في العالم الثالث الخاضع للاستعمار حيث تضمن هذا الوضع وجود إمبراطوريات لكل منها مجالها الحيوي: فبريطانيا كانت تتربع على أكبر إمبراطورية استعمارية كما كان لفرنسا مستعمرات اكثر بكثير من ألمانيا رغم أن الأولى لم تكن في مستوى الثانية من حيث القوى الصناعية والاقتصادية. فاصطدام القوى الألمانية الصاعدة بالوضع الراهن ومحاولتها تغييره كان من أهم أسباب نشوب الحرب العالمية الأولى والثانية (الأطرش، ١٩٩٣).

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبروز نظام ثنائي القطبية لم تتوقف عملية إعادة التوزيع للقوى المختلفة، فقد شهدت الساحة الدولية مؤخرا تفتت الاتحاد السوفييتي وتراجع القوى السوفيتية كقوى عظمى. إلا أن العديد من الباحثين أمثال كيندى لا يروا بأن تراجع القوة السوفيتية دليل أكيد على أن يصل التاريخ إلى نهاية فاصلة بأي شكل من الأشكال التي وصل إليها في السابق كسقوط كامل لقوى عظمى وصعود قوى عظمى أخرى، ويبرر كيندي ذلك من واقع ما هو قائم حول التوزيع الراهن للقوى العسكرية والقوى الاقتصادية. وعلى نفس هذا النحو يرى الباحث كوهين بأن المنظومة الدولية بدأت تشهد منذ بدايات عقد الثمانينات بروز نوع من فك الارتباط بين عوامل القوة المختلفة (Power Dispacking)، مما أدى إلى بقاء دولة عظمى في موقع الهيمنة لأنها تحتل مكانة مرتفعة بالنسبة لتفوقها العسكري بالرغم من تراجع مقومات القوى لديها في مجالات أخرى (Keohane, 1984). وقد أحدثت حالة عدم التوافق بين توزيع القوى العسكرية وتوزيع القوى الاقتصادية وغيرها بما يعرف بظاهرة عدم انسجام المكانة (Status Inconsistency) التي تحتلها بعض الدول الرئيسية داخل المنظومة الدولية. وينبثق عن ظاهرة عدم انسجام المكانة ظاهرة أخرى تدعى ظاهرة الإنتاج المنظم للعنف، وذلك عندما تفشل الدولة القوية عسكريا في تحويل قوتها العسكرية إلى مزايا سياسية واقتصادية، الأمر الذي قد يولد بدوره نمو نزعة العسكره لدى الدول القوية اقتصاديا والضعيفة عسكريا. وتفاديا لنمو نزعة العسكره هذه وتجاوبا كذلك مع ما تطلبه الحاجة الراهنة للتصدي إلى قضايا التطور والنمو

٤٨١٢٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادي والبيئة وحقوق الإنسان وغيرها من القضايا المهمة، بات الحديث عن ضرورة انتهاج نظرية الاعتماد المتبادل كبديل للهيمنة والممارسة التعسفية للقوة التي لا تستطيع بمفردها الإيفاء بمتطلبات المرحلة الراهنة (Keohane & Nye, 1989).

من هنا جاءت أهمية الفرضية التي يقوم على أساسها هذا البحث والتي تفترض بأن العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد ستكون علاقة تنافسية بينية ضمن علاقة تعاونية – تضامنية. ولكن قبل الدخول في عملية البحث لإثبات الفرضية، كان لا بد أن يتم استعراض أهم مخرجات النظام ثنائي القطبية على مستوى النظام الدولي وعلى مستوى النظم الفرعية وما نتج عن هذه المخرجات من تأثير مباشر على التوزيع الراهن للقوى، وبالتالي بروز أهمية المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد.

١-٢ أهم المخرجات التي أفرزها النظام ثنائي القطبية

لقد أفرزت العملية السياسية التي أحاطت بالنظام ثنائي القطبية عدة مخرجات رئيسية على المستوى الدولي وعلى مستوى النظم الفرعية، والتي كانت الدافع وراء تغير شكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية الى نظام دولي جديد.

وفيما يلي استعراض سريع لأهم المخرجات التي أفرزتها العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية على المستوى الدولي، ومستوى النظم الفرعية.

١-٢-١ أهم المخرجات على مستوى النظام الدولي

لقد أفرزت العملية السياسية للنظام الثنائي القطبية السالف مخرجات رئيسية على المستوى الدولي، تتمثل أهمها في :

أولا : نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي.

ثانيا : الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي شرح موجز لهذه المخرجات :

أولا: نهاية الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي

لقد تحدد هيكل المنظومة الدولية للنظام ثنائي القطبية السالف تبعا للمخرجات التي أفرزتها العملية السياسية للحرب العالمية الثانية ، حيث تمثلت أهم هذه المخرجات في اعتبار كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي القوتين الأعظم من الناحية العسكرية . ومن ذلك الحين بدأت تتشكل العلاقات الدولية ضمن المنظومة الدولية للنظام الثنائي القطبية السالف وفقا لسياسة الاستقطاب الأيديولوجي (Ideological Polarization) التي انتهجتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي والتي أدت إلى زيادة تنافسهما لبسط نفوذهما السياسي على الساحة الدولية ، وذلك عن طريق استقطاب اكبر قدر ممكن من القوى الكبرى والمؤثرة حولهما.

إلا أن ممارسة سياسة الاستقطاب هذه قد ساهمت ضمن تطور حيثيات العملية السياسية للنظام الثنائي القطبية إلى تقوض وزوال هذا النظام . فمن الناحية النظرية لطبيعة المنظومة الدولية قد يصل الاستقطاب إلى درجة كبيرة من العمق تؤدي إلي انشقاق رأسي للمنظومة يفقدها تجانسها . ويحدث ذلك عندما تكون التناقضات بين المراكز (التي تصبح أقطابا) اكبر وانشط من المصالح المشتركة فيما بينها ، وعندما تكون علامات الاستقطاب أكثر وضوحا وتقضي إلي تكوين حدود غليظة (Consolidated or Thick Boundaries) بين الأقطاب غالبا بسبب شدة التعارض الأيديولوجي أو (الأخلاقي والسياسي)، وجمود الهياكل المؤسسية (التي تأخذ في العادة شكل تحالفات عسكرية)، وندرة المحايدين وأصحاب الولاء المزدوج (Double Loyality) من أطراف المنظومة الدولية (سعيد، ١٩٩٢).

وهذا ما حصل فعليا للنظام ثنائي القطبية السالف فقد تضمنت عملية الاستقطاب الأيديولوجي عدة ممارسات أدت بمجملها إلى حدوث انشقاق رأسي للمنظومة الدولية بحيث فقد النظام ثنائي القطبية تجانسه ، مما ساعد على تقوضه وزواله .

وتلخص النقاط التالية أهم الممارسات التي أدت إلى إحداث انشقاق رأسي للمنظومة الدولية للنظام ثنائي القطبية ، إضافة إلى العوامل الرئيسية الأخرى التي ساهمت في انهيار النظام السياسي للاتحاد السوفييتي وبالتالي نهاية الحرب الباردة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١- إن أهم الممارسات التي ساهمت في إحداث انشقاق رأسي للمنظومة الدولية للنظام ثنائي القطبية تمثلت بداية وبعد فترة وجيزة من إعلان انتهاء الحرب العالمية الثانية في تراجع التكافؤ الاستراتيجي الذي تحقق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي على أساس قاعدة توازن الرعب النووي ، حيث تراجع هذا التكافؤ ليحل مكانه تناقض في الميدان الاستراتيجي نتج عن السيطرة السوفيتيه على دول أوروبا الشرقية . ثم ما لبث أن تعمق هذا التناقض الاستراتيجي بعد أن اتخذ طابعا استقطابيا واضحا من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وذلك بتكوين حلفي الاطلسي ووارسو (سعيد، ١٩٩٢).

٢- ساهم التناقض الاقتصادي الذي تطور بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي على تعميق الانشقاق الرأسي للمنظومة الدولية للنظام ثنائي القطبية . فقد تمثل هذا التناقض الاقتصادي بداية في حرمان الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا من عضوية المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تكونت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إذ انحصرت العضوية لهذه المؤسسات للدول التي تنتهج اقتصاد السوق ، الأمر الذي ترتب عليه عدم تمكن الاتحاد السوفييتي من بناء شبكة حقيقية للنفوذ الاقتصادي دوليا . وكذلك لم يطرح الاتحاد السوفييتي إمكانية وضع نظام اقتصادي عالمي مشتق من الفكر الاشتراكي كرديف للنظام الاقتصادي الرأسمالي ، علما بأن الاتحاد السوفيتي قد شهد تطور ملحوظ على صعيد تحقيق معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product-(GDP)) والذي نجم بشكل أساسي عن التجديد الشامل للبنية الأساسيه ولقطاع المعدات والآلات وذلك على أساس منجزات الثورة الصناعية الثانية(سعيد، ١٩٩٢). إلا أن الاتحاد السوفييتي لم يستغل قوته الاقتصادية كأداة في المنافسة الدولية على الصعيد الاقتصادي الخارجي . فقد انحصر دعمه الخارجي وبصورة كبيرة للقطاع العسكري لدول أوروبا الشرقية ، الأمر الذي ترتب عليه إحداث اختلال واضح في البنية الخارجية للقوة السوفيتيه نتيجة لعدم التوازن الحاصل بين الدعم العسكري الخارجي مع الدعم الاقتصادي الخارجي (سعيد، ١٩٩٢) . وتبلور عن ذلك حدوث انشقاق آخر للمنظومة الدولية لان أنصار الاتحاد السوفييتي اعتمدوا على الاتحاد السوفييتي في مجال الدفاع العسكري، كما اعتمدوا كذلك على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الغرب في المجال الاقتصادي ، بعد أن وضعت الاستراتيجية الاقتصادية لـدول أوروبـا الشرقية ومنذ بدايات عقد الستينيات على أساس الاكتفاء الذاتي والانفتاح التدريجي علـى الغرب (سعيد، ١٩٩٢).

٣- ساهمت عدة عوامل موضوعية في تحلل النظام ثنائي القطبية وكان من أهم هذه العوامـل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية العامل الاقتصادي . فقد بدأت تظهر منذ بدايـة عقـد السبعينيات علامات للانكماش النسبي في قاعدة الموارد الاقتصادية للولايـات المتحـدة الأمريكية حيث تمثل التراجع الاقتصادي في عجز كبير للموازنة وكذلك للميزان التجاري والذي نجم بشكل أساسي عن تآكل المزايا النسبية للصناعة الأمريكية لصـالح تصـاعد المزايا النسبية للصناعة اليابانية والألمانية والأوروبية عامة ، الأمر الـذي ترتـب عنـه وضع نهاية رسمية لنظام المدفوعات الدولي القائم على الدولار وذلـك بإلغـاء قابليتـه للتحويل عام (١٩٧١) (سعيد، ١٩٩٢). إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعاني كثيرا خلال عقد السبعينات من هذا التراجع الاقتصادي وذلك بفضل دخولـها مرحلـة التقـادم التكنولوجي (Technological Obsolescence) الذي رافق الثورة التكنولوجية الثالثـة بعـد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية في تجديد عملية الإنتـاج بالاسـتعانة بالتكنولوجيـات الجديدة واستيعاب الثورة التكنولوجية البازغة (سعيد، ١٩٩٢).ومع ذلك فقد ساهم التراجع الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع الإدارة الأمريكية في المضـي قدمـا لاستكمال جهود الوفاق الدولي بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية لما لذلك مـن تـأثير مباشر على خفض العجز القائم للموازنة الأمريكية . وبالنهاية سـاهمت جـهود الوفـاق الدولي مع مجمل العوامل الموضوعية الأخرى في تقويض النظام ثنائي القطبيـة وذلـك بإعلان بداية مرحلة الوفاق الدولي بين الشرق والغرب .

أما بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، فقد ساهمت عدة عوامل موضوعية على تقويض النظـام السياسي للاتحاد السوفييتي ومن ثم انهياره وزواله . فمع أن النظـام السياسـي للاتحـاد السوفيتي قد تميز بدرجة عالية من الاستقرار السياسي في الفترة الممتدة منذ منتصف عقد الثلاثينيات حتى منتصف عقد السبعينيات حيث نجح نظام الحكم بقيادة الحزب الشيوعـي في تحقيق هذا الاستقرار السياسي وذلك من خلال تطبيقه الفعلي لعدة ممارسات كان مـن أهمها :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- استقطاب النخبة الطبيعية ذوو الصفات القيادية والمؤمنة بالعقيدة الماركسية لعضوية الحزب الشيوعي ، ومنحهم الامتيازات الضرورية للمحافظة على وجودهم على رأس الهيئات والمنظمات وكافة أجهزة الدولة ، ليكفل بذلك استقرار النظام السياسي وفق الخط المقرر من قيادة الحزب .

- الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج ، فقد نصت المادة العاشرة من الدستور السوفييتي على أن :" الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج بشكل ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره)وبشكل الملكية التعاونية هي أساس النظام الاقتصادي للاتحاد السوفييتي .... الدولة تحمي الملكية الاشتراكية وتخلق الظروف اللازمة لتكثيرها ، كذلك لا يحق لاحد أن يستعمل الملكية الاشتراكية لاجل الإثراء الشخصي ولمقاصد مغرضة أخرى (دستور الاتحاد السوفييتي، ١٩٧٧). وعليه استطاع نظام الحكم والمسيطر عليه من قبل الحزب الشيوعي أن يحكم قبضته على العامل الاقتصادي وان يرسم ويوجه وينفذ التخطيط الاقتصادي وفقا لما تهدف إليه الاستراتيجية العامة للحزب، لانه المالك الوحيد لوسائل الإنتاج . فكل ما يخطط ينفذ ، وهذا أعطى النظام السياسي نوع من الاستقرار .

- إتباع استراتيجية الموارد المكثفة للتنمية (Resource- Intensive Strategy for Growth)، فقد بدأ النظام السوفييتي بتطبيق التخطيط المركزي وإشراف الدولة الواسع على كافة جوانب العملية الإنتاجية منذ عام (١٩٣٤) بعد أن عدلت في عام (١٩٢٩) وجهة نظر القادة في النظام السوفييتي حول إمكانية تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة التي طرحت عام (١٩٢٠) والتي كان مفادها أن اقتصاديات السوق ستستمر خلال المرحلة الانتقالية لبلوغ النظام السوفييتي الاشتراكية (R.W., 1990). وقد انتهج النظام السوفييتي منذ تطبيقه للتخطيط المركزي سياسة استراتيجية الموارد المكثفة للتنمية ، بمعنى أن يتم الاستغلال التام للموارد (الرأسمال ، العمالة ،الأرض ، الخامات) لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية (Bredenkamp, 1991). فقد ارتفع على سبيل المثال الدخل القومي في الاتحاد السوفييتي خلال (٦٠) عاما (١٩١٧-١٩٧٧) نحو (٦٨) مرة (قابل، ١٩٩٣). كما حققت الخطة الخمسية الثامنة للتنمية للأعوام (١٩٦٦-١٩٧٠) نجاحا ملحوظا في عدة قطاعات خاصة في مجال البترول والمعادن والصناعات البسيطة. إذ ارتفع الدخل القومي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعدل (٥٠%) ، ومعدل الدخل الحقيقي بمقـــدار الثلـــث (Commission of the European Communities, 1990). وقد انعكس نجاح الدولة في تخصيص الموارد المتوفـــرة لخدمـــة المجتمع الداخلي إيجابيا على تأييد الشعب – وخصوصا الجيل القديـــم – لنظـــام الحكـــم السائد، وهذا أعطى النظام نوعا من الاستقرار .

إلا أن نظام الحكم السائد في الاتحاد السوفييتي قد شهد منذ منتصف عقد السبعينات بداية تراجع ملحوظ لعامل الاستقرار السياسي ، الأمر الذي استدعى قادة النظام (الحزب الشيوعـــي) ضرورة اجراء تعديل على ميكانزمية العملية السياسية . وفي هذا الصدد طرح الزعيم السوفييتي السابق غورباتشوف في منتصف عقد الثمانينات سياسة البيروسترويكا (إعادة البنـــاء) ومفـــهوم الغلاسنوست (المصارحة) بديلا عن الايديولوجية الماركسية – اللينينية كمحاولة منه لاعادة بناء النظام من اجلإعادة الاستقرار السياسي ثانية للنظام . إلا أن تطور عدة عوامل موضوعية حالت دون نجاح نظام الحكم في تخطي أزماته الداخلية . وتجسدت فشل التجربة الغورباتشوفيـــة فـــي نهاية عام (١٩٩١) حين استقال غورباتشوف وحل الحزب الشيوعي وانتهى الأمر إلـــى توقيـــع اتفاقية (منسك) التي أعلن فيها إلغاء الاتحـــاد الســـوفييتي وتأســـيس رابطـــة الـــدول المســـتقلة (الكومنولث) .

وفيما يلي عرض سريع لابرز العوامل الموضوعية التي ساهمت فـــي تراجـــع عـــامل الاستقرار السياسي في الاتحاد السوفييتي وبالتالي انهياره وزواله :

العامـــــل الاقتصـــــادي

لقد شهد العامل الاقتصادي تراجع ملحوظ منذ عهد بريجينيف ، إذ تدهورت معدلات نمو الدخل القومي لاكثر من النصف ، وبحلول بداية عقد الثمانينات انخفضت إلى مستوى قريب من الركود الاقتصادي(Commission of the European Communities, 1990). هـــذا الواقـــع الـــذي جعـــل غورباتشوف يعبر عنه في كتابه البيروسترويكا **بالمفارقات العجيبة** . فالعامل الاقتصادي عليـــه أن ينمو باعتبار أن الاتحاد السوفيتي من أكبر منتجي العالم للفـــولاذ والمـــواد الأوليـــة والنفـــط ومصادر الطاقة قد أصبح في وضع حرج على هذا الصعيد ، وذلك بفعـــل سياســـة الـــهدر أو الاستهلاك غير المجدي التي أدت إلى حالة ركود وخلل اقتصادي ناشئة في أساسها عن عـــدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التحول في الوقت المناسب من طريق التطور الاتساعي (الأفقي) إلى طريق التطـور المكثـف (العمودي) (حلمي، ١٩٨٨). ومن الأمثلة على ذلك أن الاتحاد السوفيتي الذي هـو مـن أكـبر منتجي الحبوب في العالم ، أصبح مضطرا إلى شراء ملايين الأطنان من الحبوب من الخـارج ، وفيما صواريخه قادرة على الوصول بدقة إلى نقاط محددة على الكوكب بفضل التقدم التكنولوجي في هذا المجال ، فان صناعته التكنولوجية والعلمية المخصصة للأغراض الاقتصادية هي فـي حالة تخلف أو على الأقل أدنى بكثير من مستويات الصناعـات المماثلـة فـي بلـدان العـالم الغربي(حلمي، ١٩٨٨).

ولقد حاول السوفيت وقف هبوط معدلات النمو التي نتجت بشكل أساسي عـن إعطـاء الأولوية للنمو الكمي وليس النوعي في الإنتاج ، حيث قام صانعوا القرار السوفيت بانتهاج سياسة زيادة النفقات الحكومية على بند تحسين نوعية الإنتاج وذلك عن طريق التوسـع فـي اسـتخدام الموارد الطبيعية الداخلة في عمليات الإنتاج (قابل، ١٩٩٣). ومع مرور الوقـت أصبـح مـن الصعوبة بمكان الحصول على الموارد الطبيعية بعد أن أصبحت أكثر تكلفة، وفي محاولة أخرى لاصلاح الوضع القائم لقطاع الصناعة ، انتهج السوفيت نظام إعطـاء المزيـد مـن الحوافـز والمكافآت لتحسين الإنتاج . إلا أن هذه المحاولة باءت أيضا بالفشل ، فقد صرفت مكافآت كبيرة لا مبرر لها ، مما أدى إلى أسلوب التقارير المنمقة لمجرد الكسب وصـرف الحوافـز (قـابل، ١٩٩٣).

وبفعل سياسات الهدر أو الاستهلاك غير المجدي ، فقد انفق الاتحاد السوفييتي مواد خام وطاقة وموارد أخرى أكثر بكثير مما تنفقه الدول المتطورة الأخرى . وبـهذا الصـدد أعـترف غورباتشوف في كتابه البيروسترويكا بأن الدول الرأسمالية أفضل فـي اسـتخدامها لمواردهـا الطبيعية من الاتحاد السوفيتي ، ويضيف قائلا "بان ثروة بلادنا بمفهوم الموارد الطبيعيـة وقـوة العمل قد أفسدتنا ، ويمكن القول بأنها قد أصابتنا بالعفن (قابل، ١٩٩٣).

كما يعود التراجع الاقتصادي الواضح للسوفيت منذ منتصف عقد السبعينيات جزئيا إلـى تركيز قادة السوفيت في خططهم التنموية على زيادة الإنفاق العسكري بهدف الحصـول علـى تكافؤ استراتيجي كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا في المجال النووي. ولعل من أهم الحقائق التي زادت من حدة المشكلة الاقتصادية بهذا الخصوص تتمثل فـي حقيقـة وجـود

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اقتصادين داخل الاقتصاد الروسي وهما الاقتصاد العسكري والمدني. وقد نجحت الدولة بإحراز تفوق في القطاع العسكري ، إلا أن ذلك كان على حساب الاقتصاد المدني . فما تطور من تكنولوجيا في القطاع العسكري لم ينتقل إلى القطاع المدني ، الأمر الذي ترتب عليه التقدم التكنولوجي العسكري على حساب التخلف التكنولوجي الإنتاجي . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ، إذا ما قارنا بين صناعة الصواريخ الاستراتيجية وصناعة السيارات . ولقد أدت مثل هذه الممارسة إلى إحداث خلل هيكلي في بنية الاقتصاد القومي القائم على التخطيط المركزي من قبل الدولة لكافة القطاعات . فقد أدى التوسع الزائد للإنفاق على القطاع العسكري إلى تضييق الإنفاق على القطاعات الأخرى . وكانت النتيجة أن اقتطعت النفقات العسكرية من المخصصات التي كان لا بد أن توظف من أجل رفع أداء القطاعات الإنتاجية ، بمعنى أنها اقتطعت بطريقة غير مباشرة من قوت الناس وملبسهم ومسكنهم ومن معظم الخدمات العامة التي تقدم إليهم.

وعليه ، يمكن القول بأن الإنفاق العسكري الكبير الذي اضطر إليه الاتحاد السوفييتي في سياق سباقه للتسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بحد ذاته السبب الرئيسي المباشر وراء عجز السوفيت عن دخول مرحلة التقادم التكنولوجي (Technological Obsolescence) التي رافقت الثورة التكنولوجية الثالثة وخاصة في فرع الإلكترونيات الدقيقة وصناعة المعلومات (سعيد، ١٩٩٢). فكان لعدم استعانة السوفيت بالتكنولوجيات الجديدة في تجديد عمليات الإنتاج الخاصة بقطاع الإنتاج السلمي (الغير العسكري) السبب الكامن وراء عدم تمكن السوفيت من مواكبة ركب التطور التكنولوجي الحديث الذي أخذت خطاه في التسارع في الدول الصناعية الكبرى . وقد تفاقمت تبعا لذلك المشاكل الاقتصادية للاتحاد السوفييتي الذي بدأ يشهد مع مطلع عقد الثمانينات طابع الركود الاقتصادي ومن ثم أزمة اقتصادية حادة ساهمت مع عوامل موضوعية أخرى إلى انهياره وزواله (سعيد، ١٩٩٢).

العامل الاجتماعي

لقد تضمنت الاشتراكية أهداف عديدة كان من بينها تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين والعمل كذلك على زيادة الرفاهية الاجتماعية لجميع أعضاء المجتمع السوفييتي . فكما جاء في المادة (١٥) من الدستور السوفييتي :"الهدف الأساسي للناتج الاجتماعي في ظل الاشتراكية هو تلبية حاجات المواطنين المادية والروحية " (قابل، ١٩٩٣). هذا وقد نجحت الدولة في رفع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مستوى المعيشة ، ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع مستوى معيشة العمال الذي يمكن رصده من خلال زيادة قدرتهم الشرائية التي يعبر عنها إجمالي حجم تداول السلع على اختلافها في تجارة الدولة السوفيتية ، فلقد زادت هذه التجارة في عام (١٩٨٠) بالقياس إلى عام (١٩٤٠) بمقدار (٦ر١٠) ضعف (قابل، ١٩٩٣).

إلا أن العامل الاجتماعي قد تطور على حساب العامل الاقتصادي وبالتالي فقد ساهم في تراجع الاستقرار السياسي للنظام السوفييتي . فقد وفرت الدولة الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن وعمل وتعليم ومعالجة صحية لكل فرد في الاتحاد السوفييتي . فأصبحت هذه الخدمات تمثل النمط الطبيعي للحياة (Life-Style) بالنسبة للفرد السوفييتي ، وقد انعكس ذلك على عدم جديته في رفع كفاءته العلمية او الإنتاجية حيث أن الدولة في النهاية هي المسئولة على توفير الحاجات الأساسية له . وفي ذلك ما أكده غورباتشوف في كتابه البيروسترويكا : "ولكننا نجد في نفس الوقت أن الناس غير المخلصين يحاولون استغلال ميزات الاشتراكية هذه وهم يعرفون حقوقهم فحسب ، ولكنهم لا يريدون أن يعرفوا واجباتهم : انهم يعملون بتكاسل ، ويتهربون ، ويتعاطون المسكرات بكثرة ... وهم لا يعطون المجتمع سوى القليل ولكنهم مع ذلك يعملون على أن يحصلوا منه على كل ما يمكن ، بل وحتى على ما يبدو مستحيلا ، وهم يعيشون على دخول لم يكتسبوها (غورباتشوف، ١٩٨٨).

العوامل الداخلية

لعبت عدة عوامل داخلية دورا في تراجع عامل الاستقرار السياسي للنظام السوفييتي ، كان من أبرزها :-

١- إن الجيل الجديد لم يعاني كما عاني الجيل القديم . وعليه لم يقدر الجيل الجديد ما قدمه له نظام الحكم السائد من الحاجات الأساسية كما فعل الجيل القديم . ومع تطور وسائل الاتصال العالمي بدأ الجيل الجديد يبدي إعجابه بنمط الحياة الغربية ، وأصبح متأثر بدرجة كبيرة بالعوامل المادية إضافة إلى تمرده على التقاليد الأخلاقية للمجتمع السوفييتي القديم(Feofanov, 1974).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢- كان لسياسة عدم المساواة في الدخل والتي طبقت في الاتحاد السوفييتي منذ عهد الزعيم السوفييتي ستالين والتي أدت إلى زيادة الطبقية داخل المجتمع السوفييتي أحد الأسباب الكامنة في تراجع عامل الاستقرار السياسي للنظام السوفييتي . ومع أن الحكومة السوفيتيه عملت على تضييق فجوة الدخل بين الأفراد مرتين ، كانت أولها في عام (١٩٦٠) والثانية في عام (١٩٧٠)، إلا أن هذه الفجوة التي ضيقت كانت بين المحترفين والعمال ، واستمر هنالك فرق كبير في الدخل ما بين أعضاء الحزب الشيوعي وباقي أفراد المجتمع السوفييتي (R.W., 1990).

ثانيا: الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي

تعد الهيمنة الأمريكية الراهنة على النظام الدولي أحد أهم الوقائع التي تشهدها الساحة الدولية بعد أن انتهى العمل بالنظام ثنائي القطبية بانهيار الاتحاد السوفييتي . فكان إنهيار القوة السوفيتيه في الساحة الدولية سببا لبدايات تكوين نظام دولي جديد . ويرى العديد من المختصين والمحللين السياسيين بأن المنظومة الدولية تنزلق بسرعة إلى تعددية مراكز القوى وتوازنها النسبي عبر مرحلة انتقالية تتسم هذه المرحلة بظهور نظرية تتحدث عن تحول جذري في هيكل المنظومة الدولية نحو أحادية القطبية (Unipolar) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (سعيد، ١٩٩٢). وقد تناول المحللين السياسيين صياغتين لهذه النظرية ، هما:-

الصياغة الأولى :

يرى بعض المحللين السياسيين بأن انهيار القوة السوفيتيه في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ترك للأخيرة السيطرة المنفردة على المنظمومة الدولية، أما القوى الدولية الاخرى فتظهر كأنها محكومة بإدارة الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى أنها تابعة أو تالية للقوة الأمريكية (سعيد، ١٩٩٢).

ولعل من أبرز منظري اتجاه الانفراد الأمريكي بعالمية الدور ، تشارلز كروثامر (Charles Krauthammer) الذي يرى بأن انهيار الاتحاد السوفييتي قد ترك العالم مع قوة عالمية واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية كونها تملك معظم عوامل القوة من عسكرية ودبلوماسية وسياسية واقتصادية ، مما يجعلها اللاعب الحاسم في أي صراع ، وفي أي جزء من العالم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تختاره في اللعبة السياسية الدولية (شكاره، ١٩٩٣). ويستشهد كروثامر في دعم فرضيته بالأحداث الدولية الأخيرة التي يرى بأنها تعكس بوضوح انفراد الولايات المتحدة الامريكية بقيادة العالم وأن القوى الرئيسية الأخرى قد اتحدت وراء الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا في مجال السياسة الأمنية الخارجية. وهنا يضيف كروثامر مبينا بأن مثل هذه الممارسة من قبل القوى العالمية الرئيسية تثبت بأن القوة الاقتصادية شرطا ضروريا إلا انها غير كافية لمنح الدول مكانة الدول العظمى ، وأن القوة العسكرية وفقا للوقائع الدولية الراهنة لا تزال بنظر كروثامر تعتبر هي الأساس في تحديد القوى العظمى اذا ما توفرت عوامل القوة الأخرى (شكاره، ١٩٩٣).

وفيما يلي عرض لاهم الادله التي استند إليها مؤيدوا الصياغة الأولى، والتي مفادها – كما ذكر سابقا – بأن انهيار القوة السوفيتيه في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية ترك للاخيرة السيطرة المنفردة على المنظومة الدولية مع وجود القوى الدولية الاخرى تالية أو تابعة للقوة الأمريكية .

١- لقد تجلت فكرة الانفراد الأمريكي بعالمية الدور أبان حرب الخليج . فقد عملت الإدارة السياسية الأمريكية على إعادة تأكيد دورها العالمي حين نجحت في إحداث التعبئة الشاملة والضخمة لقوى التحالف وفي ظل إشراف الأمم المتحدة ضد العراق . وعلى الرغم من ارتفاع تكلفة هذه الحملة العسكرية الحربية التي وصلت الى ما يقارب (٥٠) مليار دولار ، الا ان الولايات المتحدة الامريكية لم تدفع ما يذكر لتسديد هذه التكلفة الباهظة، علاوة على ان الدبلوماسية الامريكية قد نجحت أيضا في تأمين مصادر الطاقة النفطية لعقود قادمة (شكاره، ١٩٩٣).

ويرى مؤيدوا هذه الصياغة بأن حرب الخليج قد عكست بوضوح أهم النتائج التالية:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة الراهنة التي تملك مقومات القوة العالمية التي تؤهلها لتأخذ بزمام المبادرة الدبلوماسية والعسكرية في وجه أي تحد أو خطر يتعرض له النظام الدولي بما في ذلك التصدي لأي غزو من قبل دولة لضم دولة أخرى معترف بها دوليا كما حدث في حرب الخليج (هيزبورج، ١٩٩١). وبما أن الولايات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة الأمريكية تمتلك القوة العسكرية الأكثر تطورا في العالم فهي تتصـــرف وكأنـــها الشرطي الوحيد في العالم القادر على التدخل أينما وحيثما شاءت سواء كان هذا التدخـــل لتحقيق أهدافها الخاصة أو اهداف عالمية مرجوة أخرى (كالو، ١٩٩٤).

- انهيار القوة السوفيتيه في السياسة الدولية حيث عكس موقف السوفييت حيال أزمة الخليج الى انكسار إرادتهم للاستمرار كقوة عظمى في المنظومة الدوليـــة حيـث أن الأزمـــات الداخلية التي يعاني منها السوفييت من اقتصادية واجتماعية وأيديولوجية أرغمتهم علـــى تبني استراتيجية جديدة قائمة على درجة عالية من الاعتمادية الســـوفيتية علـــى الغـــرب (سعيد، ١٩٩٢).

- فشل المجموعة الأوروبية في تبني سياسة خارجية مشتركة إزاء أزمة الخليج . وفي ذلك ما أعرب عنه رئيس المجموعة الاوروبية جاك دولور بقوله :" أن حـــرب الخليـج قـد أوضحت حدود نفوذ المجتمع الاوروبي وقدرته على العمل ، هذا على الرغـــم مـن أن التعاون في مجال السياسة الخارجية بين دول أوروبا كان قد أحرز بعض النقـاط خـلال هذين العامين الاخيرين (هيزبورج، ١٩٩١). فلا يـزال العمـل الأوروبـي الجمـاعي مقتصرا على مجالات هامشية لا تتطابق مع طموحات الوحدة الاوروبية . كما أن الـدور العسكري الذي لعبته كل من بريطانيا وفرنسا خلال أزمة الخليج كـان هامشيـا بالنسـبة للدور العسكري الأمريكي ، فلم تتجاوز القوة العسكرية الأوروبية الـ(١٠%) من مجمل القوى العسكرية المتحالفة (هيزبورج، ١٩٩١).

- عجزت اليابان عن ترجمة قدراتها المالية والاقتصادية والتكنولوجية الهائلـة الـى نفـوذ سياسي على المستوى الدولي، وكانت أزمة الخليج احد الادلة التي استند اليـها مؤيـدوا الصياغة الاولى المذكورة سابقا مستبعدين أن تصبح اليابان خلال عقد التسـعينات قطبـا دوليا بالمعنى الاستراتيجي العسكري (هيزبورج، ١٩٩١). فاليابان حتى الان لـم تنتـج الاسلحة النووية ولا تسمح حتى بدخولها الى أراضيها ، علاوة على القيـود الدسـتورية الموضوعة بخصوص الانفاق العسكري (هيزبورج، ١٩٩١). كما أن هذا الانفاق حتـى الان يقتصر على تحديث قدراتها العسكرية التقليدية بما يؤمن نوعا من الامـن والدفـاع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الطبيعي الذي تسعى الى تحقيقه أي دولة أخرى حتى الدول الاقل فاعليـــة وتـــأثيرا مـــن اليابان في النظام الدولي .

٢- اعتمد مؤيدوا هذه الصياغة بأن الهيمنة الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية على النظـــام الدولي يثبتها دليل قاطع هو استمرار التحالف الغربي بقيادة الولايات الامريكيـــة مـــع أن الدواعي السياسة التي أدت عام (١٩٤٥) لتأسيسه قد زالت مع تفكك المعسكر الشرقـــي وانتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي السابق(أمين، ١٩٩٣). وعليـــه ، يـــرى مؤيدوا هذه الصياغة بأن التحالف الامريكي – الاوروبي – اليابـــاني يشكـــل الركـــيزة الاساسية لاستمرار الهيمنة الامريكية على النظام الدولي ، وان هذه الهيمنة ستستمر على الاقل حتى نهاية عقد التسعينات حتى يحين الموعد الذي أقرته دول أوروبا الغربية ضمن اتفاقية ماستريخت لايجاد اتحاد نقدي وسياسي وأمني أوروبي مشترك .

٣- يرى مؤيدوا هذه الصياغة بأن استمرار قيام الولايات المتحدة الامريكيـــة علـــى وضـــع "أجندة" أو قائمة اهتمامات المنظومة الدولية وتحديد مداخل حل المسائل الحساسه والحرجة فيها وخصوصا المسائل الاستراتيجية والامنية وتلك المتعلقة بالمنازعـــات الاقليميـــة قـــد مكنت الولايات المتحدة الامريكية من إحراز الهيمنة السياسية المطلوبـــة علـــى النظـــام الدولي(سعيد، ١٩٩٢). كما أن السياسة الامريكية قد عملت على تأكيد هذه الهيمنة حيـــن عمدت الى تجاهل مشاركة حلفاءها الدوليين في حل المنازعات الدولية وخصوصا تلـــك المتعلقة بالازمات الاقليمية . وبهذا الخصوص نذكر أن النظام الدولي قد تعرض خـــلال السنوات الاخيرة الى عدة أزمات اقليمية أدرجت أمام القوى الفاعلة في النظـــام الدولـــي للمشاركة من أجل تسويتها، الا أن الولايات المتحدة الامريكية تصدرت الدور الرئيســـي لحل هذه المنازعات الاقليمية ، في حين عجزت أوروبا عن اتخاذ أي موقـــف سياســـي أوروبي مستقل عن الموقف الامريكي ازاء هذه الأزمات.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصياغة الثانية :

يرى بعض المحللين السياسيين بأن انهيار القوة السوفيتية في التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية قد ترك العالم أمام الهيمنة المشتركة للغرب عبر صيغة تقوم على قيادة أمريكية ومشاركة أوروبية ويابانية(سعيد، ١٩٩٢). وفيما يلي عرض لأهم الادلة التي استند اليها مؤيدوا هذه الصياغة:

١- استند مؤيدوا هذه الصياغة الى حقيقة أن زوال الصراع والتنافس في المجال الاستراتيجي النووي بين الشرق والغرب بانهيار الكتلة الشرقية، قد عمل على اعادة الانتشار النسبي للقوة بحيث أعطى للمجالين الاقتصادي والتكنولوجي وزنا أكبر ضمن الحساب الشامل للقوة . وعليه يرى مؤيدوا هذه الصياغة بأن الوزن الراهن للقوة الشاملة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية تؤهلها للانفراد بقيادة النظام الدولي ولكن بمشاركة أوروبية يابانية لا غنى عنها لما تتمتعان به من قوة مالية واقتصادية ، علاوة على أن التقدم التكنولوجي الهائل لهاتين الدولتين يعزز من امكانية ظهور أنظمة دفاع جديدة فوق نووية في المستقبل وخاصة في مجال الاسلحة الاشعاعية مما سيوفر فرصة لموازنة القوة النووية، وقد يجعلها ذلك مع الزمن أنظمة سلاح محدودة الفعالية ضمن حسابات القوة (سعيد، ١٩٩٢).

٢- استند مؤيدوا هذه الصياغة على حقيقة أن التحالف الثلاثي (الولايات المتحدة الامريكية، أوروبا ، اليابان) قد شهد مؤخرا تظافرا وتضامنا لا مثيل له لحل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي . وقد اتخذ هذا التضامن عدة أشكال أهمها تدعيم هياكل المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أصبحت مع الوقت مؤسسات اقتصادية وسياسة في نفس الوقت . ولعل من أهم هذه المؤسسات المؤتمر السنوي للدول الصناعية السبع الكبرى (G-7) الذي نلحظ تطوره التدريجي نحو قمة مؤسسات المنظومة الدولية المسؤولة عن اتخاذ القرارات وتصنيع السياسات المؤثرة حقا على تطور النظام الدولي ببرمته (سعيد، ١٩٩٢).

٣- استند مؤيدوا هذه الصياغة على دليل قاطع هو أنه لم يتم حل حلف شمال الاطلسي (الناتو) بعد أن حل حلف وارسو، مع أن الدواعي السياسية التي أدت الى قيام حلف الناتو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قد زالت مع انهيار المعسكر الشرقي . وعليه ، يرى مؤيدوا هذه الصياغة بـأن الهيمنة الامريكية على النظام الدولي وخصوصا في المجال الاستراتيجي الامني تعتمد بشكل رئيسي على بقاء حلف الناتو، وكذلك على استمرار المفهوم الاستراتيجي الذي قام عليه الحلف، والذي يقضي بمشاركة جماعية من جميع الاطراف الاعضاء بالحلف لردع أي مجابهة خارجية ضدهم . وبهذا الصدد قال وزير الخارجية الايطالي السابق دي ميكيلس أمام البرلمان الإيطالي في ٢٠ آذار عام (١٩٩٠) :"أن نهاية الحرب الباردة قد أعلنت بخسارة أحد المتحاربين ، لذلك فان الغرب قد حقق انتصارا في الحرب الثالثة معتمدا على تفوقه الاقتصادي والعسكري . وضمن هذا المنطق يصبح الاعتماد على القوة امرا مهما يلزم حلف شمال الاطلسي ضرورة عدم فقدان أسباب وجوده وديموميته على الرغم من انحلال حلف وارسو العسكري ، وبالتالي فان القوة العسكرية للحلف الاطلسي لم تتأثر بالدعوة الجديدة الداعية الى احلال السلام ، اذ ان الوضع الجديد لا يزال يتميز بحالة من التدفق المستمر واللامتناهي . كما أن انحلال النظام القديم قد أدى الى وجود أكثر من احتمال واختيار واحد ، لذا فمواصلة الطريق الذي تسارعت القوة العظمى الامريكية على وضع برنامج له يحتاج من دون أدنى شك الى تحقيق بعض الخطوات الخارقة للعادة كي يسمح لهذا البرنامج بأن يحتل حيزا محتملا في التطبيق"(كالو، ١٩٩٤). كما أن المتتبع للاحداث الدولية السياسية الراهنة يلحظ بأن مفهوم الدفاع الاستراتيجي لحلف الناتو قد امتد أيضا ليشمل تدخل حلف الناتو العسكري في بعض المناطق التي تعاني من أزمات داخلية كتدخله في يوغسلافيا مثلا . وان مثل هذا التوجه الجديد للحلف يعد من أحد الادله الراهنة على ان الولايات المتحدة الامريكية تنفرد حاليا بقيادة الاحداث الدولية ولكن بمشاركة من قبل حلفاءها الدوليين وليس بمعزل عنهم .

٤- استند مؤيدو هذه الصياغة على الاطار الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة الامريكية. ويتلخص هذا الاطار في العبارة التالية : (Forward Development) أي الانتشار المتقدم في الاقاليم الرئيسية مثل أوروبا ، الشرق الاوسط وشرق آسيا(شكاره، ١٩٩٣). ويرافق هذا المفهوم مفهوما جديدا آخر يطلق عليه اسم (Continued Engagement) أي الارتباط المستمر الذي وضع بنيته الاولى بول ولفووتز (Paul Wolfowitz) ، وكيل وزارة الدفاع ، في آب عام ١٩٩٠ (شكاره، ١٩٩٣). ويتضمن هذا المفهوم تاكيد الولايات المتحدة الامريكية بأنها لن تلعب دور شرطي العالم ، ولكن عليها أن تثبت حضورها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستجابتها السريعة في معالجة الازمات السياسية من خلال العمل المشترك مع حلفاءها . كما وأعرب عن ذلك أيضا الناطق الرسمي باسم البنتاغون بيت وليامز (Pete Williams) الذي دعا الى العمل الجماعي من أجل تحقيق الاهداف الامنية المشتركة لحلفاء الولايات المتحدة الامريكية وأصدقائها(شكاره، ١٩٩٣).

٥- لقد استند مؤيدوا هذه الصياغة على عدد من التصريحات التي أدلى بها الرئيس الامريكي السابق جورج بوش والتي تعكس بوضوح عزم الولايات المتحدة الامريكية على قيادة العالم نحو نظام دولي جديد يتميز بكونه عالم الشراكة بين الامم حيث لا بد لهذه الشراكة أن تقوم على التوحيد في المبادئ، ومعززة باسهام مشترك من قبل الجميع في التكاليف والالتزامات .

وفيما يلي عرض لبعض من هذه التصريحات :-

- أشار جورج بوش الرئيس الامريكي السابق أمام جلسة مشتركة للكونغرس في تاريخ (١٩٩٠/٩/١١) الى الاهداف المحددة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها خلال الحملة العسكرية المناهضة للعراق والتي تضمنت من بينها هدف رئيسي أسماه "نظام دولي جديد" واصفا تفصيلاته حسب الصورة التالية: " نظام دولي جديد ... حقبة جديدة خالية من التهديد باستخدام الارهاب ، أكثر قوة في متابعة العدل ، وأكثر أمنا في السعي نحو السلام . عهد يمكن لامم الشرق والغرب ، الشمال والجنوب من ان تزدهر في رخائها ومن العيش في تجانس ... اليوم ، يصارع النظام الدولي لكي يولد ، عالم مختلف تماما عن الذي نعرفه حيث سيستبدل حكم الفوضى بحكم القانون . عالم تدرك فيه الامم المسئولية المشتركة للحرية والعدالة ، عالم يحترم فيه القوى حقوق الضعيف"(شكاره، ١٩٩٣).

- تحدث الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في جلسة أمام الامم المتحدة بتاريخ (١٩٩٠/١٠/١) عن المحددات العامة للنظام الدولي الجديد كما يراها بقوله :"أرى عالم الحدود المفتوحة ، التجارة المفتوحة ، والاكثر من ذلك العقول المنفتحة ... أرى عالما تستمر فيه الديمقراطية بكسب أصدقاء جدد وتحول أعداء قدامى الى أصدقاء ، وحيث الامريكان شمالا وسطا وجنوبا يمكن أن يوفروا نموذجا لمستقبل كل الانسانية ، عالم الاول في الديمقراطية الكاملة لنصف الكرة الارضية "(شكاره، ١٩٩٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- تحدث الرئيس الامريكي السابق جورج بوش في كلمة له ألقاها بتـــاريخ (١٩٩١/٤/١٣) في قاعدة ماكسويل الجوية في الكلية الحربية عن النجاحات التي حققها الغرب عقب تنفيذ حرب الخليج . وفي ذلك ما جاء في قوله :"مع انتهاء الحرب الباردة ، أصبحت امكانيـــة قيام النظام الدولي الجديد واردة . وبحق مسؤولية مفروضـــة علـــى الولايـــات المتحـــدة الامريكية وأوروبا الغربية بالنظر الى النجاحات الاخيرة التي انجزوها" (شكاره، ١٩٩٣). كما أكد خلال كلمته على أن النظام الدولي الجديد يتميز بعالم الامكانات الجديـــدة (A New World of Possibilities) (شكاره، ١٩٩٣). وأن مهمة وشكل هذا النظام لا تأتي فقـــط مـــن المصالح المشتركة ولكن تأتي أيضا من المثل المشتركة التي عليها أن تنتج حريات جديدة للعالم أجمع . هذا ويعتبر النموذج الامريكي بنظرة المثل الاعلى لمثل هـــذه الحريـــات . وعليه يرى أن على الولايات المتحدة الامريكية أن تسيطر على مختلف أنواع النشاطـــات الاستراتيجية بمشاركة الاطراف الفاعلة دوليا لكي يضمن تحقيق أهداف النظـــام الدولـــي وفق هذا المنظور الجديد .

١-٢-١ أهم المخرجات على مستوى النظم الفرعية

لقد أفرزت العملية السياسية للنظام الثنائي القطبية السالف عدة مخرجات رئيســـية علـــى مستوى النظم الفرعية.

وفيما يلي شرح موجز لاهم هذه المخرجات :

اولا: الوحدة الألمانية

لقد تم تحقيق الوحدة الالمانية في اليوم الثالث من تشرين الاول عـــام (١٩٩٠) بعـــد أن مضى خمسة وأربعين عاما على تقسيم ألمانيا. ولقد تم تحقيق هذه الوحدة بدون حرب أو عنـــف وبموافقة كاملة من شركاء ألمانيا وجيرانها في الغرب والشرق . وبذلك أسدل الستار على آخـــر فصل من فصول النزاعات الدولية الكبرى المترتبة على نتائج الحرب العالمية الثانية التي قضت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بتقسيم ألمانيا الى جزأين شرقي وكان يتبع المعسكر الاشتراكي ، وغربي وكان يتبع المعسكر الرأسمالي.

ومع أن فكرة تحقيق الوحدة الألمانية كانت واردة لدى الشعب الألماني وخاصة لدى القيادات الألمانية الغربية المتعاقبة ، الا أن برلين استمرت مقسومة بجدار منذ عام (١٩٦١) وحتى عام (١٩٨٩) (بسيوني، ١٩٩٢). ومع مجيء غورباتشوف للحكم عام (١٩٨٥) وتطبيقه لسياسة اعادة البناء (البيروسترويكا) ومفهوم العلانية والصراحة (الغلاسنوست) بدأت دول أوروبا الشرقية تطبيقها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي الخاص بالتحول التدريجي عن الاشتراكية الى اقتصاديات السوق . وعليه، فقد ساهمت مجمل الاحداث الحاصلة على المسرح الاوروبي الشرقي وتسارعها غير المتوقع الى انهيار جدار برلين في التاسع عشر من شهر تشرين الثاني عام (١٩٨٩)، وفي الثامن والعشرين من نفس الشهر طرح المستشار الالماني هلموت كول خطته ذات النقاط العشر والتي تهدف الى اقامة اتحاد كونفدرالي بين ألمانيا الشرقية والغربية(بسيوني، ١٩٩٢). ومع استقالة المكتب السياسي للحزب الحاكم في ألمانيا الشرقية خلال شهر كانون من العام نفسه وتخلية عن مبادئة الستالينية ليصبح اسمه حزب الاشتراكية الديمقراطية تم المضي قدما في تعزيز خطوات ايجاد الوحدة الالمانية ، وكان من أهمها الخطوات التالية:

- الاعلان رسميا خلال شهر شباط لعام (١٩٩٠) عن الوحدة النقدية والاقتصادية بين الألمانيتين وأن المارك الألماني اصبح العملة الرسمية لألمانيا الديمقراطية.
- توقيع الاتفاقية الاولى للوحدة والاتحاد الاقتصادي والنقدي والاجتماعي بتاريخ (١٩٩٠/٧/١) .
- ابرام اتفاق بين الألمانيتين بمدينة برلين بتاريخ (١٩٩٠/٨/٣١) يستند الى حق الشعب الألماني في تقرير مصيره . وفيما بعد أصبحت برلين العاصمة الموحدة بعد التصويت الذي جرى لاختيارها.
- التوقيع النهائي على اتفاقية توحيد ألمانيا في موسكو بتاريخ (١٩٩٠/٩/١٢) من قبل ستة وزراء خارجية ، هم : وزير خارجية الاتحاد السوفييتي سابقا، الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا، فرنسا ، ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية . وبموجب اتفاقية موسكو تم حسم الوضع السياسي والعسكري لدولة ألمانيا الموحدة وذلك بانضمامها الى حلف شمال الاطلسي (الناتو) . كما وافقت ألمانيا الموحدة على حدودها الشرقية مع بولندا كما هي،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأعلنت كذلك بموجب هذه الاتفاقية عن تنازلها في امتلاك الاسلحة الكيماوية وعدم تملكها أو تصنيعها لاسلحة الدمار الشامل وعلى تخفيض قواتها العسكرية. (بسيوني، ١٩٩٢)

وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية رسميا بالنسبة للألمان بعد واحد وخمسون عاما من اندلاعها حين تم انضمام ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية نهائيا في الثالث من تشرين الأول عام (١٩٩٠) . وتعتبر ألمانيا الموحدة اليوم دولة جديدة من أهم الدول الصناعية الرأسمالية في العالم، وهي عضو بمجموعة الدول الاوروبية وحلف شمال الاطلسي (الناتو)، ويسود فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي ، وذات برلمان مشترك قائم على الانتخابات الحره .

أما عن شكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدولة الألمانية بعد استكمال عملية التوحيد فيتمثل في توحيد الهياكل السياسية والاقتصادية بين شطري البلاد . فعلى سبيل المثال تمثلت أهم اجراءات التوحيد على الصعيد السياسي في استمرار العمل بالنظام الدستوري وبالقانون القائم في ألمانيا الغربية (السابقة) وأصبح العلم الخاص بها هو العلم الرسمي للدولة الألمانية الموحدة (السعدني، ١٩٩٤). أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد تم نقل النظام الاقتصادي الرأسمالي الى الجزء الشرقي من ألمانيا الموحدة ، وأزيلت الحواجز الجمركية وفتحت الاسواق الداخلية للألمانيتين وأصبحت تمثل سوقا واحدا يتعامل بعمله واحدة هي المارك الألماني الغربي . كما تم انتهاج عملية التخصيص أو الخصخصة (Privitization) في الجزء الشرقي من ألمانيا الموحدة وذلك بهدف تحويل مؤسسات القطاع العام ومن ضمنها البنوك الى مؤسسات وشركات خاصة(السعدني، ١٩٩٤). الا أن هذا التغيير السريع والجذري في الجوانب الاقتصادية رافقة العديد من الجوانب السلبية ولعل من أهمها ارتفاع معدلات البطالة داخل معظم القطاعات الحيوية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع أعمال الطاقة والمناجم .

أما التحدي الاخر الذي تواجهه ألمانيا الموحده فيتمثل في التحدي الخارجي . وينبع هذا التحدي بشكل أساسي من كون أن ألمانيا الموحده تعتبر عنصر استقرار وتماسك ونقطة ارتكاز سياسية واقتصادية لمعظم دول الجوار الاوروبي . فألمانيا الموحده أصبحت اليوم أكبر دولة أوروبية من حيث عدد السكان الذي يقدر بحوالي (٨٠) مليون نسمه، كما أنها تشكل أكبر قوة اقتصادية مسيطرة في أوروبا ، ويقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة مرتبطة بعلاقاتها الاقتصادية الاوروبية بشكل خاص والدولية بشكل عام (The Economist, 1995). فعلى الصعيد الأوروبي تلعب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ألمانيا الموحده دور حيوي وفعال للجماعة الأوروبية من حيث هيمنتها على النظام النقدي بعد أن أصبح المارك الألماني يمثل المحور الرئيسي الذي تتحرك حوله باقي العملات الأوروبية، وعلى الصعيد الدولي لعبت ألمانيا دور اقتصادي رئيسي حين قدمت وحدها أكثر من (٦٣) مليار مارك الماني على شكل مساعدات اقتصادية وفنية وقروض الى الاتحاد السوفيتي لكي تحول دون سقوطه نهائيا(السعدني، ١٩٩٤). هذا ولا تزال ألمانيا الموحده تقدم مثل هذه المساعدات الاقتصادية بكافة أشكالها لدول العالم الثاني والثالث ، مما سيكون له أثر فعال على بسط نفوذها السياسي دوليا في غضون السنوات القادمة ، مع أن مثل هذه الممارسات تمثل لالمانيا الموحده اليوم عبء وتحدي خارجي كبير(The Economist, 1995) .

وبالرغم من أن الوحدة الالمانية التي تمت قد منحت الامة الالمانية دفعة قوية للامام – بغض النظر عن جميع العقبات التي تواجهها ألمانيا الموحده في الوقت الراهن والناجمة بشكل رئيسي عن استكمال اجراءات توحيد الهياكل السياسية والادارية والاقتصادية بين شطري البلاد – الا أن هذه الوحده قد أثارت تخوف لدى باقي الشعوب الاوروبية حول مستقبل أوروبا . وينبع هذا التخوف الاوروبي من حقيقة احتمال تحول ألمانيا من كونها " قزم سياسي " الى "قوة عظمى" قد تخل بميزان السلطة في أوروبا (السعدني، ١٩٩٤). فالقوة الالمانية بدأت في الظهور على المسرح الاوروبي بعد أن اكتسبت ما يكفي لجعلها قوة عظمى نتيجة لعدة عوامل قوة تتمتع بها أهمها: موقعها الجغرافي المتميز في قلب القارة الاوروبية ، عدد سكانها ، مواردها الطبيعية، قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية ومواردها المالية .

ولذلك ، فان السؤال الكبير والقديم الجديد سيبقي قائما حول مستقبل أوروبا ودور ألمانيا بالذات في صياغة هذا المستقبل ، وهذا السؤال هو : "هل ستكون هناك ألمانيا الأوروبية أم أوروبا الالمانية ؟

ان التوجه الراهن للقوى الفاعله الدوليه نحو ايجاد نظام دولي جديد يعزز من قيام ألمانيا الاوروبية وليس أوروبا الالمانية . وما يهمنا بهذا الخصوص هو بيان الادله والوقائع التي تعكس التوجه الحالي للقوى الفاعله الاوروبية نحو ايجاد ألمانيا الاوروبية . وفيما يلي عرض لاهم هذه الادلة والوقائع :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- ان واقع وجود ألمانيا كقوة كبرى في قلب القارة الأوروبية يثير مخاوف الدول الأوروبية المجاورة . وبالنسبة للأوروبيين فان الحل الفوري او السريع لمسألة الرعب الذي تثـــيره ألمانيا القوية في نفوسهم تمثل في ايجاد قوة أوروبية تقابل القوة لألمانيا الصاعدة من أجل تحقيق التوازن المنشود في المنطقة . وهنا ظهرت فرنسا لتلعب هذا الدور حيـــث تتجـــه فرنسا حاليا نحو تعزيز آفاق التعاون مع ألمانيا الموحدة لادراكها بأنها وألمانيـــا تمثـــلان العمود الفقري للبناء الجديد للقارة الاوروبية ، وأن أي خلل في العلاقة الفرنسية الالمانية سوف يهز الكيان الاوروبي بأسره . هذا ويتمثل اوج التعاون الراهن بين فرنسا وألمانيـــا في مجال الامن الاوروبي، فقد اتفقتا كل من فرنسا وألمانيا علـــى انشـــاء نظـــام للامـــن الجماعي تشارك فيه قوات الدول الاوروبية المختلفة بجانب الاحتفاظ بمكانة حلف شمـــال الاطلسي (الناتو) كما هي . الا ان بريطانيا وهولندا اعترضتا بشدة على اقـــتراح انشـــاء نظام للامن الجماعي الاوروبي مبررين أن مثل هذا الاجراء سوف يحد من فعالية حلـــف الناتو ، وقد يؤدي الى أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية بسحب قواتها العســـكريه مـــن القارة الاوروبية ، الامر الذي قد يساعد على ظهور قوة من دول الكتلـــة الشرقيـــة فـــي المستقبل تهيمن على القارة دون أن تكون هناك قوة عظمى في مواجهتها . وبهذا الصدد ، طرحت ألمانيا حل وسط لمواجهة الاعتراض البريطاني الهولندي وهـــو أن يتبـــع نظـــام الامن الجماعي الاوروبي حلف الناتو في المهام الرئيسية شريطة أن لا يتعـــارض هـــذا الامن الجماعي الاوروبي على العلاقات القائمة مع الدول الاخرى الاعضاء فـــي حلـــف الناتو وخصوصا مع الولايات المتحدة الامريكية . كما تم كذلـــك اســـناد مهمـــة توفـــير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات العسكرية الى مجلس الامن الاوروبي التابع للجماعة الاوروبية ، وذلك من منطلق ان الحروب لا تحدث فقط نتيجة عدوان دولة على أخـــرى وانما قد تحدث أيضا نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية عن طبيعة الصـــراع القـــائم . وبالرغم من الاعتراض البريطاني الهولندي ، قامت كل من ألمانيا وفرنسا بانشاء فيلـــق مشترك تحت قيادة واحدة مكون من فرقتين احداهما ألمانية والاخرى فرنسية . ومثل هذا الاجراء يعتبر البداية نحو إقامة جيش أوروبي جماعي مشترك تشارك فيه معظم الـــدول الاوروبية . (السعدني، ١٩٩٤)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعليه ، يمكن القول بأن التعاون المشترك الراهن القائم بين كل مـــن ألمانيـــا وفرنســـا وخصوصا في مجال الأمن الاوروبي سيصب في النهاية لصالح ايجاد أوروبا موحـــدة ، قويـــة، مستقلة الدفاع وصاحبة قرار سياسي . ففرنسا تمثل حاليا القوة الأوروبية الوحيدة التي يمكن لـــها أن تقف أمام الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية . وحيث أن الوقائع الراهنة تشير الى تطـــور العلاقة الألمانية- الفرنسية بما يخدم المصلحة الأوروبية العامة ، مما يعني أن مســـتقبل أوروبـــا سيكون بوجود ألمانيا الأوروبية وليس أوروبا الألمانية .

- تعكس الوقائع الراهنة بأن العزم الأوروبي لحل مسألة الرعب الذي تثيرة ألمانيا القوية في نفوسهم يكمن في انتهاج سياسة احتواء مصدر الرعب نفسه ، أي احتواء ألمانيـــا داخـــل أوروبا الأم ، وذلك من خلال الاسراع في تحقيق مشروع الاتحاد الأوروبـــي والموافقـــة الأوروبية الضمنية على قيادة ألمانيا لهذا الاتحاد . فألمانيا تمثل للأوروبيين حجر الأساس في تحقيق هذا المشروع لما تتمتع به حاليا من ثقل اقتصادي وسياســـي علـــى الصعيـــد الأوروبي وخصوصا بعد أن لعبت دور محوري في "اتفاقية ماستريخت " ، اضافة الـــى هيمنتها على النظام النقدي للجماعة الأوروبية حيث أصبح المـــارك الألمـــاني المحـــور الرئيسي الذي تتحرك حوله باقي العملات الأوروبية . كما أن ألمانيا تبدي حاليا اهتمـــام كبير حول موضوع انضمام الدول الشرقية الأوروبية الى الجماعة الأوروبية . فقد طالبت على أن يتم اعادة صياغة جداول التمويل الخاصة بالجماعة الأوروبية للنظر في امكانيـــة توفير المساعدات اللازمة لحماية ودعم اقتصاديات دول أوروبا الشرقية كخطـــوة اولـــى على طريق تمهيد دخول هذه الدول كأعضاء في الجماعة الاوروبية . (السعدني، ١٩٩٤)

وعليه، يمكن القول بأن عزم ألمانيا على استكمال مشروع الاتحاد الاوروبي وخصوصا بعد أن رفضت ألمانيا الفكرة الامريكية لاتخاذ ألمانيا كشريك لتكوين المثلث الثلاثي لقيادة العـــالم (أمريكا- ألمانيا - اليابان) يعكس بوضوح سعي ألمانيا لتحقيق حلمها القديم في لعب دور دولـــي رئيسي وذلك من خلال قيادة الجماعة الأوروبية وليس بمعزل عنها . وهـــذا يعنـــي أن مســـتقبل أوروبا سيكون بوجود ألمانيا الأوروبية وليس أوروبا الألمانية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: سقوط منظمة الكوميكون

تعتبر منظمة الكوميكون في مقدمة التنظيمات الاقتصادية التي كانت تربط بين اقتصاديات دول المعكسر الاشتراكي (الاتحاد السوفييتي السابق ودول أوروبا الشرقية) . وقد أسست هذه المنظمة في عام (١٩٤٩) كنظير أوروبي شرقي "للمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي " والتي أنشأتها دول أوروبا الغربية عام (١٩٤٨) لتعمل على ادارة المعونة الامريكية المقدمة لدول أوروبا الغربية عن طريق "مشروع مارشال" من أجل اعادة النهضة والبناء لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (سلسلة دراسات حول التكتلات الاقتصادية، ١٩٨٠).

وقد اشتمل أعضاء منظمة الكوميكون على الاتحاد السوفيتي السابق وجميع دول أوروبا الشرقية (بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية ، المجر ، بولندا ورومانيا) ما عدا ألبانيا التي انسحبت من المنظمة فيما بعد، كما امتدت عضوية هذه المنظمة في عام (١٩٦٨) لتشمل كذلك (كوبا ، فيتنام ومنغوليا) (كانتور، ١٩٨٦).

ولقد وضعت منظمة الكوميكون عدة سياسات لتحقيق هدفها الرئيسي في خلق نظام اقتصادي خاص بها يعتمد على تقسيم العمل والانتاج فيما بين الدول الأعضاء للمنظمة وذلك من أجل خلق سوق مشترك للتبادل التجاري ليكون بديلا للتعامل مع السوق العالمي الرأسمالي. ولقد جاء ضمن سياسات منظمة الكوميكون أهم ما يلي :

- تطوير القطاعات الاقتصادية في اتجاه التكامل بين أعضاء منظمة الكوميكون من خلال تنسيق الخطط الاقتصادية التنموية لكل دولة وخصوصا في فروع الإنتاج الرئيسية كالطاقة والوقود والخامات الرئيسية وصناعة الآلات والمعدات الانتاجية .

- انشاء سوق اشتراكية فيما بين أعضاء المنظمة بحيث يتم من خلال هذا السوق تبادل المنتجات وفق خطة موضوعة تحدد شروط التبادل والفترة الزمنية للمبادلات التجارية وذلك بهدف تجنب التقلبات في أسعار المنتجات ، وحتى يتم تفادي كذلك التبادل الغير المتكافئ مع السوق العالمي الخارجي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- انتهجت منظمة الكوميكون سياسة نقدية خاصة بخصوص الاقراض ، إذ وفرت القروض بشروط ميسرة لا تتجاوز سعر الفائدة عليها (٢%) فيما يتم تسديد قيمة القروض في معظم الأحيان على شكل سلع وخصوصا فيما يتعلق بالقروض التي منحت للقطاعات الزراعية والتقليدية.

- قامت منظمة الكوميكون عام (١٩٦٤) بانشاء مصرف دولي للتعاون الاقتصادي لتسهيل عمليات التبادل بين الدول الأعضاء، كما أقامت بنك للاستثمار عام (١٩٧٠) يتولى مهمة تمويل انشاء المشروعات الاقليمية الكبيرة (قابل، ١٩٩٣).

وقد نجحت منظمة الكوميكون في ظل تطبيقها للتخطيط الاقتصادي المركزي والتحكم في الأسعار ودعم السلع الأساسية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وذلك حتى منتصف عقد السبعينات. فعلى سبيل المثال ارتفع اجمالي الانتاج الصناعي للمنظمة (١٤) ضعفا للفترة الممتدة من عام (١٩٥٠-١٩٧٥) (قابل، ١٩٩٣) . ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى عدم تأثر دول شرق أوروبا بالركود الاقتصادي الذي شهده الغرب والناجم عن ارتفاع أسعار نفط الأوبك خلال عامي (١٩٧٣-١٩٧٤) والذي أدى بالتالي الى ارتفاع حاد لسعر النفط (كانتور، ١٩٨٦). الا أن الاتحاد السوفيتي السابق كان يوفر النفط لدول منظمة الكوميكون بأسعار مخفضة مما ساهم على احراز معدلات نمو مرتفعة للقطاعات الانتاجية لدول منظمة الكوميكون .

ومنذ منتصف عقد السبعينيات بدأت اقتصاديات دول أوروبا الشرقية الأعضاء في منظمة الكوميكون تعاني من تدهور عام في معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي. وقد أثر ذلك تلقائيا على تدهور مستويات المعيشة ، الامر الذي أدى الى تدخل الاتحاد السوفييتي السريع لمنع المزيد من هذا التدهور حيث قام بتصدير النفط والغاز لدول أوروبا الشرقية بأسعار أقل كثيرا من سعر السوق العالمي . هذا وتعكس الاحصاءات بأن قيمة المعونات التي قدمها الاتحاد السوفييتي لدول اوروبا الشرقية للفترة الممتدة من عام (١٩٧٥-١٩٨١) قد وصلت الى حوالي (١٣٣) مليار دولار (قابل، ١٩٩٣).

ومع بداية عقد الثمانينيات بدأ الاتحاد السوفيتي يعاني من أعباء التزاماته لدول أوروبا الشرقية بعد أن بدأ اقتصاده الداخلي يشهد تراجعا ملحوظا في معدلات نمو معظم قطاعاته

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية . وهكذا بدأت بوادر التفكك في منظمة الكوميكون حين أخذ الاتحاد السوفييتي بالتنصل عن دفع التزاماته لرفد اقتصاديات دول منظمة الكوميكون ، مما أدى الى أن تتجه هذه الدول للاعتماد المتزايد على الغرب للحصول على المساعدات والقروض التنموية(الكومي، ١٩٩١). ومع مجيء غورباتشوف للحكم عام (١٩٨٥) استطاعت دول أوروبا الشرقية أن تبدأ تطبيقها لبرامج الاصلاح الاقتصادي الخاصة بالتحول التدريجي من الاشتراكية الى اقتصاديات السوق.

وهكذا وبعد تحرر دول شرق أوروبا داخليا من النظم الاشتراكية كان لا بد لها أن تعمل على الغاء كافة التنظيمات المؤسسية التي كانت تنظم من خلالها مسائل حياتها السياسية والاقتصادية والدفاعية والتجارية والعلمية والثقافية وغيرها ، سواء على المستوى الاقليمي أو الثنائي (الكومي، ١٩٩١). وعليه ، سارعت هذه الدول في التوقيع على عدة بروتوكولات بهذا الصدد كان من بينها التوقيع على "بروتوكول بودابست " بتاريخ (١٩٩١/٦/٢٨) والذي وضع النهاية لبقاء واستمرار منظمة الكوميكون (الكومي، ١٩٩١).

ثالثا : حل حلف وارسو

قامت دول الكتلة الشرقية السوفيتية بتاريخ (١٩٥٥/٥/١٤) بالتوقيع على معاهدة دفاع مشترك عرفت حسب اسمها الرسمي بـ "معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة". كما أطلق عليها كذلك اسم (حلف وارسو) نسبة الى مدينة وارسو عاصمة بولندا مكان التوقيع عليها(كانتور، ١٩٨٦). وقد وقعت على هذه المعاهدة ثمانية دول هي : الاتحاد السوفييتي سابقا، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، المجر ، بولندا، رومانيا ، ألمانيا الشرقية وألبانيا . الا أن ألبانيا انسحبت من الحلف عام (١٩٦٨) (كانتور، ١٩٨٦).

وقد قام الاتحاد السوفييتي (السابق) بانشاء حلف وارسو كرد فعل للجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الامريكية لتشكيل منظمة للأمن عام (١٩٤٦) التي ضمت دول أوروبا الغربية وعرفت باسم منظمة حلف شمال الأطلسي حلف (الناتو). هذا وقد اختلف حلف وارسو عن حلف الناتو في أن سياسته وقعت تحت التأثير المباشر لسلطة الاتحاد السوفييتي، كما أن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجية الدفاع والسياسة لدول حلف وارسو كانت امتدادا لسياسة الاتحاد السوفييتي (كـــانتور، ١٩٨٦).

وبالرغم من الهيمنة السوفيتية الواضحة على دول أعضاء حلف وارسو والتفكك الواضح في وحدة الحلف وعدم تجانسه ، الا أن الحلف استمر قائما حتى سارعت الدول الأعضاء بالتوقيع على "بروتوكول بودابست " بتاريخ (١٩٩١/٣/٣١) والذي أقر فيه المجتمعون تصفيـــة الـــهيكل العسكري لحلف وارسو وذلك على أثر التغيرات السياسية والاقتصادية التـــي جـــرت فـــي دول أوروبا الشرقية منذ خريف عام (١٩٨٩) (الكومي، ١٩٩١). وفيما بعد اجتمعت اللجنة السياسية والاستشارية في براغ بتاريخ (١٩٩١/٧/١) وصدر عنها "بروتوكول براغ" والذي وضع النهاية الرسمية لحلف وارسو باعتبار أن التحولات العميقة الجارية في أوروبا تعني نهايـــة المواجهـــة والانقسام في القارة الأوروبية(الكومي، ١٩٩١).

رابعا : أهم التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى

أ- الجماعة الأوروبية ومشروع السوق الأوروبية المشتركة

تأسست الجماعة الأوروبية – أو ما كانت تعرف حتى وقت قصـــير بـــ "المجموعـــة الاقتصادية الاوروبية (The European Economic Community)" – بموجب اتفاقية روما والتي وقـــع عليها في ٢٥ آذار عام ١٩٥٧ كل من الدول الأوروبية الستة التالية : فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليـــا، هولندا ، بلجيكا ولوكسمبورغ ، وخرجت المجموعة الىحيز الوجود والتطبيق العملي فـــي عـــام (١٩٥٨) (كانتور، ١٩٨٦). ومن ثم تم توسيع المجموعة لتضم (١٥) عضوا وذلك بعـــد أن تـــم قبول كل من بريطانيا ، ايرلندا والدنمارك كأعضاء فيها عام (١٩٧٣) واليونـــان عـــام (١٩٨٢) واسبانيا والبرتغال عام (١٩٨٦) والنمسا والسويد والنرويج عام (١٩٩٥) (الافندي، ١٩٩٥). وقد نصت المادة الثانية من اتفاقية روما على أن الهدف العام مـــن انشـــاء المجموعـــة الاقتصاديـــة الاوروبية هو أن تكفل لأعضائها التوسع المطرد في نشاطها الاقتصادي ، والتنميـــة المتناســـقة الاقتصادية ، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء وتطورها المنسق مع خفض مدى التفاوت بين مختلف أقاليمها وتعويض تأخير بعضها (دغيم، ١٩٨٦). هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للجماعـــة الأوروبية من : البرلمان الأوروبي (١٥٨) عضوا ، المجلس الوزاري الأوروبي (١٢) عضوا ،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اللجنة الأوروبية (١٧) عضوا ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية (١٨٩) عضوا ،محكمة العدل الأوروبية (١٣) قاضي وديوان المدققين (١٢)عضوا (Commission of the European Communities, 1990).

وقد تمثل الهدف الأساسي لقيام الجماعة الأوروبية في تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية الأعضاء وذلك تماشيا مع ما جاء في المادة الثالثة من اتفاقية روما والتي نصت على ضرورة إزالة جميع الحواجز المادية والفنية التي تعيق التكامل مثل الحواجز الجمركية والفنية التي تحد من حرية حركة الأفراد ورؤوس الأموال والبضائع والخدمات فيها وعلى وضع سياسات مشتركة والعمل بها في جميع القطاعات داخل الدول الأعضاء(الصباح، ١٩٨١). وبالرغم من نجاح دول الجماعة الاوروبية في إلغاء الرسوم الجمركية عام (١٩٦٧) فيما بينها، الا أنها تعثرت في عملها من أجل إزالة بقية الحواجز القائمة الأخرى . ويرجع السبب وراء ذلك الى أن النمو السريع والانتعاش الذي شهدته اقتصاديات الدول الأوروبية، علاوة على التطور التكنولوجي والصناعي ، قد جعل كل دولة من الدول الأعضاء تحاول المحافظة على هذا النجاح ، مما جعلها تتمسك بالأنظمة والتشريعات الداخلية الخاصة بها التي تحد من منافسة الصناعات الخارجية سواء كانت أوروبية أو غير أوروبية لصالح صناعاتها الوطنية (الرافعي، ١٩٨٩). كما قامت الدول الأعضاء في وضع قواعد جديدة (غير جمركية) مثل القواعد الفنية الخاصة بالمواصفات والمقاييس الفنية والمعايير الصحية والإجراءات الخاصة بحماية البيئة والمعاملة الضريبية (الرافعي، ١٩٨٩).

ونتيجة لذلك ظلت اقتصاديات دول الجماعة الأوروبية مفككة وضعيفة مقارنة باقتصاديات كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . كما أوجد هذا الوضع الاقتصادي العديد من المشاكل الاقتصادية داخل دول الجماعة الأوروبية من ناحية وفي وضعها في النظام الاقتصادي العالمي والأسواق الدولية من ناحية أخرى . ومع بداية عقد الثمانينات تمثلت أهم هذه المشاكل الاقتصادية لدول الجماعة الأوروبية في عدة أشكال ، كان من أبرزها على سبيل المثال : زيادة نسبة البطالة التي وصل متوسطها في أوروبا الى نسبة(٧ر١٠%) وهو معدل مرتفع مقارنة بحجم البطالة في كل من اليابان (٨ر٢%) والولايات المتحدة الأمريكية (١ر٦%)، واستمرار تباطؤ معدل النمو للناتج القومي الأوروبي حيث توقف اجمالي الناتج القومي للفرد في أوروبا عند (٢٠٠ر١٣) دولار في حين وصل في الولايات المتحدة الأمريكية الى (٦١٥ر١٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دولار وفي اليابان وصل الى (١٩٫٦٦٤) دولار (عبد الله، ١٩٨٩). كما تناقص نصيب الجماعة الأوروبية في السوق الدولية بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى بعد أن فقدت الشركات الأوروبية جزء من صادراتها الى السوق العالمية لبعض الصناعات الهامة مثل صناعة السيارات والسلع الكهربائية(عبد الله، ١٩٨٩).

كما نتجت المشاكل الاقتصادية التي واجهتها دول الجماعة الأوروبية على صعيد الاقتصاد العالمي بسبب تمتع كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بميزات غير موجودة في أي من دول الجماعة الاوروبية من حيث الموارد الضخمة والكفاءات التكنولوجية العالمية. فقد شهدت السلع الأوروبية ارتفاعا ملحوظا في قيمتها مقارنة بانخفاض قيمة سلع الدول الأخرى وبالأخص اليابان، التي استطاعت أن تصنع سلع تلائم جميع الشروط والمواصفات الدولية وبتكلفة منخفضة نسبيا (صدقي، ١٩٩٠).

وبناء على ما تقدم ، كان لا بد لدول الجماعة الأوروبية أن تبحث عن حلول لهذه المشاكل التي تواجهها على الصعيد الدولي ، وكان أمامها خيارات ثلاثة تمثلت في:

١) أن تقود الجماعة الأوروبية الطريق لتحديد دور دفاعي جديد لأوروبا.
٢) أن تقوم الجماعة الأوروبية بإقامة بنك مركزي وإصدار عملة تداول موحدة.
٣) أن تقوم الجماعة الأوروبية بإنشاء "**سوق أوروبية مشتركة**" فيما بينها (المنعم، ١٩٨٩).

وقد اختارت دول الجماعة الأوروبية الخيار الثالث لاعتقادها أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها لن تحل الا عن طريق الانصهار في كيان اقتصادي واحد قادر على المنافسة في الأسواق الدولية ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي في العالم . ويمثل هذا الاختيار في حقيقة الأمر العودة الى ما كان مخطط له أن يحدث في السابق ، حيث تشير بعض المراجع الى أن إقامة تكامل اقتصادي أوروبي كان يجب أن تتوصل اليه الدول الأوروبية في عام (١٩٨٠)(الصباح، ١٩٨١).

وعليه ، قامت اللجنة الأوروبية برئاسة "جاك ديلور " مهندس مشروع الوحدة الأوروبية باعداد برنامج عمل يتكون من (٣٠٠) قانون واجراء لازالة العوائق أمام اقامة سوق أوروبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشتركة وبرنامج زمني محدد لتنفيذ ذلك (صدقي، ١٩٩٠). وفيما بعد وافقت القمة الأوروبية عام (١٩٨٥) على مشروع السوق الأوروبية المشتركة ، وأصدرت ما يسمى بالكتاب الأبيض ، وحددت تاريخ (١٩٩٢/١٢/٣١) آخر موعد لتنفيذ جميع الاجراءات التي تضمنها برنامج العمل (صدقي، ١٩٩٠).

وتجدر الاشارة هنا بأن "مشروع السوق الأوروبية المشتركة" صحبة عدة خطوات عملية في مجال تنسيق السياسات المالية والنقدية لدول السوق الأوروبية المشتركة تبلورت في النهاية على شكل انشاء نظام نقدي أوروبي (European Monetary System (EMS)) بناءا على قرار اللجنة الأوروبية في براسيل بتاريخ (١٩٧٨/١٢/٥) ، وذلك بعد أن قامت دول السوق الأوروبية الأعضاء في اتمام عدة مراحل كان أهمها إقرار خطة "وارنير" لعام (١٩٧٠) وما نتج عنها من انشاء "صندوق النقد التعاوني الأوروبي" في عام (١٩٧٣) (Louis, 1990).

هذا وقامت الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية في شهر شباط من عام (١٩٨٦) بالتوقيع على وثيقة سميت بالعقد الأوروبي الموحد (Single European Act)، والذي تم بموجبه اجراء تعديلات جذرية على اتفاقية روما لعام (١٩٥٧) وكان من أهمها:

١- اجراء تعديل على اتفاقية روما حتى يتسنى إقامة سوق أوروبية مشتركة بشكل تدريجي ينتهي استكمالها بتاريخ (١٩٩٢/١٢/٣١) بحيث يتم الغاء كافة الحواجز المادية والفنية والمالية ، حتى يتم تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية وتعزيز الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.
٢- تضمنت هذه الاتفاقية العمل على تطوير المقاييس المطلوبة داخل دول الجماعة الأوروبية . وعليه تم اقرار مبدأ الأغلبية المطلقة بدلا من مبدأ الإجماع في التصويت عند اتخاذ قرارات المجلس الوزاري الأوروبي وخصوصا في الأمور التي لها علاقة في إنهاء برنامج العمل الخاص بشأن إقامة سوق أوروبية مشتركة.
٣- جاء في الاتفاقية إضافة جزء خاص بخصوص التعاون المؤسسي بين الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية (Commission of the European Communities, 1990).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالرغم من موافقة دول الجماعة الأوروبية على اقامة سوق أوروبية مشتركة مع بداية عام (١٩٩٣) ، الا أنه ظهر هنالك عدم تجانس حول هذه الموافقة . فبعض الدول أعربت عن موافقتها التامة على جميع بنود العقد الاوروبي الموحد ، وبعضها الاخر أراد أن يقتصر الوضع على قيام نظام اقتصادي يعطي حرية أكبر لحركة الأفراد والأموال والبضائع والخدمات دون أن يمس ذلك كيان وسيادة أي دولة أوروبية وابقائها مستقلة في سياستها الخارجية والمالية والنقدية (البراك، ١٩٩٠). وفي ذلك ما أعربت عنه "تاتشر" رئيسة الوزراء البريطانية السابقة حول ماهية أوروبا عام (١٩٩٢) بقولها :" إننا نؤمن بأوروبا مستقلة ولدول سيدة متعاونة بحرية في مناخ من الحرية الاقتصادية ، وبكلام أوضح ، فإننا لم ننضم الى أوروبا لتصبح لقمة سائغة أمام كتلة بيروقراطية ترى بأن أوروبا في هذا أو ذاك من الصفات ، وننسى بأننا إنكليز او فرنسيون او ايطاليون او أسبان (البراك، ١٩٩٠). كما استمرت بريطانيا في معارضة معظم الاقتراحات والخطط التي تقدمت بها اللجنة الأوروبية المشتركة بخصوص إقامة مشروع السوق الأوروبية المشتركة. هذا وأعلنت "تاتشر" عقب عودتها من قمة مدريد لعام (١٩٨٩) على وقف تنفيذ المرحلتين الأولي والثانية من خطة "ديلور" الخاصة بتوحيد النقد ، كما أنها رفضت انشاء وثيقة اجتماعية أوروبية تشمل مبدأ إدارة العلاقات المالية في المجموعة الأوروبية، علاوة على أنها رفضت كذلك توجه بعض الأطراف الأوروبية الرامية الى تحقيق فيدرالية أوروبية ورأت بأنها متاهة جديدة لا يمكن التنبؤ بنتائجها في المستقبل (البراك، ١٩٩٠).

وقد شرعت دول الجماعة الأوروبية في تحقيق مشروع السوق الأوروبية المشتركة بالرغم من عدم تجانس مواقف دول الجماعة أزاء هذا المشروع . وكخطوة أولى بهذا الصدد، قامت دول السوق الاوروبية بوضع أول خطة عمل عرفت باسم "خطة ديلور" الخاصة بتوحيد النقد الأوروبي، وتضمنت هذه الخطة ثلاثة مراحل هي :

المرحلة الاولى : يتم فيها تحرير كامل لرؤوس الأموال واطلاق حريتها داخل السوق.

المرحلة الثانية : يتم فيها التنسيق في السياسات المالية والنقدية كتمهيد لانشاء بنك مركزي.

المرحلة الثالثة : يتم فيها التركيز على تثبيت العملة فيما بين الدول الأعضاء وزيادة أهلية البنك المركزي الأوروبي للسيطرة على النقد المتداول بالسوق بواسطة استبدال العملات الوطنية لكل دولة بعملة موحدة (مرعى، ١٩٨٩).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد كان موقف الدول الأوروبية الأعضاء بين الرفض والقبول ، ولا سيما بريطانيا التي عارضت بشدة قيام نظام نقدي أوروبي موحد . الا أن الموقف البريطاني المعارض للخطة لم يستطع الصمود أمام الرغبة الأوروبية في السير نحو الأمام لهذا المشروع، وهذا ما أدى بالدول الأوروبية على الموافقة على المرحلة الاولى من خطة "ديلور" والتي بدأ تنفيذها في النصف الاخير من عام (١٩٨٩) (مرعى، ١٩٨٩). وفي اجتماع مجلس الوزراء الاوروبي في "ستراسبرغ" لعام (١٩٨٩) ، أكدت دول الجماعة الأوروبية على ضرورة استكمال المراحل المتبقية لانشاء وحدة اقتصادية ونقدية. وقامت اللجنة الأوروبية في شهر نيسان من عام (١٩٩٠) بوضع خطة عمل شاملة لمشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية وسبل تحقيقها وذلك على ضوء توصيات وزراء مالية دول الجماعة الأوروبية ومحافظي البنوك المركزية الأوروبية أثناء لقاءهم في قلعة "اشفورد" بايرلندا، ثم تمت موافقة البرلمان الأوروبي في اجتماع القمة الأوروبية في "دبلن" خلال شهر أيار عام (١٩٩٠) على اقامة السوق الأوروبية المشتركة وتعزيز هذا المشروع بانشاء نظام نقدي أوروبي موحد (Commission of trhe European Communities, 1991). وقد ساهمت التطورات التي حدثت على المستوى الدولي خلال عام (١٩٩٠) في اعطاء مشروع السوق الأوروبية المشتركة دفعة قوية للامام، ولعل من أهم هذه الاحداث تحقيق الوحدة الالمانية بتاريخ (١٩٩٠/١٠/٣)، بالاضافة التى تطور علاقات دول الجماعة الاوروبية بالاتحاد السوفييتي (السابق) ودول أوروبا الشرقية بعد التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت فيها(Commission of the European Communities, 1991).

وقد نجحت الجماعة الأوروبية بحلول بداية عام (١٩٩٣) في تحقيق مشروع السوق الأوروبية المشتركة بعد أن تم احراز تحرير شامل لتجارتها . كما أدى التكامل الاقتصادي فيما بين دول الجماعة الأوروبية الى تحقيق زيادة كبيرة في اجمالي صادراتها مع بداية عقد التسعينات وصلت الى ما نسبته (٦٠%) من اجمالي صادرات التكتلات الاقتصادية الاقليمية الكبرى (فقيه، ١٩٩٤). وقد أكد التقرير السنوي الصادر عن منظمة الغات (GATT) حول " التجارة العالمية عام ١٩٩٢" بأنه مع استكمال انشاء السوق الأوروبية المشتركة تصبح الجماعة الأوروبية أكبر مصدر في العالم حيث بلغت قيمة صادرات الجماعة الأوروبية للسوق العالمي لعام (١٩٩٢) ما يقارب (٥٦٥) مليار دولار أي ما نسبته (٢٠%) من اجمالي الصادرات العالمية (فقيه، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع ظهور السوق الأوروبية المشتركة الى حيز الوجود ، بدأت تظهر هنالك آراء مختلفة للمحللين السياسيين والاقتصاديين عن ماهية شكل النظام الدولي وتركيبته بعد عام (١٩٩٢). فيرى أصحاب الرأي الاول بأن قيام السوق الاوروبية المشتركة ستؤدي الى تحول النظام الدولي الى نظام ثلاثي الاقطاب اقتصاديا يتمثل في الولايات المتحدة الامريكية واليابان والجماعة الاوروبية ، ومن الناحية السياسية سيتحول النظام من نظام ثنائي القطبية الى نظام متعدد الاطراف وذلك بفعل التغييرات التي طرأت على النظام السياسي في الاتحاد السوفييتي (السابق). وعليه ، ستظهر في داخل النظام الدولي الجديد أربع قوى عظمى هي الولايات المتحدة الامريكية من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية، الاتحاد السوفييتي (السابق) أو روسيا الفيدرالية من الناحية الاستراتيجية ، الجماعة الأوروبية من الناحية الاقتصادية واليابان كذلك من الناحية الاقتصادية ، مع احتمال ظهور الصين كقوة عظمى خامسة اذا نجحت في تحويل طاقاتها الكامنة الى قوة فاعلة (علوي، ١٩٩٠). أما أصحاب الرأي الثاني فانهم ينظرون الى ما حدث في أوروبا بعد انجاز السوق الاوروبية المشتركة ما هو الا عبارة عن جزء من عملية الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان والجماعة الأوروبية ، والتي تلعب ضمنه الشركات والمنظمات الدولية الى جانب الشركات المتعددة الجنسية دور كبير في بناء هذا النظام الرأسمالي ، مما يجعل الجماعة الأوروبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا النظام وأطرافه وعدم قدرتها على الانسلاخ منه . ويؤكد وجهة النظر هذه على الواقع بعض الامور الملموسة مثل تزايد الاستثمارات اليابانية والامريكية في اوروبا في الفترة الاخيرة بعد اعلان الجماعة الاوروبية عن عزمها في اقامة سوق أوروبية مشتركة (راين، ١٩٨٩).

ب- معاهدة "ماستريخت " ومشروع الاتحاد الأوروبي

ان بناء الوحدة الأوروبية من خلال تحقيق مشروع الاتحاد الأوروبي لم يأتي من فراغ، بل كان نتاج عمل متواصل دام سنوات عديدة وتخللته مصاعب كثيرة ، وتطلعات تحمل في ثناياها التناقض عبر ما يقارب خمسة وثلاثين عاما من العمل المتواصل الذي مر بالمراحل الرئيسية التالية :

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المرحلة الاولى التي شهدت التوقيع على معاهدة روما عام (١٩٥٧).
- المرحلة الثانية التي شهدت التوقيع على العقد ألاوروبي الموحد (Single European Act) لعام (١٩٨٦) ، والتي تم بموجبه اجراء تعديلات جذرية على اتفاقية روما لعام (١٩٥٧) حتى يتسنى انشاء "سوق أوروبية مشتركة" .
- المرحلة الثالثة التي شهدت اجتماع رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية بتاريخ (١٩٩١/١١/٩) في مدينة "ماستريخت" الهولندية للتوقيع النهائي بشأن "مشروع معاهدة الاتحاد الاوروبي".
- المرحلة الرابعة التي شهدت توقيع رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية بتاريخ (١٩٩٢/٢/٧) على مشروع "معاهدة الاتحاد الاوروبي"، والتي تم بموجبها اجراء تعديل جوهري على معاهدة روما لعام (١٩٥٧) حتى يتسنى ايجاد "الاتحاد الاوروبي " الى حيز الوجود (الاصفهاني، ١٩٩٣).

وتكمن أهمية معاهدة "ماستريخت " بشأن اقامة اتحاد أوروبي نقدي اقتصادي سياسي اجتماعي ، من كونها تعطي فرصة لتحقيق ما يسمى بأوروبا الكبرى خاصة بعد أن تم توحيد ألمانيا وانتهت الحرب الباردة وانتهى بذلك انقسام القارة الاوروبية الى كتلتين متصارعتين . فهذه المعاهدة تمثل بحد ذاتها نهاية عصر وبداية عصر جديد لما تتضمنه من تحديات قادرة على جعل الجماعة الاوروبية اضافة الى كونها قوة اقتصادية قوة سياسية تلعب دورا مؤثرا على شكل النظام الدولي الجديد والذي سيتحدد وفقا لنمط العلاقات التي ستربط بين الاطراف الفاعلة الرئيسية للنظام .

ولعل أهم ما نصت عليه معاهدة "ماستريخت" ما جاء بخصوص تحديد أسعار الصرف لدول الاتحاد الاوروبي تمهيدا لاصدار عملة أوروبية موحدة بحلول عام (١٩٩٩) وذلك كخطوة مباشرة تالية لانشاء بنك مركزي موحد عام (١٩٩٨)(محمد، ١٩٩٢). ولا بد من التذكير هنا بأن مشروع الاتحاد النقدي كان مقرر له أن يتم بحلول عام (١٩٩٥) ، الا أن الولايات المتحدة الامريكية عملت على تعطيل هذا المشروع خوفا من أن تسارع دول الجماعة الاوروبية في استكمال اجراءات وحدتها السياسية ، وخصوصا بعد انهيار النظام السياسي للاتحاد السوفييتي السابق . وعليه كان لعملية تأخير مشروع الاتحاد الاوروبي انعكاسات سلبية للدول الاعضاء على الصعيد الاقتصادي ، تمثل أهمها في بقاء دول الجماعة الأوروبية تحت هيمنة الولايات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المتحدة الامريكية فيما يتعلق بالنفط الذي يمثل عصب الحياة لهذه الدول بعد أن نجحت الولايات المتحدة الامريكية على أثر أزمة الخليج في لعب دور رئيسي حول تحديد السياسات النقدية والتجارية للنفط العالمي (محمد، ١٩٩٢).

كما تناولت معاهدة "ماستريخت" بيان المعايير النقدية والاقتصادية التي على الاعضاء الالتزام بها وتطبيقها قبل الموعد المحدد لانشاء بنك مركزي موحد عام (١٩٩٨) ومن أهم هذه المعايير ما يلي :

- أن لا يزيد معدل التضخم السنوي لكل دوله عضو (٥ر١%) عن معدل التضخم في أفضل ثلاث دول بالمجموعة حسب مستوى الاداء الاقتصادي .
- أن لا يزيد عجز الميزانية لأية دولة عضو عن (٣%) من اجمالي ناتجها القومي .
- أن لا تزيد قيمة الدين الخارجي العام (External Debt Service) لأية دولة عضو عن (٦٠%) من اجمالي ناتجها القومي .
- أن لا تزيد نسبة الفائدة على القروض طويلة الأجل لأية دولة عضو (٢%) من مثيلاتها في أفضل ثلاثة دول من حيث الآداء الاقتصادي (الاصفهاني، ١٩٩٣).

وقد منحت هذه المعاهدة امكانية احتفاظ الدول الأعضاء باستقلال سياساتهم الاقتصادية على ان يقوم وزراء مالية الدول الاعضاء مجتمعين برسم الخطوط العامة للسياسة الاقتصادية للاتحاد الاوروبي (محمد، ١٩٩٢). كما أعطت المعاهدة فرصة للدول الأعضاء التي ستتخلف عن تحقيق المعايير النقدية المشار اليها أعلاه مهلة زمنية اضافية حتى تتمكن من خلالها الالتزام بهذه المعايير ، وكذلك بالسنبة للدول الاعضاء التي لا تزال ترفض الانضمام لهذه المعاهدة كدولة بريطانيا (الاصفهاني، ١٩٩٣).

أما فيما يتعلق بالأمور السياسية ، فقد رسمت المعاهدة الملامح الاولى لسياسة خارجية مشتركة قبل نهاية القرن الحالي تمهيدا لقيام مشروع دفاع أوروبي مشترك. وبهذا الخصوص أكدت المعاهدة على ضرورة اقرار هيكل موحد للوحدة السياسية ومنح البرلمان الاوروبي مزيدا من السلطات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، على أن يتم التمييز بين الامور التي تتعلق بالتعاون السياسي وتلك التي تختص بالسياسه الخارجية خارج مؤسسات الجماعة الاوروبية (الاصفهاني، ١٩٩٣). كما أن مشروع الوحدة السياسية الذي تضمنته معاهدة الاتحاد الاوروبي قد فصل للمرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاولى بين مفهوم المواطنة وبين مفهوم القومية لصالح مفهوم المواطنة الاوروبية (الاصفـــهاني، ١٩٩٣).

ج- اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (النافتا)

لقد تم التوصل بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك الى اتفاق مبدئي بتاريخ (١٩٩٢/٨/١٢) بشأن انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر فيما بينهم ، وقد عـــرف هـــذا الاتفاق باسم "النافتا"، وتعني اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشماليـــة (NAFTA) (فقيـــه، ١٩٩٤). وقد خرجت "النافتا" الى حيز الوجود في بداية عام (١٩٩٤) لتضم (٣٧٠) مليون مستهلكا، وتنتج ما قيمته (٥ر٦) ألف مليار دولار سنويا (الافندي، ١٩٩٤).

وقد ساهمت عدة عوامل جوهرية في ابرام اتفاقية "النافتا" ، كان أهمها علـــى الاطـــلاق التبادل التجاري الذي شهد مع بداية عقد التسعينات تحسنا ملحوظا فيما بين الـــدول الاعضـــاء . فعلى سبيل المثال تعكس الاحصاءات التجارية لعام (١٩٩١) بأن حجم الصادرات الامريكية الى كندا وصلت الى (٨٥) مليار دولار بينما وصلت الواردات الى (٩٠) مليار دولار، كما بلغـــت حجم الصادرات الامريكية الى المكسيك (٣٣) مليار مقابل (٣١) مليار دولار من الـــواردات . أما كندا فقد صدرت الى المكسيك ما قيمته (٢ر٢) مليار دولار واستوردت من المكسيك ما قيمته حوالي (٥ر٠) مليار دولار(فرج، ١٩٩٣) . وكنتيجة رئيسية لذلك جاءت هذه الاتفاقية التي مـــن شأنها أن تعمل على تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ولرسم الاطار العام نحو تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي .

أما العامل الرئيسي الاخر لابرام هذه الاتفاقية فيتمثل بأهمية هذه الاتفاقية لكونها تشكـــل جغرافيا خطا متصلا على المحيط الهادي والذي يتمتع بأهمية خاصة للولايات المتحدة الامريكية من حيث أنه يشكل قاعدة انطلاق لطريق جديد للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا وانما يمتـــد عبر الشمال مرورا ببحار روسيا ووصولا الى اليابان والصين)(فرج، ١٩٩٣). وعليـــه يمكـــن القول بأن هذه الاتفاقية جاءت كرد فعل طبيعي للجماعة الأوروبية بعد أن نجحت في انشاء سوق أوروبية مشتركة فيما بينها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تضمنت اتفاقية "النافتا" عدة نشاطات اقتصادية أهمها : صناعة السيارات وقطع الغيار ، الاستثمارات المالية ، الطاقة ، الزراعة والنقل . ففي قطاع صناعة السيارات وقطع الغيار ، تم الاتفاق بين الدول الثلاث على أن تقوم الولايات المتحدة الامريكية ببيع سياراتها لكل من كندا والمكسيك بأسعار مخفضه شريطة أن تقوم بالمقابل كل من كندا والمكسيك بتجميع قطع غيار أمريكية بنسبة (٥٠%-٦٠%) ، وهو الامر الذي قبلته كندا والمكسيك بصعوبة شديدة بسبب اعتمادهما على تكنولوجيا يابانية وكورية رخيصة مقارنة بالتكنولوجيا الامريكية (فرج، ١٩٩٣). كما تم الاتفاق كذلك على انشاء منطقة حرة لتجارة السيارات على أن تتبع الدول الأعضاء بداخل هذه المناطق سياسة الحماية الاغلاقية حتى يتم منع الاطراف الخارجية وخصوصا كل من اليابان وألمانيا من التجارة بالسيارات (فرج، ١٩٩٣).

أما قطاع الاستثمارات المالية ، فستشهد الاستثمارات الاجنبية زيادة كبيرة بموجب هذه الاتفاقية حيث يتوقع أن تقوم كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا بزيادة نسبة استثماراتهم الخاصة في المكسيك وخصوصا في قطاع الخدمات والتي من أهمها البنوك وشركات التأمين (فرج، ١٩٩٣).

وفي قطاع الطاقة ستسعي الولايات المتحدة الامريكية وكندا الى الاستثمارات في مجال النفط في المكسيك والتي يتعين عليها بموجب هذه الاتفاقية بيع نفطها للدول الاعضاء ، ولكن في اطار المحافظة على ضماناتها الدستورية الخاصة بملكية مصادر الطاقة (فرج، ١٩٩٣).

أما القطاع الزراعي ، فيتوقع له أن يشهد تحسنا ملموسا وسينعكس هذا التحسن لصالح المكسيك بالدرجة الاولى حيث يوجد على سبيل المثال أكثر من مليوني مكسيكي يعتمدون على زراعة الذره كمصدر أساسي للدخل، كما ستقوم كندا بموجب هذه الاتفاقية على الغاء الاجراءات والقيود الغير تعريفية التي تتمتع بها صناعة الالبان بكندا (فرج، ١٩٩٣).

وأخيرا في قطاع النقل ، فقد تم الاتفاق فيما بين الدول الثلاث على رفع جميع الاجراءات الحدودية التي تخص حركة انتقال الشاحنات، كما ستقوم المكسيك تدريجيا بالغاء القيود التي كانت تمنع كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية حق تملك شركات النقل في المكسيك(فرج، ١٩٩٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وتعتبر منطقة التجارة الحره لامريكا الشمالية " النافتا" من أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الساحة الدولية وخصوصا بعد أن انتهى العمل بالنظام الثنائي القطبية السالف. ولعل من أهم ما تتميز به "النافتا" أنها تجمع في عضويتها دوليتن صناعيتين رئيسيتين هما الولايات المتحدة الامريكية وكندا ودولة نامية هي المكسيك ذات الامكانات الكامنة الهائلة . كما أن ابرام اتفاقية "النافتا" يمثل تحولا في السياسة التجارية للولايات المتحدة الامريكية من علاقات تجارية متعددة الاطراف الى علاقات تجارية مركبة تجمع بين الاقليمية والتعددية في آن واحد(فقيه، ١٩٩٤).

أما عن المكاسب المحتملة للدول الأعضاء في "النافتا" ، فيشير التقرير لعام (١٩٩٣) والذي أعده معهد الاقتصاد الدولي بواشنطن بأن اتفاقية "النافتا" وما تضمنته من اجراءات بشأن تحرير التجارة بين أعضاءها ، سوف تعمل على خلق (١٧٠) ألف فرصة عمل جديدة في سوق العمالة للولايات المتحدة الامريكية خلال عام (١٩٩٥) ونحو (٦٠٠) ألف فرصة عمل للمكسيك، كما بين التقرير بأن المكسيك ستستفيد من زيادة تدفق رؤوس الاموال الامريكية والكندية اليها ، علما بأن هذه التدفقات بلغت حوالي (١٨) مليار دولار عام (١٩٩٢) ، كان من ضمنها (٥) مليارات دولار على شكل استثمارات أجنبية مباشرة (فقيه، ١٩٩٤).

خامسا: التغييرات السياسية والاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية

ان جملة التغييرات السياسية والاقتصادية التي أحاطت بجمهورية الصين الشعبية وخصوصا بعد عام (١٩٨٥) حيث تخلى القادة الصينيون عن استراتيجيتهم الأمنية والاقتصادية السابقة تجاوبا مع الوضع الدولي القائم بعد أن بدأت تظهر بوادر للانفراج الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي ، تعتبر من أهم ما طورته حيثيات العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف على مستوى النظم الفرعية.

وتنبع أهمية استعراض هذه التغييرات الرئيسية من منطلق أن جمهورية الصين الشعبية تمثل حاليا قوة صاعدة مؤهلة لاخذ دور مميز على الساحة الدولية، ولا بد بالتالي أن تؤثر هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القوة الصاعده على نمط تشكيل العلاقات الدولية الرئيسية ضمن النظام الدولي الجديد. فالصين الشعبية تتميز بكونها أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان الذي يزيد عن المليار نسمة، وثاني أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تبلغ حوالي (٥ر٩) مليون كيلومتر، علاوة على أنها تحتل المرتبة الثالثة بين دول العالم من حيث قوتها العسكرية(Segal, 1994). هذا وتعكس المؤشرات الاقتصادية بأن الصين الشعبية سوف تصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم على مشارف عام (٢٠٠٢) اذا ما استمرت معدلات النمو كما كانت عليه خلال السنوات العشر الاخيرة (Segal, 1994). أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي (IMF) ، فيعتبر الصين حاليا ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية . كما يعتبر البنك الدولي للانشاء والتعمير (IBRD) الصين "قطبا متقدما" بالنسبة لمنطقة شرق آسيا بفضل الفائض التجاري الذي حققته خلال السنوات الاخيرة (Segal, 1994).

وما يهمنا تناوله خلال هذا البند عبارة عن تسليط الضوء على ما يلي :

اولا: التغييرات الرئيسية التي أحاطت بالسياسة الداخلية لجمهورية الصين الشعبية منذ استلام التيار المعتدل رئاسة الحزب الشيوعي الصيني عام (١٩٧٨).

لقد شهد نظام الحكم الداخلي لجمهورية الصين الشعبية بعد وفاة (Mao Zedong) عام (١٩٧٦) صراعا حادا ومكشوفا بين ثلاثة تيارات سياسية رئيسية داخل الدولة والحزب الشيوعي الصيني ، هي : التيار الراديكالي والتيار المعتدل والجيش(قنديل، ١٩٨٧). وجهدت هذه التيارات الثلاثة للسيطرة على السلطة ، الى ان نجح اخيرا التيار المعتدل للوصول الى دفة الحكم وذلك باستلام (Deng Xiaoping) زمام السلطة والذي كان قد أبعد أثناء الثورة الثقافية، وفي عام (١٩٧٧) أعيدت اليه السلطات وكافة وظائفه ، ومن ثم في عام (١٩٧٨) دانت له السلطة وأصبح بمثابة الأب الروحي لسياسات الصين الجديدة بعد أن تأكدت هيمنته التامة على سلطة الحكم لجمهورية الصين الشعبية (قنديل، ١٩٨٧).

ومنذ ذلك الحين بدأت الزعامة الصينية الجديدة في تطوير استراتيجية جديدة تهدف من خلالها إلى تحديث الصين . ومن ذلك أن بدأ جيل من الشباب يحل محل الجيل القديم سواء في الحزب أو الدولة أو الجيش . كما استبعدت العناصر الموالية (Mao Zedong) عن مواقع السلطة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نهائيا . ولعل من أبرز الأفكار التي طرحتها القيادة الصينية الجديدة بخصوص عملية التحديث الاشتراكي الصيني ، ما يلي :

أ: لقد طرحت القيادة الصينية الجديدة شعار "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" مبررة بأن ممارسة السياسات الجديدة تأتي سعيا لتقدم وتطور الصين وبالتالي تطور الاشتراكية الصينية من المرحلة الأولى للاشتراكية إلى الاشتراكية المتقدمة . وعليه يمكن القول بأن شعار "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية " جاءت وليدة دمج المعتقدات الماركسية الرئيسية بما يتناسب مع مسيرة التحديث الاشتراكي الصيني والتي يراد لها أن تكون اشتراكية علمية ترسخ جذورها من وقائع الصين المعاصرة. وفيما يلي عرض موجز للأسس الرئيسية التي تعتمد عليها الاشتراكية ذات الخصائص الصينية:-

- تحديد الفعل والبحث عن الحقيقة من الوقائع الصينية ، وجعل الممارسة المعيار الوحيد لاختبار الحقيقة.
- أن يسلك الشعب الصيني طريقه في بناء الاشتراكية على ضوء الظروف المحددة داخل بلاده.
- يجب أن تكون هنالك مرحلة طويلة في بناء الاشتراكية داخل بلد متخلف اقتصاديا وثقافيا.
- أن المهمة الرئيسية للمجتمع الاشتراكي هي تطوير قواه الإنتاجية والتركيز على الانطلاق في التحديث.
- أن الاقتصاد الاشتراكي لجمهورية الصين الشعبية هو اقتصاد سلعي مخطط.
- أن الإصلاح هو الوسيلة الفعالة نحو تطوير المجتمع الاشتراكي ، وأن الانفتاح على العالم الخارجي شرط لا بد منه لتحقيق التحديث الاشتراكي .

ب: لقد اعتبرت القيادة الصينية الجديدة بأن الصراع بين الطبقات لم يعد هو التناقض الرئيسي داخل المجتمع الصيني ، وان التناقض الحالي هو ما بين الحاجات المادية والثقافية للشعب وبين المستوى المتخلف للإنتاج الاجتماعي بما فيه الإنتاج المادي (دستور جمهورية الصين الشعبية لعام ١٩٨٢، ١٩٨٣). وقد أكدوا بان الصين قد فاتتها مرحلة الرأسمالية للتنمية ، وأن النهج الذي تبناه (Mao Zedong) بخصوص القفز من مرحلة الإقطاع إلى الاشتراكية كان خطأ جسيما . وعليه ، فان الحل الأمثل لهذه المشكلة يتمثل في السعي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لجعل المبادئ الاشتراكية تتكيف مع وضع الصين وليس العكس . وبناء على ذلك لا بـــد للصين أن تشهد تحولا تدريجيا شبه رأسمالي تحت إشراف الحزب الشيوعي الصيني حتى تصل إلى مرحلة الاشتراكية المتقدمة.

وقد اشتملت سياسة التحديث الاشتراكي الصيني على سياسات عديدة في مجال التحديـــث السياسي والتحديث الاقتصادي وفيما يلي عرض موجز حول ذلك :-

التحديـــــــث السيـــــــاسي :

إن الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح أو التحديث السياسي هو إنشاء بنية سياسية اشتراكية بدرجة عالية من الديمقراطية ومجموعة كاملة من القوانين . أما عن الخصائص الرئيسية للنظام السياسي وفق عملية التحديث فتتمثل في وجود نظام لمجلس النواب تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني على أساس مبدأ المركزية الديمقراطية، وذلك من أجل إقامة علاقة جيدة بين الديمقراطية والاستمرارية من ناحية وبين الديمقراطية والفاعلية من ناحية أخرى .

وقد انتهجت القيادة الجديدة عدة أساليب من أجل تحقيق الإصلاح السياسي ، كـــان مـــن أهمها:

١- الفصل بين وظائف الحزب والوظائف الحكومية مما يتيـــح للحـــزب أن يبقـــى الموجـــه والمشرف للعمل الحكومي ، وحتى لا يصبح الحزب هو نفسه الجهاز التنفيذي وأن يبقـــى يمارس بالتالي سلطة القيادة السياسية في البلاد.
٢- تفويض مزيد من السلطات إلى المستويات الأدنى حتـــى يضمـــن أن تكـــون القـــرارات الصادرة أكثر ملائمة وانسجاما مع الواقع، فالسلطات المحلية تعالج المســـائل المحليـــة والسلطات المركزية تقرر السياسات الرئيسية وتمارس الرقابة على السلطات المحلية.
٣- العمل على القضاء على مشكلة البيروقراطية من خلال إصلاح الأجهزة الحكومية.
٤- إصلاح نظام شؤون العاملين حتى يتم إثارة طاقة الكوادر ودفع روح المبادرة لديهم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٥- إنشاء نظام للتشاور والتحاور حتى تستطيع الأجهزة القيادية أن تكيف عملها مع الظروف الواقعية ، وهذا يتطلب أن تتوافر قنوات يستطيع من خلالها الشعب أن ينقل صوته ومطالبة إلى القيادة .

٦- تعديل الأنظمة المتعلقة بالديمقراطية الاشتراكية حتى يتسنى للشعب أن يكون سيد البلاد ويتمتع بكافة حقوقه، وكذلك تحسين مجالس نواب الشعب حتى تستطيع العمل ضمن اختصاصاتها.

٧- تقوية النظام القانوني الاشتراكي وذلك عن طريق الالتزام بالقوانين ووضعها موضع التنفيذ بشكل صارم ، ومواصلة البناء القانوني ، وتمكين الأجهزة القضائية من ممارسة سلطة مستقلة وفق القانون (وثائق المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني، ١٩٨٨) .

أما عن الإصلاحات التي طرأت على الحزب الشيوعي الصيني من أجل أن يقوم بمسئوليته في قيادة الشعب لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية ، فقد اشتملت على أهم ما يلي :

١- التثقيف الأيديولوجي الذي يشمل على التمسك بالمبادئ الأربعة الرئيسية للحزب وهي: الاشتراكية ، الدكتاتورية الديمقراطية الشعبية، قيادة الحزب الشيوعي الصيني والماركسية وأفكار (Mao Zedong) . كما يشمل التثقيف الأيديولوجي على التمسك بسياسات الإصلاح والانفتاح .

٢- البناء التنظيمي في المراكز الهامة والذي يشمل على وضع الكادر الذي تتوفر فيه الكفاءة والاستقامة السياسية، وأن يكون نموذج الديمقراطية داخل الحزب هو الطريق الذي يتم من خلاله تعميم الديمقراطية بين صفوف الشعب .

٣- تحسين أسلوب العمل داخل الحزب حتى يتم القضاء على الممارسات السيئة كالنزعة الفردية ،ونزعة السيطرة والبيروقراطية (وثائق المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني، ١٩٨٨).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما عن أهم منجزات الإصلاح السياسي فقد تمثلت بداية في استبعاد الزعامات التي تعارض سياسات الإصلاح من مراكز صنع القرار وحل محلهم دعاة الإصلاح والمناصرون لهم . ومن ثم تم إنشاء مجالس حكم محليه في الريف تتولى الشؤون السياسية والمالية والإدارية (حسين، ١٩٨٤). كما تم تنحية الضباط القدامى في الجيش ، وأصبح معيار تعيين القادة الجدد هو الكفاءة وليس الخلفية السياسية ، وصدر عدد كبير من القوانين الجديدة في المجال التشريعي ، وتزايد عدد المحامين بشكل ملحوظ، وأصبح الحزب هو الحاكم الفعلي للدوله ، أما الجيش فليس له دور سياسي يقوم به ووضع تحت زعامة الحزب الحاسمة (حسين، ١٩٨٤). ومع كل التغيرات التي اتبعها الاصلاحيون فقد استمرت الانتخابات الحرة شيء غير قابل للممارسة على أي مستوى كان في النظام السياسي ، والحريات المدنية غير معترف بها ، والتعليم ما زال يعتمد على التلقين السياسي ولم يتغير حتى الآن (حسين، ١٩٨٤).

التحديث الاقتصادي :

ان الهدف الرئيسي لسياسات الإصلاح الخاصة بالتحديث الاقتصادي هو تحويل الاقتصاد الاشتراكي الصيني الى الاقتصاد السلعي المخطط، علما بأن الاقتصاد المخطط يختلف عن الاقتصاد الرأسمالي في أسس الملكية. وفيما يتعلق بالملكية ، فقد أقرت سياسة الإصلاح الاقتصادي أشكالا مختلفة للملكية مع بقاء الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي المسيطرة مع السماح للقطاع الخاص بأن يتواجد ويتطور مع سن القوانين التي تحمي مصالحة المشروعة (حسين، ١٩٨٤). كما أصبح التملك مسموحا للأجانب وأجيزت عليه المشاريع الأجنبية داخل الصين بهدف جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعمل على تهيئة ظروف الاستثمار المناسبة لها (حسين، ١٩٨٤).

هذا وقد تضمنت الاستراتيجية الخاصة بإصلاح البنية الاقتصادية على عدة مهام ، كان أبرزها ما يلي :

- جعل الأولوية لتوسيع المشاريع العلمية والتكنولوجية والتعليمية وتحسين نوعية الأيدي العاملة .
- المحافظة على التوازن النسبي بين مجمل الطلب والعرض.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الانفتاح على العالم الخارجي وتوسيع التبادل والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع البلدان الأخرى.
- العمل على مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مع نهاية القرن الحالي .
- الوصول إلى مستوى نصيب الفرد من مجمل قيمة الإنتاج القومي لدى البلدان المتطـــورة تطورا معتدلا مع حلول منتصف القرن القادم (وثائق المؤتمـــر الثـالث عشـــر للحـــزب الشيوعي الصيني، ١٩٨٨).

ومنذ عام (١٩٧٧) بدأت الدعوة الى مزيد من تدعيم دور اللجان الحزبية فـــي المجـــال الاقتصادي لتحل مكان اللجان الثورية، وفي عام (١٩٧٨) أعلنت اللجنـــة المركزيـــة للحـــزب الشيوعي الصيني قرار الثلاثين نقطة والذي تضمن عدة إجراءات كان من أهمها إحلال ســـلطة المدير الواحد مكان نفوذ اللجان الثورية ومنح سلطة واسعة للمدراء والمهندسين والفنييـــن وفقـــا لنظام المسئولية المتخصصة (قنديل، ١٩٨٧). كما تم استبدال شعار "السياسة فـــي الســـيطرة " والتي سبق وأن أعطت للعمال السيادة على العملية الإنتاجية الى شعار " السياســـة فـــي خدمـــة الاقتصاد" مما أدى إلى أن تصبح علاقة العمل مع وسائل الإنتاج علاقة تبعية لمقتضيات الربـــح والتراكم الرأسمالي بعد ان تقرر أن يكونا هما الهدف الرئيسي لأي نشاط إنتاجي، ومن ثـــم تـــم إقرار نظام الحوافز الفردية وأصبحت عليه المصلحة الفردية هي الدافع الرأسي للصراع من أجل الإنتاج بعد أن كانت المصلحة العامة هي الدافع الرئيسي (قنديل، ١٩٨٧).

ولعل أهم الإصلاحات الاقتصادية هي تلك التي حدثت في القطاع الزراعي ، فقد تمثلـــت مظاهر التغيير في السياسة الزراعية الجديدة في عدة أشكال ، كان من أبرزها :

- تغيير نظام المزارع الجماعية وتفكيك الكومونات وتحويلها الى وحدات جماعية مقســـمة على نحو فردي ، أي التحول الى النشاط الزراعي الفردي.
- السماح للفلاحين بالإثراء ودعم الأثرياء منهم تحت شعار "المساندة يجب أن تكون للفلاح الثري" ، من منطلق أن الفلاحين الأثرياء سيساعدون غيرهم في مرحلة متقدمة علـــى أن يكونوا أثرياء.
- السماح للفلاحين ببيع وشراء الأراضي الزراعية وتناقلها عبر الأجيال عن طريق الإرث.
- السماح بالملكية الخاصة للماكينات والتكنولوجيا الزراعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- إطلاق أسعار السوق لتكون المحدد الرئيسي لنوع وكمية المنتج الزراعي.
- إلغاء نظام المساواة المطلقة في التوزيع واستبداله بنظام المسئولية العائلية المقاولية بهدف إشعال حماس الفلاحين وإقدامهم على الإنتاج (قنديل، ١٩٨٧) .

وعليه، فقد أسفرت السياسة الزراعية الجديدة مباشرة عن نتائج باهرة حيث ارتفعت مغدلات الناتج الزراعي من (١٦٦) دولار للفرد عام (١٩٧٨) الى (٢٢٦) دولار عام ١٩٨٣ (قنديل، ١٩٨٧). إلا ان هذه السياسة الزراعية الجديدة كان لها انعكاسات سلبية نتجت بشكل رئيسي عن سياسة إطلاق أسعار السوق مما أدى بالمزارعين الى إنتاج المحاصيل التي تدر عليهم ربحا أعلى والتخلي عن باقي المحاصيل التي لا تحقق عائدا مجديا، ونتيجة لذلك استغلت الشركات الأجنبية الوضع القائم وأخذت تتعاقد على تصدير منتجاتها الزراعية الى الصين منافسة بذلك المنتجات المحلية (قنديل، ١٩٨٧).

ثانيا: التغيرات السياسة الرئيسية لجمهورية الصين الشعبية منذ عام (١٩٨٥) .

لقد بدأ القادة الصينيون بإجراء بعض التعديلات في سياستهم الداخلية والخارجية بما يتناسب مع واقع التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي وخصوصا حين بدأت تظهر منذ عام (١٩٨٥) بوادر للانفراج الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي . ولعل من أبرز هذه التعديلات ما طرأ على استراتيجية الصين الأمنية حين تخلى الصينيون عن فكرة الحرب لاعتقادهم بأن بوادر الانفراج الدولي بين القوتين الأعظم ستمنع نشوب حرب كونيه على الأقل خلال القرن العشرين، وعليه اعتمد القادة الصينيون في استراتيجيتهم الجديدة على ركيزتين:

الركيزة الاولى: أن تتحرك القيادة الصينية لاعادة توجيه الالة الصينية الضخمة باتجاه التحديث الاقتصادي والانفتاح دون المساس بالاستقرار الداخلي (Lieberthal, 1995).

الركيزة الثانية: فتح قنوات الحوار السياسي الهادئ بهدف توطيد العلاقات الدولية الصينية مع باقي دول العالم وبالأخص مع كل من القوتين الاعظم ، وبما يراد له أن يلغي مخاوف إقليمية او دوليه من مسألة العملقة والهيمنة الصينية (Lieberthal, 1995).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا وقد تمثلت الاستراتيجية الصينية الجديدة في تطور العلاقة الدولية لجمهورية الصين الشعبية ، والتي كان من أبرزها:-

- التحسن الذي طرأ على العلاقة الأمريكية – الصينية وخصوصا بعد زيارة الرئيس ريغان لبكين عام (١٩٨٤) والتي تم بموجبها عقد اتفاق للتعاون النووي يقضي ببيع معدات تكنولوجية ومفاعلات نووية للصين، كما أن تطابق نظر الدولتين حول عدد من القضايا المتنازع عليها دوليا كقضية أفغانستان وتواجد القوات الفيتنامية في كمبوتشيا، ساعد على زيادة إمكانية تحسن العلاقة والوقوف موقف واحد تجاه موسكو (سعيد، ١٩٩٢). ومع ان العلاقة الأمريكية – الصينية أصابها نوع من الفتور بعد ثورة ربيع بكين عام (١٩٨٩) حين قامت الحكومة الصينية والجيش بقمع الطلاب المطالبين بالمزيد من الديمقراطية والحرية، إلا أن الدبلوماسية الصينية قد نجحت في امتصاص السخط العالمي الذي أثارته هذه الثورة، فقد أدرك زعماء الصين أن بلادهم لا تستطيع أن تنغلق على نفسها وتنعزل عن العالم ولا بد من ايجاد التوازن الملائم بينها وبين القوى الاخرى (حسين، ١٩٩٤). وقد شهدت العلاقة الأمريكية – الصينية تطورا ملحوظا بعد مؤتمر القمة للتعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي لعام (١٩٩٣)، حيث أكد الرئيس الأمريكي كلنتون عن رغبته في تطوير التعاون المثمر والعمل على إغلاق الفجوة بين الدولتين وخصوصا فيما يتعلق بقضية المعتقلين السياسيين، وقد وافقت الصين على أن يقوم الصليب الأحمر بالاطمئنان على سلامة هؤلاء المعتقلين، بمعنى أن الصين على استعداد لتقديم بعض التنازلات السياسية مقابل أن تستمر علاقتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمثل السوق الأمريكي سوقا هاما لترويج الصناعات الصينية الخفيفة (Herland, 1994).

وبغض النظر عن مجمل التوترات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين سواء تلك الخاصة بقضايا حقوق الإنسان أو العجز التجاري الأمريكي مع الصين، أو انتهاك الصين لحقوق الملكية الفكرية أو قضايا التسلح والحد من الانتشار النووي أو قضية تايوان، إلا أن المراقبين السياسيين يروا بأن كلا الطرفين يدير صراعه مع الطرف الآخر بانتهاج سياسة "ذروة التصعيد" دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة المصالح الحيوية والروابط الاستراتيجية طويلة المدى بينهما (عبيد، ١٩٩٥). فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك جيدا النمو المتسارع لدور الصين الاقتصادي والتجاري في السوق العالمية، وعليه ترى ضرورة تقوية ارتباطها الاقتصادي مع الصين من غير أن تنتهج بصورة مباشرة سياسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاحتواء التي من شأنها إثارة الغضب الصيني أكثر من دفع الصين تدريجيا للانصهار داخل المجتمع الدولي (The Economist, 1995).

- تطور العلاقة الصينية – السوفيتية وخصوصا بعد عقد مؤتمر على مستوى القمة في منتصف شهر أيار عام (١٩٨٩) حيث انتهت بموجبه القطيعة السياسية بين الدولتين التي استمرت لأكثر من ثلاثون عاما وبالتحديد منذ آخر لقاء قمة بين الجانبين عقد بين الزعيم خروتشوف والزعيم الصيني ماوتسي تونغ عام (١٩٥٩) (زهران، ١٩٩٢). وقد أعرب الرئيس السوفيتي السابق غورباتشوف خلال مؤتمر القمة لعام (١٩٨٩) بأن التقارب بين موسكو وبكين ليس موجه ضد أي طرف ثالث ولا يؤثر على مصالح دول أخرى، وإنما جاء هذا التقارب ليتماشى مع المرحلة الراهنة التي تشهد مزيدا من الانفراج في العلاقات الدولية. كما أعربت الصين عن رضاها للخطوات التي اتخذتها القيادة السوفيتية تجاه تحسين علاقاتها مع الصين خاصة على صعيد مشكلتي أفغانستان وكمبوديا، مما مهد إلى تحسين العلاقة بينهما وخصوصا أن الصين كانت تنظر للاتحاد السوفييتي كمستعمر لاستيلائه على مساحات من الأراضي الصينية، وقد تم تسوية الموقف بين الدولتين بعد أن تم التوقيع عام (١٩٩١) على اتفاقية لرسم الحدود بينهما (زهران، ١٩٩٢). وقد شهدت الساحة الدولية مؤخرا حدثا هاما تمثل في قيام كل من روسيا والصين بالتوقيع بتاريخ (١٩٩٧/٤/٢٣) على وثيقة سياسية تهدف إلى منع هيمنة أي دولة على العالم (الدستور، ١٩٩٧). وأعرب يلتسن بأن مثل هذه الوثيقة ستعمل على إيجاد عالم متعدد الأقطاب ستكون أساس النظام الدولي الجديد، كما تم تشكيل لجنة صداقة مشتركة من أجل السلام والتنمية بهدف تعزيز أواصر العلاقة الثنائية بين روسيا والصين (الدستور، ١٩٩٧). وفي (١٩٩٧/٤/٢٤) وقعت كل من روسيا والصين وطاجكستان وقرغيزستان وكازاخستان على معاهدة بشان تخفيض القوات على الحدود بين الصين والاتحاد السوفييتي السابق (الدستور، ١٩٩٧).

- التوقيع على وثيقة الإعلان المشترك بتاريخ (١٩٨٤/١٢/١٩) بين حكومتي الصين وبريطانيا والذي تقرر بموجبها إرجاع هونغ كونغ إلى سيادة الصين بحلول عام (١٩٩٧) مع انتهاء عقد الاستئجار الذي كانت بموجبه هونغ كونغ تقع تحت السيطرة البريطانية (دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٦). وقد نصت هذه الوثيقة على أن تطبق الصين في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هونغ كونغ الإدارة الحكومية الشعبية المركزية مع إعطاء هونغ كونغ صلاحيات الحكم الذاتي، وان لا يتغير النظام الاقتصادي الرأسمالي فيها حاليا مع مراعاة مصالح بريطانيا الاقتصادية (دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٦).

- التوقيع على وثيقة الإعلان المشترك بتاريخ (١٩٨٧/٤/١٣) بين حكومتي الصين والبرتغال والذي ستسترد بموجبه الصين سيادتها على مكاو، ونصت هذه الوثيقة على أن تعامل مكاو كما ستعامل هونج كونج من حيث الإدارة والاقتصاد (دار النشر باللغات الأجنبية، ١٩٨٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١-٣ الخلاصـــــــــــة

تأتي الأهمية الراهنة للمراكز الرأسمالية كقوى فاعلة رئيسية داخل النظام الدولي الجديد من واقع ما أفرزته العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية من مخرجات متتالية عملت بمجملها في إحداث تغييرات جوهرية على توزيع القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية. فعلى الصعيد السياسي تمثلت أهم هذه المخرجات في انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الغربي والشرقي بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، حيث اعتبر هذا الانهيار دليلا أكيدا على حالة الإفلاس الأيديولوجي الشامل للنظام السياسي الشيوعي في مواجهة النظام الرأسمالي الليبرالي.

أما على الصعيد العسكري، فقد تمثلت أهم هذه المخرجات في تراجع كبير للقوة السوفيتية كقوى عظمى بعد ان سلم الاتحاد السوفييتي بفقدان انسجام مكانته الدولية بين المجالين العسكري والاقتصادي، حيث كان لعدم التوافق بين توزيع القوة العسكرية السوفيتية والقوة الاقتصادية السوفيتية سببا رئيسيا في انسحاب الاتحاد السوفيتي من سباق التسلّح والمنافسة الاستراتيجية لصالح استئناف نموه الاقتصادي. وعلى الصعيد الاقتصادي فقد كان من نتاج سباق التسلح الذي سارعت إليه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أبان الحرب الباردة، أن تحملت هاتين الدولتين العبء الاقتصادي للتسلح في حين توجهت دول أخرى داخل المنظومة الدولية كدول أوروبا الغربية واليابان إلى التركيز على القيادة التكنولوجية في القطاع المدني لتوظيفها لغايات اقتصادية بحتة، وكانت النتيجة أن أصبحت مثل هذه الدول تحتل مكانة دولية عالية بالنسبة لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي.

إن مجمل ما أحدثته مخرجات النظام ثنائي القطبية على صعيد التوزيع الراهن للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية، كانت السبب في بروز نوع من فك الارتباط بين عوامل القوى المختلفة، مما أدى الى ظهور حالات عديدة لدول تحتل مكانة مرتفعة في مجال معين للقوة ومكانة منخفضة في مجال آخر للقوة. فهنالك عدم توافق واضح بين التوزيع الراهن للقوى العسكرية والقوى الاقتصادية. هذا الواقع الذي يبرر من خلاله الكاتب الشهير كينيدي بأن ما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشهده الساحة الدولية من تراجع للقوة السوفيتية لا يعتبر دليلا أكيدا على بداية انهيار كامل لقوى عظمى، بقدر ما يعتبر هذا التراجع إعادة لترتيب الأولويات بما يتوافق مع التوزيع الراهن للقوى الدولية المختلفة.

والى جانب التغييرات الجوهرية التي جاءت نتاج لما افرزه النظام ثنائي القطبية على صعيد التوزيع الراهن للقوى الدولية المختلفة، فان المنظومة الدولية بدأت تشهد خلال العقد الأخير بروز قضايا ملحة جاء بعضها نتاج لما صاغته مرحلة ما بعد التصنيع من أزمات كتلك المتعلقة بالطاقة، والركود الاقتصادي العالمي، والأمن الغذائي، والديون الخارجية للعالم الثالث والتنمية الاقتصادية ونضوب الموارد والتلوث البيئي.....الخ.

ولعل أبرز ما تتميز به مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وجود قواعد مشتركة تحكم السلوك الدولي داخل المنظومة الدولية. فقد أصبحت الأيديولوجية الليبرالية الغربية عالمية بمفهومها الواسع، ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة التوحيد والتقارب بين الأيديولوجيات التي كانت قائمة على صراع مرير بين الاشتراكية والرأسمالية. وعليه، كان لانتهاء الحرب الباردة الدافع وراء نشوء نظام دولي جديد يضع أفكارا سياسية واقتصادية جديدة اكثر ملائمة لمجمل المستجدات سواء تلك الخاصة بالعامل الاقتصادي والتقني والذي افرز قوى فاعلة جديدة، أو تلك المستجدات التي أحدثت تحولا جذريا في قائمة الاهتمامات العالمية من القضايا المسماة بالسياسة العليا التي تخص العامل السياسي بكل ما يدور حول الأمن والاستراتيجية إلى القضايا المسماة بالسياسة الحياتية الدنيا التي تتعلق بالمحافظة على مجرى الحياة في الأرض.

وبما أن النظام الدولي الجديد يعتمد بصلبه على الأيديولوجية الليبرالية الغربية، فقد غدت المراكز الرأسمالية بفعل هذه الأيديولوجية القوى الفاعلة الرئيسية داخل النظام الدولي الجديد. ويرى العديد من المختصين والمحللين بأن انتهاء الحرب الباردة والتوزيع الراهن للقوى السياسية والاقتصادية والعسكرية على الساحة الدولية، كلها دلائل تشير بان المنظومة الدولية تنزلق بسرعة نحو التعددية القطبية. وتشكل المراكز الرأسمالية الرئيسية محور تشكل هذه الأقطاب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القادمة، والتي تتألف على المستوى القاري من: القـــارة الأمريكيـــة بقيـــادة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، والقارة الأوروبية بقيادة الاتحاد الأوروبي، والقارة الآسيوية بقيادة اليابان.

ومن هنا تأتي أهمية البحث في نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيســـية (الســـالفة الذكر) في النظام الدولي الجديد، علما بان ذلك لا ينفي وجود قوى صاعدة أخرى مؤهلـــة بـــان تشارك المراكز الرأسمالية في تشكيل محور الأقطاب القادمة. ومن بين هذه القوى الصاعدة نذكر جمهورية الصين الشعبية ودولة روسيا الاتحادية، إلا أن هذه الدراسة قد اســـتثنت الصيـــن مـــن ضمن المراكز الرأسمالية الراهنة لكونها تنتهج نمـــط الرأســـمالية الاشتراكيـــة أو مـــا يعـــرف "باقتصاديات السوق المختلط "، كما أن ناتجها القومي الإجمالي أقل بكثير من بـــاقي المراكـــز الرأسمالية الأخرى. أما بالنسبة لروسيا الاتحادية فهي لا تـــزال تعـــاني مـــن زخـــم المشـــاكل الاقتصادية الداخلية، وعليه لا يمكن اعتبارها من ضمن المراكز الرأسمالية الرئيسية كونها تعتمد حاليا على المساعدات الخارجية لرفد اقتصادها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــــــل الثانـــــــــى

نمـــط العلاقـــة بيـــن المراكـــز الرأسماليـــة الرئيسيـــة

فـــى

النظـــــام الدولـــــى الجديـــــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-١ فرضيـــــة البحـــــث

يقوم البحث على أساس فرضية رئيسية يحاول من خلالها تفصيل العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية موضع البحث وهي: الولايات المتحدة الأمريكيـــة والاتحـــاد الأوروبـــي واليابان.

وفرضية البحث هي:

" إن نمط العلاقة التي تحكم المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد هـــي علاقة تنافسية بينية ضمن علاقة تعاونية-تضامنية "

ويسعى البحث من خلال تبنيه لهذه الفرضية إلى بيان منظومة الوفاقات والتناقضـــات على المصالح المشتركة للمراكز الرأسمالية الرئيسية (موضـــع البحـــث) وذلـــك لاســـتنتاج المسارات الاكثر واقعية لكيفية تطور العلاقة الدولية، وما سينجم بالضرورة عن هذا التطـــور للعلاقة من تحالفات وتكتلات، علما بأن مثل هذه التحالفات والتكتـــلات المرتقبـــة لا بـــد وان تتشكل على نحو معين يضمن من خلاله تحقيق مبدأ توازن القوى فيما بين الاطراف الرئيسية للنظام الدولي الجديد.

٢-٢ إثبـــــات الفرضيـــــة

يأتي إثبات الفرضية على شقين، حيث يتناول الشق الاول أهم العوامل التي من شأنـــها أن تثبت بأن طبيعة العلاقة التي تربط فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية (موضع البحـــث) هي علاقة تنافسية. أما الشق الثاني فيتناول أهم العوامل التي من شأنها أن تثبت بـــأن نمـــط العلاقة التي تربط فيما بين هذه المراكز هي علاقة تعاونية-تضامنية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-٢-١ أهم العوامل التي تثبت بأن العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظـــام الدولي الجديد هي علاقـــة تنافسيـــة

العامل الاول: انتهاء الحرب الباردة وآفاق لتناقضات قائمة.
العامل الثاني: طبيعة النظام الرأسمالي ومقومات التنافس الاقتصادي.
العامل الثالث: المنافسة بين الانماط الراسمالية.
العامل الرابع: المساعدات الخارجية وسياسة الاستقطاب الدولي.

وفيما يلي شـــرح مفصـــل لهـــذه العوامـــل:

- **العامل الاول: انتهاء الحرب الباردة وآفاق لتناقضات قائمة**

ان انتهاء الحرب الباردة قد عمل على ابراز آفاق لتناقضات وعلاقات تنافسية متعـــددة على المصالح المشتركة فيما بين بعض المراكز الراسمالية الرئيسية. فالحرب الباردة التـــي سادت خلال ما يقارب أربع عقود تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الســـبب المبـــاشر وراء تأجيل التناقضات والعلاقات التنافسية التي كانت سائدة اصلا بين المراكز الراسمالية في العالم. فهذه التناقضات وما نجم عنها في الماضي من علاقات قوة كانت المحرك الرئيسي في اشعال فتيلة الحرب العالمية الاولى والثانية، فنجد مثلا ان توازن القوى بين الدول الاوروبية الرئيسية بدأ يختل منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر نتيجة توحيد المانيا وظهورها كقوة كبرى في القارة الاوروبية ومحاولتها تأمين مجال حيوي لها، كما ادى الكساد العالمي الـــذي ساد في نفس الفترة الى تعميق التنافس بين المراكز الرأسمالية والى زيادة التسابق للحصـــول على المستعمرات والاسواق مما أدى الى نشوب الحرب العالمية الاولى (الاطرش، ١٩٩٣). هذا وقد ادى الكساد في الثلاثينات من القرن العشرين الى التخلي عن قاعدة الذهـــب الدوليـــة وتخلي بريطانيا عن قاعدة صرف الاسترليني بالذهب وعن حرية التجارة الدولية مما ادى الى زيادة التنافس بين المراكز الرأسمالية ونشوء تكتلات تجارية ونقدية حاول من خلالـــها كـــل مركز حماية اسواقه في الدول والمستعمرات المهيمن عليها من مزاحمة المراكـــز الاخـــرى عبرالتفضيلات الجمركية لصادراته، وفي معظم الحالات عبر القيود الادارية والنقديـــة علـــى الاستيراد من المراكز الاخرى (الاطرش، ١٩٩٣). وأدت هذه التكتلات الى زيادة حدة التوتر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بين المراكز التي لم يتوافر لها مجال حيوي: أي المانيا واليابان من جهة والمراكز التي توافر لها هذا المجال: أي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى، وهذا كله ساهم في تفجير الحرب العالمية الثانية (الاطرش، ١٩٩٣).

وخلاصة القول، ان المنافسة اصلا موجودة بين الدول الرئيسية في العالم. ومع ان الوفاق المؤقت الذي حصل في الفترة ما بعد عام (١٩٤٥) بين الدول الراسمالية الغربية كان ناتج عن ظروف سياسية حتمت ذلك، فان زوال هذه الظروف – بانتهاء الحرب الباردة – قد عمل على ابراز آفاق لتنافضات عديدة.

وعليه، سيستعرض البحث تحت هذا العامل اهم التناقضات القائمة بين المراكز الراسمالية الرئيسية موضع البحث، والتي من أهمها:

أ- التناقض الامريكي – الياباني

ب- التناقض الامريكي – الاوروبي

أ- التناقض الامريكي – الياباني

ان الحرب التجارية التي تتزايد احتمالات نشوبها بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان تعتبر احد اهم التناقضات القائمة والتي طورها الوضع السياسي للنظام الدولي السابق. فالفائض التجاري لصالح اليابان – والذي يشكل محور الأزمة الراهنة – قد تراكم بصورة تدريجية خلال سنوات الحرب الباردة. هذا وقد ساهمت الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق هذا الفائض التجاري لصالح اليابان بعد ان التزمت بفتح اسواقها أمام البضائع والسلع اليابانية. وكان هذا بمثابة الثمن الذي اضطرت الى دفعة الولايات المتحدة الامريكية طيلة سنوات الحرب الباردة وذلك عملا منها بما يتناسب مع الظروف السياسية المحيطة وخصوصا تلك المتعلقة بموازين القوى وطبيعة الصراع الدولي التي حتمت على ان تكون اليابان شبه محمية أمريكية لقربها من الخصم السياسي الرئيسي وهو الاتحاد السوفييتي. وبذلك استمرت الادارات السياسية الامريكية المتعاقبة طيلة سنوات الحرب الباردة تعمل وفق مفهوم استراتيجي موحد إزاء اليابان يعتمد في جوهره على ضمان استمرار اليابان حليفة سياسية للولايات المتحدة الامريكية بحيث تتميز كذلك بكونها قوية اقتصاديا وضعيفة عسكريا وسياسيا،

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وذلك وفق المفهوم الاستراتيجي الامريكي آنذاك، والقائل بأن وجود حلفاء أقوياء اقتصاديا أفضل بكثير من وجود حلفاء ضعفاء اقتصاديا (Luttwak, 1994)

ولقد شهد التناقض التجاري الامريكي – الياباني ثلاثة مراحل رئيسية خلال سنوات الحرب الباردة فقد تمثلت أولى مراحل هذا التناقض في عام (١٩٦٠) حيث طرأ على العلاقة التجارية الثنائية توترا بسيطا وهو ما أطلق عليه الاقتصاديون مصطلح (Trade-Friction)، وقد نجم هذا التوتر بشكل رئيسي بسبب الارتفاع المتزايد الذي شهدته الصادرات اليابانية للولايات المتحدة الامريكية من المنسوجات الاصطناعية (Luttwak, 1994). الا ان الادارة الامريكية بقيادة الرئيس الامريكي نيكسون في ذلك الحين لم ترغب بالضغط على اليابان من اجل خفض صادراتها من المنسوجات الى الولايات المتحدة الامريكية خوفا من ان تتشوه العلاقة السياسية التي تربط بين الدولتين (Luttwak, 1994).

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور التناقض التجاري الامريكي الياباني فقد تمثلت خلال عقد السبعينيات حيث تصاعدت حدة التوتر في العلاقة التجارية الثنائية بعد ان بدات تعاني المصانع الامريكية من تدني حجم مبيعاتها لصالح ارتفاع حجم مبيعات الصناعات اليابانية في أهم الصناعات التالية: الصلب والحديد، بناء السفن، الادوات والمعدات الكهربائية، الملابس والمنسوجات وصناعة الدراجات التجارية الخفيفة والثقيلة (سعيد، ١٩٩٠).

والمرحلة الثالثة والاهم من مراحل تطور التناقض التجاري الامريكي – الياباني فقد تمثلت خلال عقد الثمانينات والذي شهد منذ بداياته تطور سلبي على طبيعة العلاقة التجارية الثنائية حيث تحولت هذه العلاقة من مرحلة توتر تجاري (Trade-Friction) الى مرحلة خلاف تجاري (Trade-Conflict)، فمنذ بداية عقد الثمانينات وحتى يومنا هذا والميزان التجاري الامريكي مع اليابان يعاني من عجز مزمن (The Economist, 1995).

ولقد نتج العجز التجاري الامريكي مع اليابان منذ بداية عقد الثمانينات بفعل تزايد الصادرات اليابانية الى السوق الامريكي في اربعة صناعات رئيسية هي: الصلب والحديد، السيارات، صناعة الالكترونيات بما في ذلك صناعة أشباه الموصلات (Semiconductors). فعلى صعيد صناعة الصلب والحديد، لم تزيد نسبة ما شكلته الصادرات الامريكية من الصلب

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والحديد الى السوق العالمية عن (١%) عام (١٩٨٨) مقارنة بما نسبته (٧%) عام (١٩٧١) وما نسبته (٤٧%) عام (١٩٥٠) (Dietrich, 1992). كما وصلت قيمة تراكم الخسائر في مصانع الصلب والحديد الامريكية الى (٨) مليار دولار للفترة الزمنية الممتدة للاعوام (١٩٨١-١٩٨٤) (Dietrich, 1992). وفيما يتعلق بصناعة السيارات الامريكية فقد تراجعت مبيعاتها بشكل ملحوظ داخل السوق الامريكي وخارجه منذ عام (١٩٧٩) وذلك على أثر الازمة النفطية التي أدت الى تزايد الطلب العالمي على السيارات اليابانية المتميزة بترشيد استهلاكها للوقود مقارنة مع السيارات الامريكية (Dietrich, 1992). وتجدر الاشارة هنا بأن الصادرات اليابانية من السيارات وقطع الغيار الى الولايات المتحدة الامريكية لعام (١٩٩٤) قد شكلت ما نسبته (٦٠%) من مجمل الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة الامريكية وما يقارب ربع العجز التجاري الامريكي الاجمالي (The Economist, 1995). أما بالنسبة لصناعة اشباه الموصلات (Semiconductors)، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الامريكية قد سيطرت على أسس عمليات تطوير هذه الصناعة، الا ان بداية عقد الثمانينات قد شهد تغيير جذري في مجريات الحركة التقنية لاشباه الموصلات وذلك بعد ان نجحت اليابان في تطوير شرائح الذاكرة العشوائية (Random Memory Chips) من نوع (16 K RAM) الى نوع (64 K RAM) ومن ثم ايجاد نوع (256 K RAM) الذي سيطرت من خلاله اليابان على (٩٠%) من السوق العالمي (Dietrich, 1992). ومنذ عام (١٩٨١) بدأت تشهد المبيعات اليابانية من الشرائح الالكترونية (Electric Chips) ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتدهور المبيعات الامريكية المماثلة (Prestowitz, 1989). وتجدر الاشارة هنا بأن صناعة اشباه الموصلات تعتبر حجر الاساس لكافة الصناعات الالكترونية المتقدمة مثل الحاسوب والطابعات الالكترونية والفاكسات والناسخات والانسان الالي (Robot) والمعدات المستخدمة في شبكات الاتصالات المتقدمة. وكذلك تعتبر صناعة أشباه الموصلات من أهم القطع المستخدمة في الصناعات الاستراتيجية وبالاخص في صناعة أجهزة الاسلحة المتقدمة، فعلى سبيل المثال تعتمد الولايات المتحدة الامريكية في تصنيع واحد وعشرون جهاز عسكري دقيق على الشرائح الالكترونية اليابانية، مما يعني بأن استراتيجية الدفاع الامريكية اصبحت تعتمد على التقنية اليابانية في جزء كبير من أجهزتها العسكرية (Prestowitz, 1989).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنذ انتهاء الحرب الباردة بدأت تظهر هنالك بوادر حول احتمالية تطـــور التنـــاقض التجاري الامريكي – الياباني من مرحلة خلاف تجاري (Trade Conflict) الى مرحلـــة حـــرب تجارية (Trade-War). وتشير الدراسات المختصة بهذا الصدد بأن الحرب التجاريـــة والتـــي تتزايد احتمال نشوبها بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان ليست وليدة اللحظة انما نشـــأت وتطورت بفعل ثلاثة ضغوطات رئيسية مارستها الولايات المتحدة الامريكية على اليابان. فقد تمثل الضغط الاول حين فرضت الحكومة الامريكية على اليابان بأن تقوم بتطبيـــق سياســـات خاصة للحد من صادراتها الى السوق الامريكي، ومن هذه السياسات برزت هنالك سياســـتين رئيسيتين هما:

- **سياسة التقييد الاختياري للصادرات (Voluntary Export Restraints (VERs))** والتـــي تقتضي بأن تمتنع اليابان طواعية عن تصدير عدد من السلع اليابانية الى الســـوق الامريكـــي يزيد عن العدد المتفق عليه مقدما، واذا لم تتقيد اليابان بهذا العدد فانها تعـــرض نفســـها الـــى عقوبات تجارية على أساس المنافسة اليابانية غير العادلة (Frankel, 1993).

- **سياسة التوسع الاختياري للواردات (Voluntary Import Expansions (VIEs))** والتـــي تقتضي بأن تتوسع اليابان طواعية في زيادة وارداتها من السلع الامريكية وذلـــك مـــن أجـــل خفض الفائض التجاري الذي تتمتع به اليابان في علاقتها التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة الامريكية (Frankel, 1993).

هذا وقد نجحت الحكومة الامريكية نوعا ما في الحد من الصادرات اليابانية الى السوق الامريكي. ففيما يتعلق بسياسة التقييد الاختياري للصادرات (VERs) قامت الادارة السياســـية الامريكية بالضغط على اليابان من خلال ربطها ما بين بعض القضايا السياسية العالقة التـــي تهم اليابان مع قضايا تجارية مختلفة، ولعل من أبرز الامثلة هنـــا حيـــن ربطـــت الحكومـــة الامريكية في عام (١٩٦٩) ما بين موافقتها على استرجاع اليابان لجزيرة اوكيناوا (Okinawa) مقابل ان تتعهد اليابان طواعية بخفض صادراتها من المنسوجات والصلب والحديد الى السوق الامريكي (Luttwak, 1994). كما ان الحكومة الامريكية كانت تهدد باستخدام ضغوطات غـــير سياسية اخرى من أجل ارغام اليابان على تطبيق سياسة (VERs) كالتهديد مثلا بوضع تعرفـــة جمركية عالية (High Tariffs) على المنتجات اليابانية الى السوق الامريكي أو التهديد بوضـــع

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سقف معين (Quotas) لو أردات الولايات المتحدة الامريكية من السلع والمنتجات اليابانية (Frankel, 1994).

أما الضغط الثاني الذي مارسته الحكومة الامريكية على اليابان من أجل فتح الاسواق اليابانية أمام السلع والبضائع الامريكية، فقد تمثل حين تشكلت في عام (١٩٨٤) مجموعة عمل تضم مختصين من الجانبين الامريكي والياباني للعمل سويا على تعديل سعر صرف الين الياباني أمام الدولار الامريكي بحيث تستطيع البضائع الامريكية منافسة البضائع اليابانية. وقد تبع هذه الاجراء مباشرة في أوائل عام (١٩٨٥) المحادثات الرسمية والتي عرفت باسم (Market-Oriented Sector Selective Talk (Moss)) حيث سعت الحكومة الامريكية من وراء هذه المحادثات الى الاتفاق مع الجانب الياباني على فتح السوق الياباني في بعض القطاعات التي تتمتع بها الصناعة الامريكية بميزة نسبية على الصناعة اليابانية (Frankel, 1994). الا ان سياسة (MOSS) لم تحقق النتائج بالشكل الذي توخاه المسؤولين الامريكيين وذلك بفعل عدة عوامل كان من اهمها التركيبة الهيكلية لطبيعة الاقتصاد الياباني بما في ذلك أنماط الاستهلاك المتبعة من قبل الشعب الياباني. وبناء على ذلك، بدأت الحكومة الامريكية من جديد بالضغط على اليابان من اجل أن تبدا اليابان بتطبيق ما يعرف بمبادرة رفع العوائق الهيكلية (Structural Impediments Initiative (SII)) حيث تضمنت مبادرة رفع العوائق الهيكلية عدة اجراءات اقترحتها الادارة السياسية الامريكية على اليابان كان من اهمها:

- تعديل قانون المتاجر لصالح التوسع في انشاء متاجر "السوبرماركت" في جميع المدن اليابانية بدلا عن المتاجر الصغيرة ومحلات البقالة وذلك بهدف زيادة الرغبات الاستهلاكية لليابانيين ودفعهم الى الشراء بدلا من الادخار واكتناز الاموال. فالولايات المتحدة الامريكية تأمل من هذا الاجراء ان يتحول اليابانيون الى شعب استهلاكي مثل الشعب الامريكي وبالتالي تصبح الاسواق اليابانية متعطشة الى المزيد من السلع الاجنبية خاصة الامريكية، الامر الذي يساعد على تقليص الفائض التجاري الياباني الهائل.
- رفع الجمرك عن مستوردات اليابان من الارز وذلك بهدف ان يرتفع الطلب الياباني على الارز الامريكي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- اصدار قانون ضد الاحتكار حتى تستطيع السلع الامريكيـــة دخـــول الســـوق الياباني وخصوصا فيما يتعلق بصناعة الالكترونيات والسيارات واشباه الموصلات.
- تعويم سعر الفائدة على المدخرات اليابانية لتشجيع الاستهلاك بـــدل الادخـــار (Frankel, 1994).

أما الضغط الثالث الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية على اليابان فقد بدأ منذ عام (١٩٨٨) حين وافق الكونغرس الامريكي على بند (Super 301) من القانون التجاري الامريكي والذي يخول الرئيس الامريكي اتخاذ اجراءات عقابية ضد بلد مـــا اذا شعـــر بـــأن التبـــادل الاقتصادي التجاري معه ليس عادلا (Prestowitz, 1989). وبموجب ذلك استطاعت الولايـــات المتحدة الامريكية ابرام اتفاق تجاري عام (١٩٨٩) مع الجانب الياباني تـــم بموجبـــه اجبـــار اليابان على فتح سوقها امام عدد من السلع الامريكية مترافقا ذلـــك مـــع تخفيـــض الرســـوم الجمركية عليها (Prestowitz, 1989). وبفعل هذا الاتفاق نجحت الولايات المتحـــدة الامريكيـــة على تقليص عجزها التجاري مع اليابان بمقدار (١١) مليار دولار فـــي عـــام (١٩٩٠) (The Economist, 1993).

هذا وقد بدأت تتصاعد من جديد احتمالية نشوب حرب تجارية بين الولايات المتحـــدة الامريكية واليابان بعد ان فشلت محادثات القمة الامريكية – اليابانية التي عقدت في واشنطن في أواخر شهر شباط لعام (١٩٩٤) بين الرئيس الامريكي كلينتون ورئيس الوزراء اليابـــاني السابق هوسوكاوا (Bhagwat, 1994). وكان فشل هذه القمة بسبب عدم تراجع اليابـــانيين عـــن معارضتهم للمقاييس النوعية التي يريدها الامريكيون من أجل فتح الاسواق اليابانية أمام السلع الامريكية (Bhagwat, 1994). فاليابان تتهم الحكومة الامريكية بانتهاج "سياسة تجارية موجهة" مما يتعارض بصلبه مع المبادىء العامة التي تنطوي عليها الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفـــة (GATT) (Bhagwat, 1994).

وعلى أثر فشل محادثات القمة لعام (١٩٩٤)، أعلن الممثل الامريكي لشؤون التجـــارة بأن الولايات المتحدة الامريكية ستلجأ الى البند (Super 301) من قانونها التجاري اذا ما رفضت الحكومة اليابانية التوقيع على اتفاق تجاري جديد مع الولايات المتحدة الامريكية مـــن شانـــه تحسين شروط الاتفاق التجاري لعام (١٩٨٩) (The Economist, 1995). الا ان اليابان رفضت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التوقيع المباشر على هذا الاتفاق بهدف المناورة مع الحكومة الامريكية من أجل تحسين شروط الاتفاق المزمع توقيعه. وبالمقابل اتخذت الحكومة الامريكية قرارا مباشرا وذلك برفض تحسين شروط الاتفاق وفرض عقوبة تجارية ضد اليابان تمثلت في وضع رسم جمركي بنسبة (١٠٠%) على المستوردات الامريكية من السيارات اليابانية الفاخرة وذلك ابتداءا من تاريخ (١٩٩٥/٦/٢٩) (Time, 1995). ولأول مرة في تاريخ العلاقة اليابانية-الامريكية لم ترضخ اليابان ازاء هذا القرار، بل أخذت الحكومة اليابانية تحث وتدعم الشركات اليابانية الكبرى من أجل زيادة انتاجها من السيارات الفاخرة لغايات ادخالها الى السوق الامريكي قبل التاريخ المقرر (Time, 1995).

وتجدر الاشارة هنا بأن الين الياباني بدأ يشهد منذ بداية شهر آذار من عام (١٩٩٥) ارتفاعا حادا لسعر صرفه أمام الدولار الامريكي (Newsweek, 1995). كل ذلك أدى بان تقوم كل من الحكومة الامريكية واليابانية بالتوقيع بتاريخ (١٩٩٥/٦/٢٨) على اتفاق تجاري بشأن سوق السيارات وقطع الغيار. فالولايات المتحدة الامريكية كانت تسعى الى التوقيع على مثل هذا الاتفاق من اجل استغلال انخفاض سعر صرف الدولار أمام الين الياباني لتزيد بذلك من حجم صادراتها من السيارات الى السوق الياباني، أما اليابان فقد ارادت من وراء هذا الاتفاق الغاء الرسم الجمركي التي تنوي الحكومة الامريكية فرضه على مستورداتها من السيارات اليابانية، كما ارادت كذلك الاتفاق مع الحكومة الامريكية بصدد امكانية زيادة انتاج السيارات من قبل الشركات اليابانية المتواجدة في الولايات المتحدة الامريكية ليتسنى بذلك تفادي هبوط المعدل العام لمبيعات السيارات اليابانية من جراء ارتفاع سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار. أما عن أبرز النقاط التي تضمنتها هذه الوثيقة فهي:

- قيام الشركات اليابانية الخمس الكبرى لصناعة السيارات بزيادة انتاجها من السيارات اليابانية في الولايات المتحدة الامريكية من (١ر٢) مليون سيارة الى (٦٥ر٢) مليون سيارة، أي بزيادة قدرها (٥٥٠) ألف سيارة.

- موافقة الشركات اليابانية الخمس الكبرى على زيادة استخدامها من المواد الامريكية الداخلة في صناعة السيارات التي تقوم بتجميعها في الولايات المتحدة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الامريكية بنسبة (٥٦%) بحلول عام (١٩٩٨). هذا ويتوقع أن تصل قيمة هذه المشتريات من المواد الامريكية الى ما يقارب (٩) مليار دولار.

- التأكيد على حرية قيام الوكلاء اليابانيين ببيع السيارات الاجنبية. كما سيتم تطبيق القوانين التي تمنع الاحتكار على المنتجين اليابانيين حتى يضمن بذلك تأكيد حرية الوكلاء اليابانيين بشان بيع سيارات اجنبية داخل السوق الياباني.
- البدء بدراسة لتحديد عدد الوكلاء اليابانيين الراغبين ببيع سيارات اجنبية حيث تسعى الشركات الامريكية لصناعة السيارات الى الحصول على (٢٠٠) نقطة توزيع في اليابان خلال عام (١٩٩٦) و(١٠٠) نقطة توزيع بحلول عام (٢٠٠٠).
- فك القيود عن سوق قطع الغيار في اليابان مع قيام الحكومة اليابانية باعادة النظر في لائحة قطع الغيار الاساسية بحيث يتم الاستغناء عن تصنيع بعضها لصالح الاستيراد من الاسواق الخارجية (Time, 1995).

لقد اشارت بعض الدراسات المختصة بان قيام كل من حكومتي اليابان والولايات المتحدة الامريكية بالتوقيع على اتفاق تجاري بشأن سوق السيارات وقطع الغيار قد ساهم بحد ذاته على انهاء احتمالية نشوب حرب تجارية فيما بينهما، على الاقل حتى تتضح نتائج هذا الاتفاق مع نهاية عقد التسعينات (The Economist, 1995). كما تناولت هذه الدراسات بيان النجاح الباهر الذي حققه الرئيس الامريكي كلينتون من خلال هذا الاتفاق في جعل حكومة اليابان توافق على ازالة معظم العوائق وخصوصا الغير جمركية التي كانت تقف عقبة أمام حرية التجارة الى السوق الياباني، الامر الذي عجزت عن تحقيقه جميع الادارات السياسية الامريكية السابقة على مدى العشرين عاما الماضية.

ومع أن هذه الدراسات قد أشادت بالدور البطولي الذي مثله الرئيس الامريكي كلينتون من خلال هذا الاتفاق والذي تمثل أهمه في منع نشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان، الا ان هذه الدراسات قد أبدت تحفظ بشأن مدى امكانية نجاح الحكومة الامريكية من خلال هذا الاتفاق التجاري الجديد على تخفيض عجزها التجاري القائم مع اليابان. فيرى بعض المختصين بان مثل هذا الاتفاق حتى لو نجح في تخفيض العجز التجاري الامريكي مع اليابان وبالتالي العجز المزمن الذي يعاني منه ميزان المدفوعات الامريكي، فان مثل هذا النجاح يعتبر نجاحا هامشيا مؤقتا اذا لم تدعمه سياسات اقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صارمة تعمل على تصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد الأمريكي (The Economist, 1995)، وعليه فان فشل هذا الاتفاق في تصحيح الخلل الهيكلي للاقتصاد يعني ان حرب تجارية شرسة ستبدأ تلوح ثانية في الافق ما بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان مع بدايات العقد القادم. هذه الحرب ستبدأ بكونها حرب تجارية لتتشابك فيما بعد مع العديد من المصالح الغير الاقتصادية الاخرى للطرفين، لتتحول بالتالي الى محور خلاف عالمي يستقطب من حواليه القوى الفاعلة الاخرى داخل المنظومة الدولية، سواء كانت هذه القوى هي دول مؤثرة او تكتلات اقتصادية او حتى تحالفات سياسية.

أما الدراسات المختصة الاخرى، فقد ابدت تحفظ على مدى نجاح الاتفاق التجاري الجديد بشان السيارات وقطع الغيار في الغاء احتمالية نشوب حرب تجارية بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان. فقد استندت هذه الدراسات على حقيقة ان الخلاف التجاري بين الدولتين لا يقتصر فقط على قطاع السيارات وقطع الغيار، بل أن هذه الخلاف التجاري امتد ليشمل قطاعات اخرى، فعلى سبيل المثال تجري الولايات المتحدة الامريكية تحقيقا يتناول اتهام الشركة الامريكية (Kodak) المنتجة لافلام التصوير الفوتوغرافي لنظيرتها الشركة اليابانية (Fuji) بخصوص منافسة غير مشروعة معها، ويحتمل ان يفضي التحقيق الى فرض عقوبات اقتصادية امريكية على اليابان (Time, 1995). وتستطرد هذه الدراسات مبينة ان تسارع ايقاع الخلافات التجارية بين البلدين وتصاعد التوتر في اللهجة لدى تناولها، يعكسان فقدان العلاقة بين البلدين اهميتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة (Time, 1995). فالعلاقة الاستراتيجية كانت صلبة خلال سنوات الحرب الباردة بفعل وجود تهديد مشترك، الامر الذي ساهم في الماضي على تسوية الخلافات التجارية بشيء من المرونة والتساهل. أما الان، وبعد غياب البعد الاستراتيجي بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي، فان العلاقة الامريكية-اليابانية بدات تشهد تباعدا تدريجيا سيجعل التعاون بشأن سلسلة من المجالات اكثر صعوبة. وفي هذا الاطار، فان المتابع للاحداث على الساحة الدولية يرى كيف ان الولايات المتحدة الامريكية بدأت تفقد فعليا دورها الحاسم في التأثير على السياسة الخارجية لليابان بعد أن أعربت اليابان التي تعتبر من كبار مستوردي النفط في العالم عن ذلك صراحة حين رفضت الانضمام الى واشنطن في فرض حظر اقتصادي على ايران.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وخلاصة القول، ان مستقبل الصراع التجاري الامريكي-الياباني وكما توصل اليه معظم المحللين والسياسيين والاقتصاديين من المتوقع له ان يمتد اذ ان العامل الذي فجر هذا الصراع يتمثل في العجز التجاري الامريكي المزمن مع اليابان والذي من المتوقع له ان يستمر في ظل استمرار العوامل المسببة له، والتي من أهمها تزايد القوى التنافسية للصادرات اليابانية، علاوة على ان الخلل الهيكلي للاقتصاد الامريكي سيكون لصالح اليابان في تعزيز قوتها التنافسية في السوق الامريكي (النجار ١٩٩٥). كما ان اتفاق (الغات) لتحرير التجارة الدولية سوف يضمن لليابان اطار من الشرعية الدولية لحماية تدفق صادراتها للسوق الامريكية بما سيؤمن لليابان على الارجح استمرار فائضها التجاري مع الولايات المتحدة الامريكية (النجار، ١٩٩٥).

الا ان العلاقات التجارية والاقتصادية والمصالح المشتركة الكثيرة التي تربط بين الولايات المتحدة الامريكية واليابان سوف تلعب دورا هاما في التوصل الى تسويات ولو مرحلية للنزاعات التجارية بين الدولتين، خاصة وان هذه النزاعات ستضر كلا الدولتين لصالح القوى الاقتصادية والتجارية المنافسة الاخرى وبالاخص الاوروبية والصينية والدول الصناعية الجديدة في الشرق الاقصى (النجار، ١٩٩٥). كذلك ستلعب العلاقات السياسية والامنية الوثيقة بين الدولتين دورا في ارساء قواعد عامة يمكن من خلالها تسوية النزاعات التجارية بين الطرفين، ولو في صورة تسويات مرحلية، لا تنفي وجود تنافس وصراع تجاري ممتد بينهما.

ب- التناقض الامريكي - الاوروبي

لقد بدا يظهر الخلاف على المصالح الاقتصادية بين الطرفين الامريكي والاوروبي ضمن اطار جولة اوروغواي لمفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الغات) التي ابتدأت منذ عام (١٩٨٦) حيث تناولت جولة اوروغواي عدة مواضيع كان من أبرزها تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية (المدرس، ١٩٩٤). فمن خلال المحادثات التي جرت في نطاق جولة اوروغواي بدأت الحكومة الامريكية تمارس الضغط على الحكومات الاوروبية لالغاء دعم هذه الحكومات لمنتجاتها الاوروبية الزراعية المصدرة الى الخارج (المدرس، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهنا يبرز التساؤل، لماذا بدأت الحكومة الامريكية ترفع شعـــار الليبراليـــة المتشـــددة وتحارب من خلالها السياسة الزراعية العامة (Common Agricultural Policy) التي تنتهجها دول الاتحاد الاوروبي والتي تتضمن تقديم الدعم للمنتجات الزراعية الاوروبية عند التصديـــر؟ ان الاجابة على مثل هذا التساؤل تشمل عدة اسباب رئيسية، اهمها ان الاقتصاد الامريكـــي بـــدأ يعاني من صعوبات اقتصادية، الامر الذي دعى المسؤولين في الادارة الامريكية الـــى تقديـــم الشكاوي حول عدم التزام البلدان الصناعية بقواعد واحكام اتفاقية (الغات). وعليه، ضغطـــت الولايات المتحدة الامريكية على الدول الصناعية وبدأت تطالب بالتزام هذه الدول ببنود اتفاقية (الغات) مما يعزز بالتالي هيمنة الولايات المتحدة الامريكية التي بدات تتزعزع مـــن جـــراء الانخفاض المتواصل في تفوقها الاقتصادي (خالد، ١٩٩٤). ويتضح ذلك من القضايا التـــي حرصت الحكومة الامريكية على تضمينها في مفاوضات (الغات) وهـــي: قضايـــا التجـــارة الزراعية، قضايا الخدمات وقضايا الملكية الفكرية، وهي قطاعات تتمتع بها الولايات المتحـــدة الامريكية بتفوق نسبي، ولذلك أصرت على ان تتدرج ضمن قائمة أولويـــات القضايـــا التـــي ستتناولها مفاوضات (الغات) من اجل الوصول الى اتفاقيات جديدة حولها تعزز التفوق التـــي تتمتع به الولايات المتحدة الامريكية بخصوصها (خالد، ١٩٩٤). أما السبب الثاني فيتمثل في ان الصراع الايديولوجي الذي شهده العالم أثناء الحرب الباردة قد تحول بفعـــل انتـــهاء هـــذه الحرب الى تسابق وتصارع على الاسواق الحره وذلك بفعل التنافس الاقتصادي المحموم بين "**دول القمم**" (الاصفهاني، ١٩٩٤). وبهذا الشأن نرى كيف ان الاستراتيجية التجارية الجديدة التي بدأت تنتهجها حكومة كلينتون قد ارتكزت على تنمية الصادرات الامريكية كأداة للعمـــل على تخفيض العجز التجاري الامريكي بغية رفد الاقتصاد الامريكي. وفي هـــذا المضمـــار استغلت الحكومة الامريكية المحادثات التي جرت في نطاق (الغـــات) حيـــث شـــددت علـــى ضرورة الالتزام الصارم من قبل الاعضاء بايديولوجية السوق الحره وبالاخص تلك المتعلقـــة بتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية (المدرس، ١٩٩٤).

وعليه، بدأت الحكومة الامريكية بالضغط على دول الاتحاد الاوروبي من أجل الغـــاء الدعم المقدم للمنتجات الزراعية الاوروبية. وقد حملت فرنسا لواء المعارضة فـــي مواجهـــة مثل هذه الطلبات الامريكية مصرة بذلك على ان الغاء الدعم سيتنافى مـــع السياســـة العامـــة للسوق الاوروبية المشتركة والتي تلتزم بها فرنسا علاوة على ان قانون التجارة الامريكي في مادته (٣-١) يخول الحكومة الامريكية منع دخول السلع الواردة اليها لاسباب معينـــة مثـــل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حماية المنتجات الامريكية، بمعنى ان الحكومة الامريكية تمارس صلاحيات حماية منتجاتـــها المحلية في حين انها في نفس الوقت ترفع شعار عدم جواز فرض الحماية وتصر على التزام حكومات الدول الاخرى لهذا الشعار (الاصفهاني، ١٩٩٤).

هذا وامتدت المحادثات والمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ضمن اطـــار جولـــة اوروغواي لمدة تسعة سنوات متتالية تضمنت ثمان جولات مختلفة حتى تم التوصل بتـــاريخ (١٩٩٤/٤/١٥) الى التوقيع على وثيقة التعديلات على اتفاقية (الغات) الاصلية لعام (١٩٤٧) (العيسوي، ١٩٩٥). ومن ذلك الحين اصبح يطلق على وثيقة التعديلات هذه اسم الغات لعام (١٩٩٤) بعد ان اصبحت عضوا في عائلة جديدة تضم مجموعة مـــن الاتفاقـــات المنظمـــة للتجارة العالمية، واصبح يطلق على هذه المجموعة من الاتفاقات الجديدة اسم "**اخوات الغات**" والتي من اهمها:

١- الاتفاقات الخاصة بالتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس.
٢- الاتفاقات الخاصة بالقيود الفنية علـــى التجـــارة، والدعـــم والاجـــراءات المضـــادة او التعويضية، والاجراءات الوقائية.
٣- الاتفاقات حول تنفيذ بعض مواد اتفاقية الغـــات الجديـــدة، مثـــل المـــادة (٦) المتعلقـــة بالانحراف والمواجهة، والمادة (٧) المتعلقة بقواعد التقييم الجمركي.
٤- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات
٥- الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بالاستثمارات
٦- الاتفاق حول قضايا التجارة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية (العيسوي، ١٩٩٥).

وتجدر الاشارة هنا بأن الخلاف الامريكي-الاوروبي بوجه عام والامريكي-الفرنســـي بوجه خاص حول الملف الزراعي ضمن اطار جولة اوروغواي لمحادثات الغات قـــد انتـــهى بعد قيام دول الاتحاد الاوروبي بالتوقيع على اتفاقية الغات لعام (١٩٩٤). ويمكننا القول هنـــا بأن توقيع دول الاتحاد الاوروبي على اتفاقية الغات لعام (١٩٩٤) كانت شبه ملزمة اذ ان هذه الاتفاقية تمثل وفق نتائج جولة اوروغواي الاساس لانشاء كيان دولي جديد يتمتع بكل مقومات الشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية، وهذا الكيان هو منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)) التي دخلت حيز الوجود لتحل مكان (الغات) بتاريخ (١٩٩٥/١/١)، أي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بمعنى ان رفض دول الاتحاد الاوروبي التوقيع على اتفاقية الغات (١٩٩٤) يعني ضمنيا عدم قبولهم كأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وما سيكون لذلك من آثار سلبية على تحقيق المصلحة العامة لدول الاتحاد الاوروبي على الصعيد السياسي الدولي (العيسوي، ١٩٩٥). وبهذا الصدد نذكر أيضا بان التوصل الى اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا حول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية لم يكن ممكنا لولا ان الاتحاد الاوروبي امتص الغضب الفرنسي حين تعهد باتخاذ الاجراءات اللازمة لتعويض المزارعين الفرنسيين عن الخسائر المترتبة لمثل هذا الاتفاق (فهمي، ١٩٩٤). وقد جاء هذا التعهد من قبل الاتحاد الاوروبي عملا بسياسة التكيف والتعويض التي ينتهجها الاتحاد الاوروبي لضمان استمرار وحدته وتجانسه ازاء المعضلات حيث ان المصلحة العامة لكافة الدول الاعضاء تاتي على سلم أولويات الاتحاد الاوروبي (فهمي، ١٩٩٤).

الا ان الخلاف الامريكي – الفرنسي بدا يأخذ بعدا سياسيا جديدا بعد وصول الديغوليين بقيادة جاك شيراك الى سدة الحكم في فرنسا، مما ادى الى اشعال فتيلة الصراع من جديد مع الولايات المتحدة الامريكية. فقد بدات السياسة الخارجية الفرنسية بقيادة شيراك تاخذ منحنى جديدا في تعاملها مع الاحداث الدولية. ولعل من ابرز الامثلة حول ذلك اعتماد شيراك سياسة جديدة وصفها المراقبون بأنها "**حرب نجوم**" فرنسية في مواجهة واشنطن بعد ان اتخذ شيراك قراره باستئناف اجراء التجارب النووية في جنوب المحيط الهادي (Moisi, 1995). وبالرغم من ان الرئيس السابق لفرنساالسيد ميتران قد اقسم أمام عدد كبير من السياسيين والدبلوماسيين الذين دعاهم الى قصر الاليزيه في الخامس من أيار عام (١٩٩٤) بأنه لن يقوم هو أو من سيأتي بعده باجراء اية تجارب نووية، الا ان بعد أقل من شهر من تنحي ميتران عن الحكم اعلن الرئيس الديغولي شيراك عن عزمه بان تستعيد فرنسا التجارب النووية ثانية لاسباب أمنية (Moisi, 1995).

هذا وقد طرح المحللون السياسيون عدة اسباب متباينة للقرار الذي اتخذه شيراك بشان استئناف فرنسا للتجارب النووية، وفيما يلي عرض لاهمها:

- يرى بعض المحللين بأن سياسة استئناف التجارب النووية التي اتخذها الرئيس الفرنسي شيراك هي سياسة اقتصادية بحتة جاءت كرد على سياسة الضغط التي انتهجتها الادارة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الامريكية على فرنسا من اجل فرض مجموعة من الاتفاقات التجارية معها، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية والتي الحقت اضرارا مباشرة بالاقتصاد الفرنسي (Moisi, 1995). فيرى هؤلاء المحللين بأن قرار شيراك استئناف التجارب النووية سيدفع الادارة الامريكية كذلك الى تطوير ترسانتها العسكرية النووية مما سيكلف الخزينة الامريكية الكثير من النفقات العسكرية خصوصا في المجال النووي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي. وعليه، فان هذا الوضع الجديد سيجبر الادارة الامريكية على فرض مزيد من الضرائب على تجارها وصانعيها ومزارعيها، مما سينتج عنه تراجع قدرتهم التنافسية امام المنتجين الاوروبيين وغيرهم من الدول الصناعية المتطورة.

- يرى البعض الاخر من المحللين بأن قرار شيراك استئناف التجارب النووية دليل واضح على ان الحفيد السياسي الديغولي شيراك قد اراد بذلك اختراق الميترانية بسنواتها الاربعة عشر وتثبيت نفسه في ذات الوقت كأعلى قائد حربي في فرنسا تماما كما تؤكد نظرية ديغول في السابق (The Economist, 1995). كما ان شيراك وبفعل قراره هذا قد اثبت للعالم بأن النظرية الديغولية بعظمتها القومية واستقلاليتها تحتفل ببعثها من جديد من خلاله، فشيراك بالتالي قد اراد من خلال تمسكه بالنظرية الديغولية الى تحقيق أهداف سياسية على الصعيدين الاوروبي والدولي. فعلى الصعيد الاوربي يريد شيراك خلق نوع من التوازن ما بين قوة المانيا الاقتصادية الضاربة وقوة فرنسا العسكرية وبالاخص النووية، وعلى الصعيد الدولي يريد شيراك اجبار القوى الفاعلة الدولية وخصوصا الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة التنسيق في جميع الامور والمسائل السياسية الدولية مع فرنسا التي تريد ان تتحول الى قوة فاعلة من الدرجة الاولى في النظام الدولي الجديد (The Economist, 1995).

- يرى بعض المراقبين والمحللين السياسيين بأن قرار شيراك استئناف التجارب النووية لا يعني على الاطلاق بداية لصراع فرنسي مع واشنطن، وان هذا القرار يرجع فقط لاسباب امنية تتمثل في ضبط أجهزة القياس الخاصة بالوسائل الفنية المتعلقة بالمحاكاة التي ستحل محل التجارب النووية لاثبات قوة الردع الفرنسية النووية كخطوة اولى تسبق اختبار فرنسا لفاعلية الوسائل الفنية المتعلقة بنظام المحاكاة (Moisi, 1995). ويستند هؤلاء المحللين على حقيقة ان فرنسا وبعد ان أثبتت للعالم مصداقية قوة ردعها

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النووي بعد ان أتمت مؤخرا ستة تجارب نووية قد قامت فعلا بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية ووقف تجاربها الى الابد.

- يرى البعض الآخر من المحللين السياسيين بأن قرار شيراك استئناف التجارب النووية يعتبر نوع من الغطرسة ولفت النظر ليس اكثر حيث ان فرنسا لا تستغني عن الانتماء والولاء للاتحاد الاوروبي ولا تريد الحاق الضرر بالثقة الاوروبية في سياستها الخارجية او بمصداقيتها الدولية (The Economist, 1995). وكذلك يستند هؤلاء المحللين الى ان فرنسا قد وقعت على معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية ووقف تجاربها الى الابد، مما يؤكد ان فرنسا قد ارادت فقط التعبير نوعا ما عن استقلالها السياسي من غير ان يترك ذلك أي أثر سلبي على علاقاتها الخارجية الاوروبية أو الدولية.

- اما القسم الآخر من المحللين وبالاخص الاستراتيجيون فقد اعتبروا قرار شيراك استئناف التجارب النووية بمثابة رسالة الى القوى الكبرى لاعادة حساباتهم بحيث ان اضافة القوة النووية الفرنسية الى القوة السوفييتية النووية يعني ايجاد نوع من التوازن النووي الدولي (The Economist, 1995). فهذه القوة النووية المجتمعة ستخلق منطقة عزل نووي (Nuclear Buffer Zone) في مواجهة القوة النووية الامريكية الضاربة، مما سيساعد بالتالي على تحجم القوة العسكرية الامريكية، ومنع الادارة الامريكية من ممارسة أية ضغوط سياسية او اقتصادية على القوى الفاعلة الاخرى في النظام الدولي (The Economist, 1995).

- **العامل الثاني: طبيعة النظام الرأسمالي ومقومات التنافس الاقتصادية**

ان النظام الاقتصادي الراسمالي الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لراس المال يعتمد بطبيعته على المبادرات الخاصة ممثلة في انتهاج سبل المنافسة الحره لتحقيق المصالح الفردية ضمن المجتمع الراسمالي. فالنظام الرأسمالي بشكل عام يقوم على مبدا المنافسة الحره والتدخل الشبه معدوم من قبل الحكومات في تسيير اقتصاديات القطاع الخاص. كما ان نشاط القطاع الخاص في الدول الرأسمالية المتقدمة لا يقتصر فقط على القطاع الزراعي والصناعي والتجاري والانشائي، بل يمتد كذلك ليشمل نشاط قطاع الخدمات الذي تتحدر منه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشاريع عديدة من أهمها مشاريع الاتصالات والمواصلات، مشاريع البنية التحتيـــة (المـــاء، الكهرباء، الجسور ..الخ)، المشاريع السياحية والمشاريع المالية والمصرفية بكافـــة أشكالـــها. وان هذا التنافس الحر يأخذ مجاله عبر أساليب وطرق متعددة تهدف جميعها في النهاية الـــى تعظيم المكاسب المادية عن طريق توفير وتزويد الاسواق المحلية والخارجية بكافة احتياجات المستهلكين، ابتداءا من السلع والخدمات الضرورية (الاساسية) وانتهاءا بالســـلع والخدمـــات الرفاهية (الكمالية).

وبما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم بطبيعته على مبدأ التنافس، فلا بد بالتالي أن تستمر العلاقات التنافسية فيما بين المراكز الرأسمالية. الا ان مقومات التنافس التـــي ســـادت خلال ما يقارب الخمسة عقود الماضية ستكون غير مجدية لتغطية عملية التنـــافس المقبلـــة. فطبيعة العلاقات التنافسية التي سادت فيما بين الاطراف الدولية الرئيسية للنظام الثنائي القطبية السالف كانت نتاج للاوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية المحيطة والتي سمحت لبروز مـــا يسمى بالعلاقات التنافسية المرنة والتي تنتهي عادة بمعادلة النجاح النسبي لجميـــع الاطـــراف الدولية الرئيسية في تحقيق غاياتهم الاقتصادية او السياسية. فوفقا لمعادلة النجاح النسبي، فان النجاح كان يقاس بأوزان نسبية شاملة تدخل في حســـاباتها الابعـــاد الاقتصاديـــة والسياســـية والعسكرية مجتمعة، بمعنى ان النجاح الاقتصادي الساحق لأحد الاطـــراف – علـــى ســـبيل الافتراض – يقابله نجاح اقتصادي عادي مع نجاح سياسي ســـاحق للطـــرف الاخـــر .... وهكذا، أي ان الفشل المطلق ضمن معادلة النجاح النسبي كان غير وارد للاطراف الرئيســـية الداخلة في المعادلة التنافسية.

الا ان الظروف السياسية الدولية الراهنة المحيطة بالنظام السياسي الدولي قد تغـــيرت مع انتهاء الحرب الباردة وتفتت الاتحاد السوفييتي. ولا بد لهذه التغيرات بدورهـــا أن تبـــدل المعادلة التنافسية السابقة الى معادلة تنافسية جديدة يكون من الغير منطقي ابدا استمرار اعطاء البعد العسكري ضمن هذه المعادلة التنافسية الجديدة الاوزان المألوفة السابقة. وعليه فان نمط العلاقات التنافسية المرنة التي سادت خلال عقود النظام السياسي السابق لا بد ان تتحول الـــى علاقات تنافسية صلبة تحكمها معادلة تنافسية جديدة مغايرة لمعادلة النجاح النسبي السالفة هي معادلة النجاح المطلق والتي يكون للعامل الاقتصادي ضمنها الوزن الرئيســـي فـــي تحديـــد الاطراف الرابحة والخاسرة. أما البعد العسكري فسيكون له وزنا هامشيا فـــي صلـــب هـــذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعادلة التنافسية الجديدة، وان كان لا يزال هذا البعد يزن في المرحلة الراهنة من مراحل تطور النظام الدولي الجديد وزنا اكبر.

وعليه، تطرح الدراسة تحت هذا البند السؤال التالي:-

"ما هي مقومات التنافس الاقتصادية الجديدة التي ستحدد الاطراف الرابحة والاطراف الخاسرة وفقا للمعادلة التنافسية الجديدة؟"

بما ان مقومات التنافس الاقتصادية مرتبطة ارتباطا جذريا بعناصر الانتاج (Production Elements) الرئيسية وهي: رأسمال (Capital)، الخامات (Raw-materials)، العمالة (Labour) والتكنولوجيا (Technology)، فان عناصر الانتاج بالتالي ستشكل الارضية الاساسية للمقارنة بين المقومات التنافسية الاقتصادية فيما بين المراكز الراسمالية الرئيسية.

وعليه، يطرح السؤال التالي نفسه تلقائيا: " هل عناصر الانتاج التي حددت المقومات التنافسية الاقتصادية السابقة تختلف عن عناصر الانتاج الجديدة ؟ "

بالطبع كلا، اذ ان عناصر الانتاج الرئيسية هي ذاتها لا تتغير، وانما الذي يتغير هو ما يلي:-

١- مقدار التطور الذي يلحق بعناصر الانتاج.

٢- السياسات التصنيعية التي تتبناها الشركات من وقت لآخر بخصوص طرق المزج فيما بين العناصر الداخلة في عملية الانتاج. فمثلا نجد ان بعض الشركات تفضل زيادة العمالة على حساب تطوير التكنولوجيا المستخدمة في التصنيع في حين تفضل شركات اخرى العكس تماما.. وهكذا بالنسبة لاحتمالات المزج الاخرى بين عناصر الانتاج.

٣- السياسات الاخرى (الغير تصنيعية) التي تنتهجها الحكومات عادة من أجل تعزيز أداء عناصر الانتاج، كسياسات الانفاق الخاصة بالبحث والتطوير (Research and Development (R&D)). كما ان السياسات النقدية (Monetary

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Policies) والسياسات المالية (Fiscal Policies) تلعب كذلك دورا رئيسيا في دعم المقومات التنافسية الاقتصادية.

وبغض النظر عن المقومات التنافسية الاقتصادية المرتبطة بعناصر الانتاج، فان ما يهم الباحثة تناوله هنا هو عملية المقارنة بين المقومات التنافسية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية الرئيسية (موضوع البحث) كما تعكسها المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي من أهمها: اجمالي الناتج المحلي الحقيقي (Real GDP)، اجمالي تكوين راسمال الثابت (Gross Fixed Capital Formation (GFCF)، الانتاجية (Productivity)، البطالة (Unemployment)، التضخم (Inflation)، حجم الصادرات (Exports Value)، حجم المستوردات (Imports Value) ٠٠٠الخ. ويوضح الجدول التالي التغييرات السنوية بالنسبة المئوية لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمراكز الراسمالية الرئيسية (موضوع البحث) للفترة الزمنية الممتدة للاعوام (١٩٧٦-١٩٩٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢-١)

مؤشـــرات اقتصاديـــة كليـــة

تغييرات سنوية بالنسبة المئوية

	متوسط ١٩٧٦ ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي											
- الولايات المتحدة الأمريكية	٢ر٩	٢ر٩	١ر٣	٣ر٩	٢ر٥	١ر٢	-٠ر٧	٢ر٦	٣ر٠	٣ر٩	٢ر٦
- اليابان	٤ر٢	٦ر٢	٤ر١	٦ر٢	٤ر٧	٤ر٨	٤ر٣	١ر١	١ر٠	٠ر٧	٢ر٣
- الاتحاد الاوروبي	٢ر٣	٣ر٠	٢ر٩	٤ر٣	٣ر٥	٣ر٠	٠ر٧	١ر٠	-٠ر٣	١ر٣	٢ر٥
إجمالي تكوين رأسمال الثابت											
- الولايات المتحدة الامريكية	٤ر٨	٠ر٤	٠ر٥	٤ر٢	١ر٠	١ر٧	٧ر٧	٦ر٢	١١ر٠	١٠ر٧	٩ر١
- اليابان	٣ر٠	٤ر٨	٦ر٩	١١ر٩	٩ر٣	٨ر٨	٣ر٧	-٠ر٨	-١ر٣	-٠ر٢	١ر٥
- الاتحاد الاوروبي	٠ر٧	٤ر٢	٥ر٦	٨ر٨	٦ر٩	٣ر٨	٠ر١	-٠ر٤	-٤ر٧	١ر٦	٣ر٦
الانتاجية (الانتاج في الصناعة)											
- الولايات المتحدة الامريكية	١ر٩	٢ر٦	٦ر٥	٢ر٤	٠ر٦	١ر٧	٢ر١	٤ر١	٥ر١	٢ر٣	٢ر٣
- اليابان	٤ر٢	٤ر٢	٤ر١	٧ر٤	٤ر٥	٢ر٨	٥ر١	-٣ر٧	-١ر٦	-١ر٤	١ر٧
- الاتحاد الاوروبي	٢ر٤	٢ر٠	٣ر٨	٥ر٢	٣ر٦	١ر٨	١ر٩	٢ر٦	٢ر٧	٢ر١	٢ر٢
معدلات البطالة											
- الولايات المتحدة الامريكية	٥ر٧	٧ر٠	٦ر٢	٥ر٥	٥ر٣	٥ر٥	٦ر٧	٧ر٤	٦ر٨	٦ر٢	٥ر٨
- اليابان	٢ر٣	٢ر٨	٢ر٨	٢ر٥	٢ر٣	٢ر١	٢ر١	٢ر٢	٢ر٥	٣ر٠	٣ر١
- الاتحاد الاوروبي	٧ر٦	١١ر٠	١٠ر٨	١٠ر٢	٩ر٣	٨ر٦	٩ر١	١٠ر١	١١ر٢	١١ر٩	١١ر٧
معدلات التضخم											
- الولايات المتحدة الامريكية	-	٩ر١	٣ر٧	٤ر١	٤ر٨	٥ر٤	٤ر٢	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٨	٣ر٢
- اليابان	-	٩ر٠	١ر٠	٠ر٧	٢ر٣	٢ر٨	٣ر٣	١ر٧	١ر٣	٩ر٠	٩ر٠
- الاتحاد الاوروبي	-	٣ر٦	٣ر٢	٣ر٥	٤ر٨	٥ر٣	٥ر٣	٤ر٦	٣ر٧	٣ر٢	٢ر٧
حجم الصادرات											
- الولايات المتحدة الامريكية	٢ر٣	٦ر٠	٨ر٣	٢٠ر٧	١٠ر٨	٧ر٦	٧ر٧	٦ر٩	٥ر٢	٧ر٨	٤ر٤
- اليابان	٥ر٨	-٦ر٠	٤ر٠	٤ر٤	٤ر٢	٥ر٨	٢ر٤	١ر٦	١ر٠	-١ر١	١ر٨
- الاتحاد الاوروبي	٥ر٠	٢ر٩	٤ر٨	٦ر٥	١ر٧	٤ر٥	٢ر١	٣ر٥	-٨ر١	٣ر٦	-٥ر
حجم المستوردات											
- الولايات المتحدة الامريكية	٣ر٨	٩ر٨	٣ر٥	٤ر١	٣ر٩	١ر٩	٠ر٧	١١ر٠	١٢ر٧	٩ر١	٦ر١
- اليابان	٢ر٨	٩ر٧	٩ر٠	٦ر٧	٧ر٩	٥ر٦	٣ر٨	١ر٠	٤ر٠	٧ر٢	٧ر١
- الاتحاد الاوروبي	٣ر٤	٨ر٤	٩ر١	٨ر٧	٧ر٧	٦ر٨	٤ر٥	٣ر٧	-١ر٧	٣ر٢	٤ر٨

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ١٩٩٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تعكس البيانات الخاصة بالجدول رقم (٢-١) اعلاه أهم ملامح الواقع الاقتصادي للمراكز الرأسمالية الرئيسية (موضوع البحث). فعلى الرغم من ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية منذ عام (١٩٩٢) مقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي لكل من اليابان ودول الاتحاد الاوروبي، الا ان عام (١٩٩٥) قد شهد نسب نمو متقاربة الى حد كبير فيما بين المراكز الرأسمالية. هذا ويعود الانخفاض الذي طرأ بشكل عام على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ مطلع عقد التسعينات الى الترتيبات الاقتصادية التي فرضتها معطيات النظام الدولي الجديد وما تطلبه ذلك تخلي بعض الدول الرأسمالية الصناعية عن بعض ممارساتها الاقتصادية التقليدية، واشتداد المنافسة للحصول على مكاسب اقتصادية والتي تطلبت من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية واليابان التنازل عن بعض السياسات والقيود الخاصة بحماية انتاجها لصالح الدول المتحالفة معها. ويظهر هذا جليا بارتفاع نسبة النمو في مستوردات كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول الاتحاد الاوروبي بسبب السعي لتطبيق الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (GATT) مع كثير من دول العالم. كما ساهم قيام الولايات المتحدة الامريكية بعقد اتفاقية (النافتا) مع كندا والمكسيك الى زيادة نسبة النمو في صادراتها والتي بلغت في عام (١٩٩٤) ما يقارب (٨%) وفي عام (١٩٩٥) ما يقارب (٥%). كذلك الامر بالنسبة لدول الاتحاد الاوروبي حيث ارتفعت نسبة النمو في صادراتها الى ما يقارب (٥%) عام (١٩٩٥). أما اليابان فقد شهدت نسبة النمو في صادراتها انخفاضا ملحوظا منذ عام (١٩٩٢) وذلك لعدة اسباب أهمها كان الاتفاق التجاري الموقع في عام (١٩٩٢) ما بين الحكومة اليابانية والامريكية بشأن اشباه الموصلات (Semiconductors) حيث وضعت الحكومة الامريكية سقفا على مستورداتها من اليابان، كما أبرمت خلال الاعوام (١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥) عدة اتفاقات تجارية ما بين الحكومة اليابانية والامريكية ساهمت جميعها على خفض الصادرات اليابانية الى السوق الامريكي (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦).

أما عن المؤشرات الاقتصادية الاخرى فتشير الاحصاءات المبينة في الجدول رقم (٢-١) بأن نسبة نمو الاستثمار في اليابان قد انخفضت الى حد كبير حيث بلغت (-٢%) في عام (١٩٩٤) وفي الاتحاد الاوروبي بلغت حوالي (٦ر١%)، الا ان هذه النسبة قد ارتفعت في الولايات المتحدة الامريكية لتصل الى حوالي (٧ر١٠%) حيث يعود ذلك بشكل رئيسي الى الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الادارة الامريكية في السنوات الاخيرة بالاضافة الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محاولة زيادة الانتاج بشكل مطلق كمحاولة للتغلب على انخفاض نسبة النمو في الانتاجية من حوالي (٥%) في بعض السنوات الى حوالي (٢%) في عام (١٩٩٤) (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٦).

وبالنظر الى مؤشرات التضخم في كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والاتحاد الاوروبي نجد ان هذه النسبة قد حافظت على نفس مستواها منذ عام (١٩٩٢)، اذ تراوحت بحدود (٣%) بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وبحدود (١%) لليابان. أما بالنسبة لنمو البطالة فتشير الاحصاءات المبينة في جدول رقم (٢-١) بارتفاع هذا المؤشر في الاتحاد الاوروبي اذ وصل الى حوالي (١١%) خلال السنوات الاخيرة بينما تراوح عند معدل (٦%) بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و(٣%) بالنسبة لليابان.

وتجدر الاشارة هنا بأن منتدى الاقتصاد العالمي (World Economic Forum (WEF)) قد أصدر تقريرا يعتبر من أهم التقارير الاحصائية الدولية الصادرة لعام (١٩٩٥) حيث تناول التقرير المقارنة بين المقومات التنافسية لدول العالم ضمن ثمان مجالات مختلفة كان منها المجال الاقتصادي. ويوضح الجدول رقم (٢-٢) المبين ادناه المراتب الدولية التي احتلتها كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان والمانيا بالنسبة لقوة اقتصادياتها المحلية (Domestic Economic Strength) وذلك للاعوام الممتدة من عام (١٩٩٠) حتى عام (١٩٩٥).

جدول رقم (٢-٢)

المرتبة الدولية بالنسبة لقوة الاقتصاد المحلي

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الولايات المتحدة الامريكية	٦	٣	٢	١	١
اليابان	١	١	١	٣	٤
المانيا	٢	٢	١١	١٢	٨

المصدر: World Economic Forum, The World Competitiveness Report, 15th editin, Geneva, 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (٢-٢) أعلاه بأن الاقتصاد المحلي الامريكي قد شهد تحسنا ملحوظا اذ ارتفعت المكانة الدولية التي احتلتها الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لقوة اقتصادها المحلي من المرتبة السادسة في عام (١٩٩١) الى المرتبة الاولى على التوالي للعامين (١٩٩٤) و (١٩٩٥). أما اليابان فقد حصلت على المرتبة الرابعة دوليا بالنسبة لقوة اقتصادها المحلي لعام (١٩٩٥) بعد ان كانت تحتل المرتبة الاولى بلا منازع للاعوام الثلاث الممتدة من عام (١٩٩١) حتى عام (١٩٩٣). كذلك الامر بالنسبة لقوة الاقتصاد المحلي الالماني حيث حلت المانيا على المرتبة الثامنة في عام (١٩٩٥) بعد ان احتلت المرتبة الثانية على التوالي للعامين (١٩٩١) و (١٩٩٢).

أما عن الآداء الاقتصادي المرتقب لدول المركز الراسمالي (موضع البحث) فان الملاحق الثلاث في نهاية هذه الرسالة تشير الى نسب النمو المستقبلية حتى عام (٢٠١٠) للمؤشرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، المستوردات (Imports)، الصادرات (Exports)، الطلب المحلي (Domestic Demand)، اجمالي تكوين راسمال الثابت (GFCF)، الانتاجية (Productivity)، البطالة (Unemployment) والتضخم (Inflation). وقد اعتمدت الباحثة منهجية توقع كل من المؤشرات الاقتصادية السالفة الذكر على أساس معدل النمو للفترة الزمنية الممتدة للاعوام (١٩٧٦-١٩٩٥). فقد تم احتساب اللوغرتمات لقيم المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، المستوردات..الخ) واجراء الانحدار البسيط لكل متغير وذلك بربطه بالتسلسل الزمني حيث تشير السلسلة الزمنية (١٩٧٦-١٩٩٥) الى المتغير المستقل بينما تشير قيم المتغيرات الى المتغير التابع والذي يتغير تبعا للتغير في السنوات، وتعتبر الفترة الزمنية الممتدة للاعوام (١٩٧٦-١٩٩٥) كافية الى حد ما لاجراء الانحدار البسيط وعمل التقديرات الاولية للمتغيرات الاقتصادية المختلفة للحصول على نسب النمو التقريبية والتي يمكن بواسطتها اجراء تنبؤات مستقبلية اولية للوضع الاقتصادي للمراكز الرأسمالية.

وتشير التقديرات الأولية الى أهم النتائج التالية:-

- ان نسبة النمو المرتقبة في الناتج المحلي الاجمالي لكل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول الاتحاد الاوروبي ستشهد انخفاضا ملحوظا لتصل الى نسب نمو سلبية ابتداءا من عام (٢٠٠٧) بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاوروبي. أما في اليابان فان هذه النسبة لن تزيد عن الصفر بالمائة ابتداءا من عـــام (١٩٩٩) مما يدل على عدم زيادة او تراجع مرتقب لهذه النسبة.

- أما نسبة النمو المرتقبة لحجم المستوردات والصادرات، فان التقديرات الاولية تشير الى انخفاض اكبر في نسبة نمو الصادرات اليابانية عن نسبة انخفاض نمـــو المســـتوردات اليابانية. وفي الولايات المتحدة الامريكية فان نســـبة نمـــو المســـتوردات الامريكيـــة ستنخفض بمعدلات اكبر عن نسبة انخفاض نمو الصادرات الامريكية. أمـــا الاتحـــاد الاوروبي فتشير التقديرات الاولية الى ارتفاع نسبة نمو مستوردات الـــدول الاوروبيـــة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي مقارنة بانخفاض نسبة نمو صادرات هذه الدول، الا ان نسب نمو هذه الصادرات هي اعلى بكثير عن نسبة النمو لكل من الصادرات الامريكية واليابانية.
- ان نسبة النمو المرتقبة للاستثمار والذي تعكسه البيانات الخاصة باجمالي تكوين رأسمال الثابت (GFCF) تشير الى ارتفاع كبير لهذا المؤشر في كـــل مـــن الولايـــات المتحـــدة الامريكية واليابان ودول الاتحاد الاوروبي. وان ارتفاع نسبة نمو الاســـتثمار تعتـــبر السبب المباشر وراء بقاء نسب نمو البطالة والانتاجية والتضخـــم تقريبـــا عنـــد نفـــس المستوى لها للسنوات الاخيرة.

مهما يكن فان مثل هذه التقديرات ما هي الا توقعات مستقبلية اولية مبنية على اســـاس معدل النمو المتوسط الحقيقي الذي شهدته المتغيرات الاقتصادية للمراكز قيد الدراسة خـــلال فترة زمنية معينة. الا ان هذه التقديرات الاولية لمعدلات النمو السنوي المرتقبـــة لا بـــد وان تتاثر بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية التي ستشهدها المراكز مع التطـــور المســـتقبلي لوقائع النظام الدولي الجديد. ولكن في النهاية فان مثل هذه التقديرات الاولية المبنيـــة علـــى اسس علمية لا بد وان تؤخذ بعين الاعتبار ضمن اية تحليلات منطقية حول تطـــور العلاقـــة الدولية فيما بين المراكز الراسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- **العامل الثالث: المنافسة بين الانماط الرأسمالية**

ان المنافسة التقليدية التي عهدها النظام الدولي ابان الحرب الباردة بين النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي قد انتهت مع انهيار الاتحاد السوفييتي والتوجه الحالي لروسيا الاتحادية والصين الشعبية نحو تطبيق اقتصاديات السوق. الا ان شكلا جديدا من المنافسة بدأ يأخذ مجاله وهو التنافس بين نمطين رئيسيين للرأسمالية هما: نمط الرأسمالية الجماعية (Communitarian Capitalism) ونمط الرأسمالية الفردية (Individualistic Capitalism)، وان الفرق الرئيسي بين هذين النمطين للرأسمالية يتمثل في الاساليب العملية التي تنتهجها الدول في تطبيقها لسياسات الفكر الرأسمالي.

فنمط الرأسمالية الجماعية هو نمط للفكر الراسمالي تنتهجه بشكل أساسي كل من اليابان ومعظم دول الاتحاد الاوروبي وبالاخص المانيا. والرأسمالية الجماعية هذه تركز فيها الدولة على القيم الجماعية لتحقيق نجاحها الاقتصادي. ومن هذه القيم الجماعية نذكر: العمل الجماعي (Team Work)، الولاء والانتماء المؤسسي (Firm Loyality)، المجموعات الاقتصادية (Business Groups)، الاستراتيجيات الصناعية (Industrial Strategies)، تفعيل مجموعة السياسات الصناعية لتحقيق التطور والنجاح، مسؤولية أرباب العمل في تدريب وتطوير كوادرها العاملة٠٠٠٠الخ (Thurow, 1992). وان مثل هذه القيم تساهم بالدرجة الاولى على خلق مجتمع انتاجي.

أما نمط الرأسمالية الفردية فهو ايضا نمط للفكر الرأسمالي تنتهجه بشكل أساسي كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. والرأسمالية الفردية هذه تركز فيها الدولة على القيم الفردية لتحقيق نجاحها الاقتصادي في حين يقتصر دور الدولة على تشجيع المبادرات الفردية نحو المزيد من الاستثمار والاعلام للملىء عن مثل هذه المبادرات المثمرة. ومن هذه القيم الفردية التي تقوم عليها الرأسمالية الفردية نذكر: المستمر المبدع (Brilliant Enterpreneur)، تعظيم الارباح (Profit Maximization)، فروقات الاجور (Wage Differentials)، مسؤولية الفرد وحده في تعزيز قدراته العملية وليست مسؤولية رب العمل، عمليات استيلاء الشركات القوية على الشركات الاضعف وطردها من السوق (Hostile Mergers and Take-overs)٠٠٠الخ (Thurow, 1992). وان مثل هذه القيم الفردية التي تهدف بشكل أساسي الى تعظيم الارباح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمنافع الفردية لها تأثير مباشر على خلق مجتمع استهلاكي وفقا للنظرية الاقتصادية التي تؤمن بأن زيادة الاستهلاك تؤدي الى زيادة في الانتاج.

ويرى الكاتب (Lester Thurow) في كتابه (Head to Head) بأن التنافس الاقتصادي الجديد يقع بين نمطين للرأسمالية، هما: الرأسمالية الانجلو ساكسونية الفردية (Anglo-Saxon Individualistic Capitalism) ضد الرأسمالية الالمانية – اليابانية الجماعية (German-Japanese Communitarian Capitalism). وقد اعطى الكاتب اسم الرأسمالية الانجلوساكسونية الفردية كون ان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تركزان على القيم الفردية في تطبيقها لسياسات الفكر الرأسمالي. وفي المقابل تنتهج كل من اليابان والمانيا نمط الراسمالية الجماعية التي تركز على القيم الجماعية. وبينما تؤمن الرأسمالية الفردية باقتصاديات الاستهلاك فان الرأسمالية الجماعية تؤمن باقتصاديات الانتاج.

ففي الراسمالية الفردية يفترض ان يكون لدى الفرد استراتيجية اقتصادية شخصية للنجاح ويفترض ان يكون لدى الشركة استراتيجية اقتصادية تعكس رغبات الربح السريع لدى الافراد أصحاب الأسهم الذين يتطلعون الى تحصيل دخل عالي وتسريع من ارباح الاسهم يتيح لهم معدل اعلى من الاستهلاك. وحتى تستطيع الشركة توفير أعلى الارباح لاصحاب الاسهم فهي تعمل باستمرار على تخفيض تكاليف الانتاج كاجور العمال وتكلفة تطوير الانتاج..الخ، اذ ان التكاليف الاقل تعني الربح الاكثر وهو المطلوب بالنسبة للشركة و الافراد المستثمرين فوق كل شيء.

أما الرأسمالية الجماعية فتحكمها نظرية اقتصادية خاصة أطلق عليها الكاتب (Thurow) اسم اقتصاديات الانتاج. وهذه النظرية مضادة لاقتصاديات تعظيم الارباح التي تعتمدها الراسمالية الانجلوساكسونية الفردية. ومن أبرز القواعد التي تعتمدها الرأسمالية الجماعية نذكر: الغزو الاستراتيجي، تعظيم الاستثمار، تخفيض الاستهلاك، قبول معدلات أدنى لعوائد الاستثمار، الدعم المتبادل بين مجموعات الاعمال، ترتيب اولويات عمل المؤسسة ليصبح المستخدمون اولا والمساهمون اخيرا واعتبار الايدي العاملة اصلا استراتيجيا ينبغي تغذيته وصولا لبناء الجماعة وليس كما هو الحال في النموذج الامريكي. فالقوى العاملة في النظام الانجلوساكسوني من المتوقع ان يتركوا مستخدميهم كلما وجدوا اية فرصة اخرى ذات أجر

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أعلى في مكان آخر. أما في النظام الرأسمالي الجماعي فالامر يختلف، اذ يعتبر تخلي العمال طواعية عن أعمالهم خيانة، فالفرد ينضم الى فريق ونجاحه الشخصي جزء لا يتجزأ من نجاح الشركة كفريق.

كما أن دور الحكومة في الاستثمار يعتبر كذلك من المفارقات الرئيسية بين نمطي الرأسمالية الفردية الجماعية. ففي الرأسمالية الفردية يقتصر دور الحكومة على حماية الحقوق الفردية والملكية الخاصة والاستثمار فقط في مجال البحث والتطوير. أما الرأسمالية الجماعية فان الحكومة لا تكاد تكون غائبة في معظم الانشطة الاقتصادية. ولنأخذ الحكومة الالمانية على سبيل المثال حيث نجد ان البنك المركزي الالماني يمتلك (١٠%) او اكثر في (٧٠) شركة المانية كبرى و(٢٨%) في اكبر مؤسسة المانية هي (ديملر- بنز) و(٥٢%) في اكبر سلسلة اسواق عامة في اوروبا و(٣٠%) في اكبر مؤسسة بناء في المانيا ..الخ (Thurow, 1992). ويأتي دور الحكومات في الاستثمار هنا لتأكيد ودعم الشركات الخاصة من التراجع ازاء اية معضلة حرصا منها على ضرورة استمرار النمو الاقتصادي.

وخلاصة القول ان التنافس بين نمطي الرأسمالية الفردية والرأسمالية الجماعية قائم ومن المرتقب لهذا التنافس ان يكون لصالح الدول التي تنتهج نمط الرأسمالية الجماعية كاليابان ومعظم الدول الاوروبية وبالاخص المانيا. فقد حققت هذه الدول خلال العقود القليلة الماضية قفزة نوعية وذلك بتبنيها لاستراتيجية خاصة اعتمدت على القيم الجماعية مما انعكس ايجابيا على ايجاد مجتمع موحد متجانس ومتماسك. كما ان تركيز هذه الدول على اقتصاديات الانتاج وتعزيز ذلك المستمر بتطوير التقنيات الخاصة بعمليات الانتاج (Newprocess Technology) قد ساهم في رفد معظم قطاعاتها الانتاجية، وارتفعت بالتالي حجم مبيعاتها في السوق العالمي.

ان هذا التنافس الجديد سيفرض على الدول التي تنتهج نمط الراسمالية الفردية كالولايات المتحدة الامريكية ان تبدأ بتبني استراتيجية جديدة تستطيع من خلالها معالجة المعضلات والخلل الذي اصاب بنيتها الاقتصادية والاجتماعية على السواء. فالاستراتيجية الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة الامريكية في السابق والمتمثلة في التركيز على التقنيات الخاصة لانتاج سلع جديدة (Newproduct Technology) ستكون غير كافية اذا لم يرافق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك عمليات متتالية لتطوير تقنيات الانتاج من اجل خفض تكاليف الانتاج لاغراض المنافسة. وحول ذلك نذكر هنا بان الولايات المتحدة الامريكية كانت اول من اخترع التلفزيون وآلة التصوير، الفيديو، الفاكس..الخ، الا ان اليابان استطاعت بفعل تطويرها لتقنيات الانتاج ان تنتج هذه السلع وتنافس بها المنتجات الامريكية، ومعنى ذلك ان الدولة التي استطاعت ان تنتج بتكاليف ارخص قد اخذت الانتاج من المخترع الاصلي (Thurow, 1992).

وفي ظل المواجهة المرتقبة بين نمطي الرأسمالية الفردية والجماعية، فان هنالك عدة تحديات تواجه الدول القائمة على نظام الراسمالية الفردية. ولعل من ابرز هذه التحديات التي ستحدد مصير هذا التنافس تتمثل في التحول التدريجي نحو اعتماد القيم الجماعية بغية بناء مجتمع اكثر تجانسا وتماسكا، وبالاخص داخل القطاعات الانتاجية، حيث ان مثل هذا التجانس يؤدي الى سيادة روح التعاون والمودة والانتماء للعمل.

- **العامل الرابع: المساعدات الخارجية وسياسة الاستقطاب الدولى**

لقد شهد النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انتهاج الدول الكبرى لسياسة الاستقطاب الدولي من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية لدول محتاجه داخل المنظومة الدولية.

هذا وتتمثل الدوافع الرئيسية للمساعدات المالية والاقتصادية بالنسبة للدول المانحة في توسيع نفوذها السياسي او الاقتصادي او كليهما معا. فالتوسع في النفوذ السياسي للدول المانحة يتحقق مع قيام هذه الدول بتوفير المساعدات الخارجية سواء كانت مالية او عسكرية من اجل استقرار نظام دولة حليفة. أما التوسع في النفوذ الاقتصادي للدول المانحة فيتحقق مع قيام هذه الدول بتقديم المساعدات المالية والاقتصادية للدول المستفيدة شريطة قيام هذه الدول باستغلال هذه المساعدات في شراء بضائع وسلع وخدمات من الدول المانحة (كانتور، ١٩٨٦). وبشكل عام يمكن القول بأن الهدف الرئيسي من وراء المساعدات الخارجية يكمن في تقوية نفوذ الدول المانحة لدى الدول المستفيدة، اذ تعتبر الدول المانحة بأن برامج مساعداتها الخارجية بمثابة سلاح اقتصادي وسياسي يعمل على تحقيق أغراض عدة، أهمها: ايجاد اسواق خارجية لبضائعها وخدماتها، ضمان مصادر رخيصة للمواد الخام، خلق فرص

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عمل جديدة وتعزيز أسس التعاون الاقتصادي مع الدول المتلقية وانعكاس ذلك بالضرورة على تطوير اسس التعاون السياسي المستقبلي (كانتور، ١٩٨٦). ولعل من أبرز الامثلة بهذا الخصوص نذكر "خطة مارشال" للاعوام (١٩٤٨-١٩٥٢) حيث قدمت الولايات المتحدة الامريكية ما يقارب (٤) مليار دولار على شكل مساعدات مالية ضمن برنامج الانعاش الاوروبي لاعادة اعمار اوروبا العربية (امبروز، ١٩٩٤). وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية باستخدام "خطة مارشال" كسلاح دبلوماسي قوي تمكنت من خلاله متابعة أهدافها الاقتصادية والاستراتيجية في دول اوروبا الغربية أمام المد الشيوعي آنذاك (أمبروز، ١٩٩٤).

وتنقسم المساعدات الاقتصادية الى نوعين رئيسيين: النوع الاول يعرف باسم المساعدات الاقتصادية الثنائية (Bilateral Economic Assistance) وهي المساعدات التي تقدمها حكومة الدولة المانحة بشكل رسمي الى حكومة الدولة المستفيدة. أما النوع الثاني فيعرف باسم المساعدات الاقتصادية المتعددة الاطراف (Multilateral Economic Assistance) وهي المساعدات التي تقدمها المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة الى الدول المستفيدة وفق برامج تنموية مختلفة.

وتتخذ المساعدات الاقتصادية عدة اشكال اهمها: الهبات (Grants)، المساعدات الفنية (Technical Assistance)، القروض التنموية (Developmental Loans) والمساعدات التي تمنح بظروف استثنائية كالمساعدات الانسانية (Humanitarian Aid).

وفي ضوء وقائع التنافس الاقتصادية الراهنة ضمن معطيات النظام الدولي الجديد يغدو واضحا بان كل مركز من المراكز الرأسمالية الرئيسية ملزم بفكرة استقطاب دول من العالم الثاني والثالث لتقوية ساحة نفوذه الاقتصادي في العالم على حساب ساحات نفوذ مراكز رأسمالية اخرى. وبالتالي لا بد ان نتوقع استمرار العلاقات التنافسية بين المراكز الراسمالية الرئيسية فيما يتعلق بامكانية زيادة حجم مساعداتها الخارجية لتوسيع ساحة نفوذها الاقتصادي الدولي. فالتوسع الاقتصادي يعتبر امرا ضروريا وعاملا حاسما تقتضيه متطلبات التنافس الاقتصادي الجديد. وفيما يلي نبذة حول المساعدات الاقتصادية الخارجية للمراكز الراسمالية الرئيسية:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اولا: اليابـــــــــان

لقد تمثلت بداية النشاط فيما يتعلق ببرامج اليابان للمساعدات الاقتصادية الخارجية فـــي عام (١٩٥٨) حين قدمت اليابان أول قرض لدولة الهند (Ministry of Foreign Affairs, 1995). وضمن الاهداف الاستراتيجية للحكومة اليابانية في دعم قطاعاتها الانتاجية وتنشيـــط حركـــة الصادرات أخذت الحكومة اليابانية خلال عقد الستينات في تقديم المساعدات الماليـــة للـــدول المستفيدة مقابل قيام هذه الدول باستخدام هذه المساعدات لغايـــة اســـتيراد البضـــائع والســـلع اليابانية. ولادارة برامج المساعدات الاقتصادية اليابانية أنشأت الحكومة اليابانيـــة فـــي عـــام (١٩٦١) أول مؤسسة يابانية معنية بتقديم وادارة القروض الخارجية التنموية عرفـــت باســـم صندوق التعاون الاقتصادي الخارجي (Overseas Economic Cooperation Fund (OECF))، وفـــي عام (١٩٦٢) أنشأت اليابان الوكالة اليابانية للتعاون الدولـــي (Japan International Cooperation Agency (JICA)) المعنية بتقديم المساعدات الفنية للدول المســـتفيدة (Ministry of Foregn Affairs, 1995).

ومع بدايات عقد السبعينيات تميز الاقتصاد الياباني بالقوة النسبية مقارنـــة بالاوضـــاع الاقتصادية للعديد من الدول الراسمالية الاخرى وبالاخص الولايات المتحدة الامريكية التـــي تاثرت بحالة الركود التي أصابت الاقتصاد الدولي نتيجة عاملين رئيسيين: الاول تمثـــل عـــام (١٩٧١) حين تم التوقف عن تحويل الدولار الى ذهب، والثاني تمثل في أزمة النفـــط لعـــام (١٩٧٣). وبالرغم من حالة الركود الدولي هذه الا ان الحكومة اليابانية اصرت على تدعيـــم موقفها الدولي من خلال برامجها للمساعدات الاقتصادية الخارجية التي ارتفعت من (٥ر١١) مليون دولار عام (١٩٦٢) الى (١٤٩ر١) مليون دولار عـــام (١٩٧٦) (Ministry of Foreign Affairs, 1994).

ومنذ منتصف عقد السبعينات وضعت الحكومة اليابانية سياسة جديدة لبرامج مساعداتها الخارجية تمثلت في زيادة حجم المنح والمساعدات الفنية اليابانية الممنوحة للـــدول المســـتفيدة مقابل تخفيض حجم القروض اليابانية المقدمة لهذه الدول. ويكمن السبب الرئيسي وراء هـــذه السياسة الجديدة في تعزيز الموقف السياسي لليابان دوليا وكذلك لدعم عملية تصديـــر التقنيـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اليابانية للخارج ضمن برامج المساعدات الفنية التي تشتمل معظمها بالعادة على تقديم معدات وآلات من الدولة المانحة الى الدولة المستفيدة. وعملا بهذه السياسة الجديدة فقد ارتفعت نسبة المنح الى مجمل المساعدات اليابانية من (١ر١٣%) عام (١٩٧٧) الى (٣٢%) عام (١٩٩٣) (Ministry of Foreign Affiars, 1995).

ومع انتهاء الحرب الباردة وبروز المبادىء الرئيسية التي يقوم على اساسها النظام الدولي الجديد والقضايا الدولية التي يعالجها، عنيت الحكومة اليابانية على استخدام مساعداتها الخارجية للمساهمة في ارساء قواعد النظام الدولي الجديد وخصوصا فيما يتعلق على حث دول العالم الثالث على تطبيق الديمقراطية وانتهاج اقتصاديات السوق. وبهذا الصدد وضعت الحكومة اليابانية مبادىء عامة تحكم عملية تقديمها للمساعدات الخارجية الى الدول المستفيدة في العالم الثالث، ومن أهم هذه المبادىء :

- ان تعمل الدولة المستفيدة على استغلال المساعدات اليابانية لتحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.
- ان لا تستعمل الدول المستفيدة المساعدات اليابانية لغايات عسكرية او من اجل اشعال نزاعات دولية.
- مراقبة أداء الدول المستفيدة من المساعدات اليابانية وخصوصا فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية وانتهاج اقتصاديات السوق وحماية حقوق الانسان.
- ان لا تستعمل الدول المستفيدة المساعدات اليابانية لغايات تصنيع اسلحة الدمار الشامل او للمتاجرة بالاسلحة التقليدية (Ministry of Foreign Affairs, 1994).

ثانيا: الاتحاد الاوروبي

لقد اولى الاتحاد الاوروبي أهمية بالغة في رفد اقتصاديات دول العالم الثالث. وتعود بداية قيام الاتحاد على تقديم المساعدات الاقتصادية الخارجية الى عام (١٩٥٨) حين تم انشاء صندوق التنمية الاوروبية وذلك تماشيا مع ما جاء في احدى بنود اتفاقية روما والتي نصت على ضرورة تعزيز أطر التعاون الاقتصادي ما بين دول الاتحاد الاوروبي (المجموعة الاقتصادية الاوروبية في ذلك الحين) مع دول العالم الثالث. وقد دخلت حيز الوجود أول

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وثيقة تعاون اقتصادي للاتحاد الاوروبي في عام (١٩٦٣) تعرف باسم وثيقة يواندا (Yaounde Convention) التي نظمت أسس التعاون الاقتصادي ما بين الاتحاد الاوروبي وثمانية عشر دولة افريقية (Commission of the European Communities, 1990). ومن ذلك الحين امتـــدت اتفاقيـــات التعاون الاقتصادي للاتحاد الاوروبي لتشمل معظم مناطق العالم والتي من أهمـــها المنـــاطق التالية:-

منطقة افريقيا وجزر الكاريبي ودول المحيط الهادي

شهدت وثيقة يواندا لعام (١٩٦٣) أول توسع لها في عام (١٩٧٥) ضمن وثيقة لومـــي الاولى (Lome Convention (I)) لتضم ستة واربعين دولة افريقية وجزر الكاريبي وعـــدد مـــن الدول الواقعة على المحيط الهادي، وقد نصت وثيقة لومي على تعهد الاتحاد الاوروبي فـــي تجديد مساعداته الاقتصادية للدول المعنية كل خمس سنوات، وبالفعل تم تجديد اتفاقية لومـــي لرابع مرة عام (١٩٨٩) لتشمل كذلك تسعة وستون دولة مستفيدة (Commission of the European Communities, 1990).

وقد عرفت السياسة التي يتبناه الاتحاد الاوروبي مع دول هذه المنطقة بسياسة لومـــي التي تهدف الى خلق فهم دولي للتعاون في عدة مجالات أهمها: التعـــاون التجـــاري للاتحـــاد الاوروبي مع دول المنطقة، تطبيق نظامي ستابيكس (Stabex) وسيسمن (Sysmin) بشأن ضمان العائدات المجزية من صادرات المواد الخام لدول المنطقة، وأخيرا توفـــير التمويـــل الـــلازم للبرامج والمشاريع التنموية المختلفة (Commission of the European Communities, 1990).

وقد أدخل الاتحاد الاوروبي ضمن وثيقة لومي الرابعـــه للاعـــوام (١٩٩٠ - ٢٠٠٠) عنصر جديد تمثل في تأكيد عزمه على تخصيص مساعدات مالية اضافية لدعم مشاريع البيئة والمشاريع الخاصة بالقطاع الخاص، كما تضمنت وثيقة لومـــي الرابعـــة تخصيـــص مبلـــغ (١٥٠ر١) مليون وحدة نقد اوروبية (ECU) لدعم موازين المدفوعات الخاصة بـــالدول التـــي تنتهج برامج التصحيح الاقتصادي (Commission of the European Communities, 1993). وقد بلغ الحجم الاجمالي للمساعدات الاقتصادية للاتحاد الاوروبي ضمن وثيقة لومي الرابعة الى (١٢) مليار وحدة نقد اوروبية (ECU)، ولعل أهم ما تميزت به جميع وثائق لومـــي تعـــهد الاتحـــاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاوروبي على فتح اسواقه أمام سلع هذه المنطقة لدعم اقتصادياتها (Commission of the European Communities, 1993).

منطقة حول البحر المتوسط

تعود اول اتفاقية أبرمها الاتحاد الاوروبي للتعاون الاقتصادي مع دول حوض البحر المتوسط الى عام (١٩٦٠)، ومنذ عام (١٩٧٥) دخلت حيز الوجود عدة بروتوكولات للتعاون المالي والاقتصادي والفني للاتحاد الاوروبي مع معظم دول المنطقة وبالاخص مع كل من: (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الاردن، سوريا، لبنان واسرائيل). وقد بلغ الحجم الكلي للمساعدات الخارجية من الاتحاد الاوروبي لدول هذه المنطقة الى (١٦١٨) مليون وحدة نقد اوروبية (ECU) للفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٨٦) الى عام (١٩٩١) (وزارة التخطيط، ١٩٩٥).

ومع المستجدات السياسية لعملية السلام في الشرق الاوسط بدأ الاتحاد الاوروبي يولي عناية واهمية خاصة لعلاقته مع دول حوض البحر المتوسط. وعملا بذلك اتخذ المجلس الاوروبي بعض القرارات في عدد من الاجتماعات التي عقدها والتي من أهمها مؤتمر لزبن (Lisbon) في شهر حزيران عام (١٩٩٢)، مؤتمر كورفو (Corfu) في شهر حزيران عام (١٩٩٤) ومؤتمر ايسن (Essen) في شهر كانون الاول عام (١٩٩٤) (وزارة التخطيط، ١٩٩٥). وتبلورت نتائج هذه الاجتماعات في عقد مؤتمر برشلونه بتاريخ (١٩٩٥/١١/٢٧) بين الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وعددها (١٥) دولة ودول حوض البحر المتوسط والتي ضمت كل من: (الاردن سوريا، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، تركيا، مالطا، قبرص واسرائيل). وكان من أبرز نتائج المؤتمر التوقيع على اعلان برشلونه الذي يضع اطار لعلاقات تعاون جديدة مبنية على اساس اتفاقيات للشراكة السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية المزمع عقدها بين الاتحاد الاوروبي ودول حوض المتوسط في غضون عام (١٩٩٧) (وزارة التخطيط، ١٩٩٥).

ولضمان نجاح الشراكة الاقتصادية الاوروبية/المتوسطة وافق المجلس الاوروبي على تخصيص مساعدات مالية بقيمة (٤٦٨٥) مليون وحدة نقد اوروبية أي ما يعادل (٥ر٥) مليار دولار كمساعدات مالية (منح) لدول حوض المتوسط للفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٥)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حتى عام (١٩٩٩)، كما وافق المجلس الاوروبي على تخصيص مبلغ مماثل كقروض مقدمة من بنك الاستثمار الاوروبي لتعزيز اواصر الشراكة الاقتصادية المرتقبة (وزارة التخطيط، ١٩٩٥).

منطقة اوروبا الشرقية

لقد رحب الاتحاد الاوروبي بالقرارات السياسية التي اتخذتها دول اوروبا الشرقية بشأن التحول الى اقتصاد السوق وتطبيق الديمقراطية. وتعهد الاتحاد الاوروبي بتقديم المساعدات المالية اللازمة لدعم جهود دول اوروبا الشرقية نحو تطبيقها لبرامج التصحيح الاقتصادي. وبهذا الصدد يعتبر الاتحاد الاوروبي السباق في وضع برامج للمساعدات المالية والاقتصادية لدول اوروبا الشرقية، اذ وصلت مجمل المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الاوروبي لهذه الدول الى ما يقارب (٢) مليار وحدة نقد اوروبية (ECU) للفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٠) الى عام (١٩٩٢) (Commission of the European Communities, 1993).

منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية

لقد امتدت المساعدات المالية والاقتصادية المقدمة من الاتحاد الاوروبي لتشمل كذلك بعض الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية. فبالنسبة لدول أسيا أبرم الاتحاد الاوروبي أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي في عام (١٩٧٧) مع كل من (الهند، باكستان، بنغلاديش)، وفي عام (١٩٨٠) أبرم الاتحاد الاوروبي كذلك أول اتفاقية اقليمية للتعاون الاقتصادي مع دول آسيوية هي (بروناي، اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافوره وتايلاند)، أما دولة الصين فقد وضع الاتحاد الاوروبي الاطار العام لاتفاقية التعاون الاقتصادي معها في عام (١٩٨٥) (Commission of the European Communities, 1990).

أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فقد صاغ الاتحاد الاوروبي منذ عام (١٩٧٠) عدة اتفاقيات تجارية مع بعض الدول في امريكا اللاتينية. ومع بداية الثمانينات وضع الاتحاد الاوروبي استراتيجية جديدة بشأن تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والفني مع دول أمريكا اللاتينية وبالاخص مع كل من (البرازيل، الارجنتين بوليفيا، كولومبيا، ايكوادور، بيرو وفنزويلا) وكذلك مع دول امريكا الوسطى (كوستاريكا، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، باناما والسلفادور) (Commission of the European Communities, 1990).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا: الولايات المتحدة الامريكية

لقد اهتمت الادارات السياسية الامريكية المتعاقبة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية على تكثيف استخدامها للمساعدات الخارجية لخدمة اهدافها الخارجية وتطوير مصالحها الخارجية المتعددة من سياسية وعسكرية واقتصادية واستراتيجية. فقد اعتبرت الحكومة الامريكية برامجها للمساعدات الخارجية كسلاح دبلوماسي وسياسي قوي من شأنه دعم السياسة الخارجية الامريكية.

هذا وقد ساعد تاسيس الولايات المتحدة الامريكية للوكالة الامريكية للتنمية الدولية (United States Agency for International Development) عام (١٩٥٥) على قيام كل من بريطانيا وفرنسا بتأسيس مؤسسات شبيهة تعمل على تقديم المساعدات الخارجية لدول الجنوب، ومن ذلك الحين اصبحت المساعدات الخارجية تمثل نموذجا منظما للتفاعلات السياسية والاقتصادية (سبيرو، ١٩٨٧). وبجهود الولايات المتحدة الامريكية قام أعضاء البنك الدولي عام (١٩٥٦) بتأسيس "المؤسسة المالية الدولية" المعنية بتقديم القروض للاستثمارات الخاصة في الدول النامية من دون كفالة حكومات هذه الدول (سبيرو، ١٩٨٧). وبمبادرة من حكومة الولايات المتحدة الامريكية عام (١٩٥٨) تم رفع القدرة الاقراضية للبنك الدولي من (١٠) الى (٢٠) مليار دولار، وفي عام (١٩٦٠) وبمبادرة أيضا من الحكومة الامريكية تم تأسيس "جمعية التنمية الدولية" براسمال قدره (٧٠٠) مليار دولار تعنى بتقديم القروض التنموية التي تمتاز بشروط اقراض سهلة نسبيا مقارنة بالقروض التجارية (Commercial Loans) (سبيرو، ١٩٨٧).

وقد عملت الولايات المتحدة الامريكية بموجب القاعدة الاقتصادية الخاصة بجدوى المساعدات المالية الخارجية على ملىء فجوة الموارد وجعل النمو ممكنا اذا ما تم تحسين دمج الراسمال المحلي مع الرأسمال الخارجي وانعكاس ذلك على خلق ظروف للنمو الاقتصادي الذاتي للدول المستفيدة، أي بمعنى ان المساعدات قد تقود الى التطور الذي قد يقود بدوره الى الاستقرار السياسي وبالتالي يقود الدول المتلقية للمساعدات لتبني مواقف سياسية لصالح الدول المانحة لهذه المساعدات. وتعددت الحالات التي قدمت بموجبها الولايات المتحدة الامريكية المساعدات للتأثير على التطورات السياسية الحاصلة داخل الدول المتلقية للمساعات، فعلى سبيل المثال "قدمت الولايات المتحدة الامريكية دعما طارئا أثناء الازمات الاقتصادية من اجل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دعم الانظمة السياسية الجديدة كما حدث في جمهورية الدومنيكان عـام (١٩٦٢) والـبرازيل عام (١٩٦٤) ودعمت الانظمة القديمة التي واجهت أزمـات ماليـة (ايـران عـام ١٩٦١)، كولومبيا عام (١٩٦٢)، تركيا عام (١٩٧٩) والمكسيك عام (١٩٨٢). وقدمـت الاعانـات لبعض ظروف البطالة المهددة سياسيا (البـيرو عـام ١٩٦١)، هنـدوراس عـام (١٩٦٣). ودعمت المرشحين في الانتخابات (تشيلي عامي ١٩٦٤، ١٩٧١). وقد أظهرت الولايـات المتحدة معارضتها من خلال عملية الانتخابات وذلك بمنع المساعدات فـي حالـة الانقـلاب العسكري، ودعم تأييد مثل هذا الانقلاب او حتى تغيير الحكومة فـي فيتنـام عـام (١٩٦٣) (سبيرو، ١٩٨٧).

ويمكن القول بان شكل المساعدات الامريكية الخارجية اختلـف مـع بدايـات عقـد الثمانينات عما كان عليه خلال العقود الثلاث السابقة. فقد اعطت الحكومة الامريكية اولويـة مساعداتها الاقتصادية الخارجية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية والسياسية المرجوة خلال عقـد الخمسينات. ومنذ بداية الستينات حتى نهاية السبعينات احتلت المساعدات الامريكية الخارجية المرتبة الاولى لصالح دول امريكا الوسطى واللاتينية وذلك لاعتبارات جيوبولوتيكية متعـددة (كانتور، ١٩٨٦). ومع بداية عقد الثمانينات عكست المساعدات الامريكية التوجهات السياسية الجديدة بشان تخصيص المساعدات لتحقيق الحاجات الانسانية الرئيسية في افقر الدول النامية، فقد وزعت ما نسبته حوالي (٢٤%) من المساعدات الامريكيـة الاقتصاديـة الثنائيـة لعـام (١٩٨٨) على بلدان صنفتها الامم المتحدة على انها من البلدان الاقل نموا (كانتور، ١٩٨٦).

وبشكل عام شهدت المساعدات الامريكية الخارجية انخفاضا ملموسا عـام (١٩٩١) اذ هبطت القيمة الحقيقيـة للمسـاعدات بنسـبة (٧ر٤%) عمـا كـانت عليـه عـام (١٩٩٠) (OECD,1993). يعود هذا التراجع في حجم المساعدات الامريكية الخارجية بسبب حالة الركود التي اصابت الاقتصاد الامريكي، وبفعل ذلك ايضا قامت الحكومة الامريكية بتقليص دعمـها المادي الى مؤسسات التنمية الدولية بنسبة (٤٠%) عما كانت عليه هـذه النسـبة فـي عـام (١٩٩٠)، اذ ان المشاكل الداخلية التي يعاني منها الاقتصاد الامريكي أدت الى عجز الحكومة الامريكية عن تسديد التزاماتها المالية تجاه هذه المؤسسات الدولية (OECD, 1993).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويوضح الجدول رقم (٢-٣) أدناه حجم المساعدات الخارجية التي قدمتها كل من المراكز الراسمالية الرئيسية (موضع البحث) على شكل منح ومساعدات فنية وقروض تنموية للفترة الزمنية الممتدة منذ عام (١٩٨٠) حتى عام (١٩٩١).

جـــدول رقم (٢-٣)

حجـــم المساعـــــدات الخارجيـــــة مليار دولار

	متوسط ١٩٨٠ - ١٩٨٢	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الولايات المتحدة الامريكية	٢٣ر٤	١٧ر٥	١٦ر٣	١١ر١	١٠ر١
اليابـــــــان	٩ر٣	٢١ر٤	٢٤ر١	١٨ر٧	٢٤ر٨
الاتحاد الاوروبي	١ر٥	٢ر٦	٢ر٧	٣ر٢	٤ر٣

المصدر: OECD, Development Cooperation Report for the Year (1992), Paris, 1993.

ويتبين من الجدول اعلاه بأن حجم المساعدات الامريكية قد شهدت انخفاضا كبيرا من ما يقارب (٢٣) مليار دولار كمتوسط للاعوام الممتدة من (١٩٨٠-١٩٨٢) الى ما يقارب (١٠) مليار دولار في عام (١٩٩١)، في حين ارتفع حجم المساعدات اليابانية من ما يقارب (٩ر٣) مليار دولار كمتوسط للاعوام الممتدة من (١٩٨٠-١٩٨٢) الى ما يقارب (٢٥) مليار دولار في عام (١٩٩١). أما فيما يتعلق بمساعدات الاتحاد الاوروبي فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا من ما يقارب (١ر٥) مليار دولار كمتوسط للاعوام الممتدة من (١٩٨٠-١٩٨٢) الى ما يقارت (٤ر٣) مليار دولار في عام (١٩٩١). كما تجدر الاشارة هنا بأن مساعدات الاتحاد الاوروبي المبينة اعلاه لا تشمل المساعدات الثنائية التي تقدمها بشكل فردي الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي، أي اننا لو اضفنا حجم المساعدات التي تقدمها بشكل فردي الدول الاوروبية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي الى مجمل مساعدات الاتحاد الاوروبي فان حجم المساعدات الاوروبية الاجمالي سيصل الى ما يقارب (٢٧) مليار دولار في عام (١٩٩١)، وبالتالي تكون المساعدات الاوروبية قد احتلت المرتبة الاولى في عام (١٩٩١) بين المراكز الراسمالية الاخرى (OECD, 1993).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-٢-٢ أهم العوامل التى تثبت بأن العلاقة بين المراكز الراسمالية الرئيسية في النظام الدولى الجديد هى علاقة تعاونية – تضامنية

- العامل الاول: مفهوم الديمقراطية السياسية فى النظام الدولي الجديد.
- العامل الثاني: مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل في النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي شرح مفصل لهذه المحاور

العامل الاول: مفهوم الديمقراطية السياسية في النظام الدولى الجديد

ان من أبرز المفاهيم التي يعتمدها النظام الدولي الجديد والتي تولي حاليا عناية فائقة من قبل المجتمع الدولي مفهوم **الديمقراطية السياسية**، اذ ان عملية ارساء قواعد الديمقراطية ودعم الديمقراطيات الجديدة الناشئة تعد من ركائز ودعائم النظام الدولي الجديد. وعليه، سيتناول البحث هنا وبالتفصيل مفهوم الديمقراطية السياسية وذلك لعدة اعتبارات، أهمها أنه دليل قاطع على ضرورة استمرار العلاقات التضامنية – التعاونية وتكريس الجهد الدولي من قبل العناصر الفاعلة في النظام الدولي الجديد بما في ذلك المؤسسات والهيئات العالمية. كما أن مفهوم الديمقراطية السياسية يحظى باهتمام المجتمع الدولي لارتباطه الوثيق بعدد من المفاهيم الاخرى التي يعتمدها النظام الجديد كمفهوم السلام الدولي، التحرر والتنمية الاقتصادية وغيرها.

لقد اجتاحت العالم خلال العشرين سنة الماضية تغييرات كثيرة كان اهمها التحول من النظم السياسية الفاشية، الحكومات العسكرية، الدكتاتورية الفردية وانماط الحكم الشيوعي الى النظم السياسية الديمقراطية. وابتدأ هذا المد نحو الديمقراطية عام (١٩٧٤) في الدول الاوروبية الغربية التي تشكل الجزء الجنوبي من القارة الاوروبية مثل البرتغال، اليونان واسبانيا ثم تتابع المد ليشمل امريكا الوسطى واللاتينية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، حيث راينا التحول الى النظم الديمقراطية في الاكوادور، البيرو، الارجنتين، اوروغواي، السلفادور، جواتيمالا وغيرها من دول امريكا الجنوبية، وتعتبر كوبا الدولة الوحيدة من جميع دول امريكا اللاتينية التي لم تتاثر بهذه الموجه الديمقراطية (Huntington, 1994).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لم يقتصر هذا المد الديمقراطي على القارتين الاوروبية والامريكية بل تحرك نحو آسيا فقد راينا تحول الفلبين، كوريا الجنوبية، الباكستان وبنغلاديش شيئا فيشئا من حكم الفرد الى الحكم الديمقراطي (Huntington, 1994). اما في افريقيا فقد بدات سياسة التميز العنصري بالانحسار واجريت لأول مرة انتخابات حره في جنوب افريقيا وغيرها من الدول الافريقية مما أدى الى التخلص من نظم دكتاتورية سادت لعدة قرون (نكروما، ١٩٩٥). أما في الشرق الاوسط فقد اتجهت تركيا نحو الحكم الديمقراطي في أوائل الثمانينات كما جرت عدة تحركات باتجاه الديمقراطية في عدة بلدان مثل الاردن والجزائر، وبشكل عام فان هناك اكثر من اربعين دولة تحولت نحو الحكم الديمقراطي منذ عام (١٩٧٤) حتى الان، فقد اصبح التحول نحو الديمقراطية ظاهرة عالمية (Huntington, 1994).

وتشمل المبادىء الاساسية للديمقراطية: الانتخابات الحره، الحق السياسي للمعارضة، وضع القيود على القوة الاستبدادية للشرطة، ايجاد نظام قضائي مستقل يمتلك القوة لحماية مثل هذه المبادىء. وتعتبر القدرة على اجراء انتخابات حره ونزيهه حجر الزاوية لأي حكم ديمقراطي فلا بد للانتخابات ان تكون متاحة لجميع الاطراف وان تنتهج الاقتراع السري وان تكون بعيدة عن التزوير والتهديد (The Economist, 1995). وبعد ان تتم عملية الانتخابات يصبح بمقدور الحزب الفائز بأغلبية الاصوات ان يؤلف حكومة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، حكومة مستعدة للتخلي عن السلطة اذ تطلب الامر اجراء انتخابات جديدة، كما ان على الحكومة المنتخبة ان تمتنع عن تغيير المبادىء الدستورية الاساسية في محاولة منها للتمتع بسلطات دستورية اضافية تتيح لها حق منع اجراء انتخابات جديدة (The Economist, 1995).

وما ان جاء عام (١٩٨٩) حتى انهارت النظم الشيوعية تباعا في اوروبا الشرقية وحلت محلها نظم ديمقراطية. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وانهيار الشيوعية كنظام سياسي واقتصادي اصبح الكثير من الناس يعتقدون ان الديمقراطية هي النظام الشرعي الوحيد للحكم، واخذوا يتطلعون وفي مختلف انحاء العالم لارساء قواعد الديمقراطية، مما حدا بالكثير من الديمقراطيات الناشئة التوجه الى المجتمع الدولي لطلب الدعم (Huntington, 1994). وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية في طليعة الدول التي اخذت على عاتقها دعم النظم الديمقراطية الناشئة ايمانا منها بان الحكومات الديمقراطية تعتبر حكومات مسالمة وقلما تجنح الى العنف أو

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اثارة الحروب، اضافة الى ان الحكومات الديمقراطية لا تلجا الى المواجهة الحربية مع دول ديمقراطية اخرى وتعمل على الحد من التسلح والحد من تجارة السلاح، وتلجأ الى الطرق السلمية لحل نزاعاتها (Huntington, 1994).

ان مسؤولية حماية الديمقراطية تعتبر مسؤولية عالمية لذلك كان لزاما علىالمنظمات الدولية ان لا تكتفي بتقديم العون الى الدول الديمقراطية الناشئة بل عليها ان توفر السبل الكفيلة لضمان نجاح هذا التوجه، ولا يعني ذلك بأي حال من الاحوال ان تقوم الولايات المتحدة الامريكية او المجتمع الدولي بفرض النظام الديمقراطي على الدول التي لها وجهات نظر مختلفة في هذا المجال، بل على المجتمع الدولي ان يوجه جهوده لدعم تلك الشعوب التي تتطلع الى الديمقراطية وتحتاج الى الدعم في هذا المضمار (Halperin, 1994). ولقد نص اعلان المبادىء الخاص بحقوق الانسان والصادر عن الامم المتحدة على ان ارادة الشعوب هي القاعدة الاساسية التي تستمد منها الحكومات سلطتها ولا يتم ذلك الا عن طريق اجراء انتخابات حقيقية ودورية وباعتماد الاقتراع السري (الشماري، ١٩٩٥). كما تبنت الامم المتحدة حديثا قرارا يتم بموجبه اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراقبة الانتخابات ومن ثم التصديق على نزاهتها اذا طلب منها ذلك من قبل أي من الاعضاء، ويعتبر اشراف الامم المتحدة على الانتخابات عاملا حاسما باتجاه ارساء قواعد الديمقراطية الدستورية لان اجراء انتخابات حره ونزيهه لا بد وان يخضع لمعايير محدده (الشماري، ١٩٩٥). وهكذا فان الاجماع الدولي يتجلى ليس فقط في عبارات مثل "الديمقراطية" او "الانتخابات الحره" ولكن في المفهوم الحقيقي والتطبيقي لهذه العبارات وبتحقيق الحد الادنى من متطلبات الديمقراطية الدستورية وهي: انتخابات حره، حق المعارضة في التعبير عن رايها، سيادة القانون، ضمان حقوق الاقليات (Havel, 1995).

لا بد وان نشير هنا ان الولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي لم يستجيبا بشكل ايجابي خلال الحرب الباردة مع أي من الحركات التي كانت تنادي بحق تقرير المصير للشعوب، كما كان تقييم الولايات المتحدة الامريكية لأي من هذه الحركات كان ينصب اساسا على التاثير المحتمل عن النزاع مع الاتحاد السوفييتي اضافة الى انه تم تصنيف معظم هذه الحركات على انها جزء من محافظة شيوعية عالمية كبرى (Roth, 1995). وان وضع معايير محدده – تربط الاعتراف بالجمهوريات الجديدة بمدى التزامها بالديمقراطية الدستورية – لم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبلور من قبل الولايات المتحدة الامريكية الا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فلقد أوضحت الولايات المتحدة الامريكية ولأول مرة ان الالتزام بالنظم الديمقراطية هو شرط مسبق للاعتراف بهذه الجمهوريات (Roth, 1995). كما الولايات المتحدة الامريكية فان اوروبا اخذت تتحرك ايضا باتجاه اعتماد وثيقة رسمية عالمية تضمن استمرارية الديمقراطية الدستورية، فلقد تم اتخاذ مقر دائم لـ "ميثاق باريس" في براغ، ومركز لمنع الصراعات في فيينا ومكتب للانتخابات الحره في وارسو (Halperin, 1995). فلقد اتفق الاعضاء الاوروبيون، ومن خلال هذا الميثاق، على التعاون فيما بينهم بهدف ضمان الاستمرارية للمكتسبات الديمقراطية، ولقد ادى هذا الاتفاق الى دعم الميثاق والى اكسابه الصفة الدستورية (Halperin, 1994).

وبعد ان تحررت الامم المتحدة من قيود الحرب الباردة وسياساتها اتجهت للعمل وبشكل نشط لحماية الديمقراطية. فلقد اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في عام (١٩٩١) قرارا يقضي بتشجيع الانتخابات الحره، وقد تم تعزيز هذا القرار عن طريق الطلبات المتعددة التي تقدمت بها دول اعضاء لمراقبة الانتخابات والتاكيد على نزاهتها. وعلى كل حال فان التزام الامم المتحدة بالديمقراطية الدستورية لا يتوقف فقط على اصدار القرارات بل دعم هذه القرارات لتأخذ حيز التنفيذ ويتأكد ذلك من خلال بعثات الامم المتحدة المتواجدة على سبيل المثال في كمبوديا والسلفادور وذلك للتأكد من ارساء قواعد الديمقراطية الدستورية في هذه البلدان التي مزقتها الحروب الاهلية (Halperin, 1994). ان تواجد قوات حفظ السلام جنبا الى جنب مع المراقبين الدوليين لحماية حقوق الانسان لهو دليل قاطع على اعتراف الامم المتحدة بواجبها ليس فقط تجاه السلام بل ايضا تجاه الديمقراطية.

ان القوى الفاعلة عازمة على المضي قدما في توفير الدعم الدولي للديمقراطية الدستورية. وعليه، لا بد ان نتوقع استمرار وجود علاقات تنافسية ضمن نهج تعاوني – تضامني فيما بين هذه القوى الفاعلة لضمان عدم وجود أي تهديد يمس العملية الديمقراطية. فالديمقراطية هي الوسيلة نحو ارساء قواعد متينة لبعض المفاهيم الرئيسية الاخرى التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد والتي من اهمها: التحرر الاقتصادي والسلام الدولي. وفيما يلي عرض بهذا الخصوص.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الديمقراطية والتحرر الاقتصادي

لقد اصبح التحول نحو الديمقراطية ظاهرة عالمية، والى جانب التحول نحو الديمقراطية كان هناك تحول مواز نحو التحرر الاقتصادي بحيث اصبح كل منهما ظاهرة عالمية. وحين نتحدث عن التحرر الاقتصادي فنحن نعني الجهود المبذولة لتقليص دور الحكومات في المسار الاقتصادي، الاعتماد على الاسواق لتحديد مواقع واسعار السلع المختلفة، خصخصة (Privatization) المشاريع والمؤسسات الحكومية، التخلي من القيود الحكومية، تخفيض التعرفة الجمركية، العمل على الحد من المصروفات الحكومية، كبح التضخم والتصدي لكل ما من شأنه ان يعيق التقدم الاقتصادي (Sachs, 1995).

وبما ان اوجه التحرر الاقتصادي كثيرة ومتنوعة فانه يصعب تحديد الدول التي سارت على هذا النهج، الا ان هناك عدة اسئلة ينبغي طرحها في هذا المضمار وتدور كلها حول العلاقة بين هذه الموجات من التحرر الاقتصادي وبين الديمقراطية السياسية، وهل ان كل منها يعتمد على نفس الاسباب التي ادت الى بروزهما، وما هي أوجه الشبه والاختلاف بينهما؟ هل يعزز بعضهما بعضاً أم ان احدهما يناهض الاخر؟ ما هو سر التزامن من وراء هاتين الظاهرتين وبروزهما الى السطح منذ اوائل السبعينات؟

للاجابة على هذه التساؤلات لا بد اولا بيان الاسباب الاساسية وراء التحول نحو الديمقراطية وتشمل فيما تشمل على ما يلي:

اولا: المشاكل المتأصلة والخاصة بالشرعية في مواجهة النظم الغير ديمقراطية في العالم المعاصر. فمن المعروف ان هذه النظم تعتمد في وجودها على مقدرتها على تحقيق النتائج المرجوة فيما يخص القانون والنظام والتطور الاقتصادي. فلقد ادى الركود الاقتصادي العالمي اوائل السبعينات الى فقدان الكثير من النظم الفاشية لشرعيتها بسبب ادائها الاقتصادي الهزيل. فخلال ازمتي النفط التي اجتاحت العالم، ساهمت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) بدعم حركة التحرر الاقتصادي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: فيما أدى الركود الاقتصادي اوائل السبعينات الى اضعاف النظم الفاشية، فـــان التقـدم الاقتصادي الذي ساد في العقدين السابقين للسبعينات (الخمسينات والستينات) ساهم فـــي ايجاد القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في التحول نحو الديمقراطيـــة فيمـــا بعد. فلقد اصبحت المجتمعات وعلى مدى العالم اجمع (باستثناء افريقيا) اكثر ثـــراءا، اقل امية، اكثر تقدما من الناحية العلمية وأكثر ازدهارا فيما يخص الطبقة الوسطى من المجتمع. فمعظم الدول التي تحولت نحو الديمقراطية في السبعينات والثمانينات كـــانت تتمتع بمستويات اعلى من المتوسط فيما يخص المسار الاقتصادي.

ثالثا: ان الحركات الديمقراطية التي شهدتها اول عشرين دولة سارت على نهج الديمقراطيـــة كانت قد تلقت دعما كبيرا من الكنيسة الكاثوليكية. فلقد كان للكنيســـة – وعلـــى مـــر العصور – تاريخ حافل في دعم النظم الفاشية، ولكن هذا الوضع تغـــير فـــي اوائـــل السبعينات حيث تخلت الكنيسة على نهجها السابق وبدات تدعم النظم الديمقراطية. ففي اوائل السبعينات وفي دولة تلو الاخرى برزت الكنيسة كمعارض صلب للنظم الفاشية – يمينها ويسارها – فنحن نرى ان البرتغال واسبانيا كانت من اوائل الدول التي تحولـــت نحو الديمقراطية، كما ان الفلبين – وهي الدولة الكاثوليكية الوحيدة في آسيا – كانت من اوائل الدول التي سلكت نهج الديمقراطية، وكذلك سارت بولندا وهنغاريا علـــى نفـــس المضمار وهما الدولتان الكاثوليكيتان في شرق وسط اوروبا.

رابعا: يتمثل العامل الرابع والاخير فيما يمكن بتسميته بظاهرة كره الثلج التـــي تكـبر كلمـــا تدحرجت. فان تحول بعض الدول الى الديمقراطية دفع بـــالدول الاخـــرى ان تحـــذو حذوها (Barkey, 1995).

أما عن العلاقة بين ظاهرتي الديمقراطية والتحرر الاقتصادي وبين تطور الاقتصـــاد العالمي، فقد شهد العالم ثلاث موجات ديمقراطية، ابتدأت الموجه الاولى فـــي اوائـــل القـــرن التاسع عشر في القارة الامريكية ووصلت أوجها في نهاية الحرب العالمية الاولى (Huntington, 1994). أما الموجه الثانية فقد ابتدأت مع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وانتهت مع اوائل الستينات، والموجه الثالثة فولدت في اوائل السبعينات (Huntington, 1994). ولقد تداخلـــت مع هذه الموجات الديمقراطية موجات معاكسة نحو الفاشية وحكم الفرد تجلت في العشرينـــات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والثلاثينات والستينات، ولكن هذه الموجات كانت اضعف من ان تصمد أمام المد الديمقراطي الذي أخذ يغزو العالم (Huntington, 1994).

ان التحول من النظم الفاشية الى النظم الديمقراطية من الممكن ان يحدث بشكل سريع، ولكن التحول من نظام اقتصادي تحكمه الدولة الى اقتصاد يحكمه السوق لهو عملية مؤلمة وشاقة وتستغرق زمنا غير يسير. فتحقيق الديمقراطية يأتي عن طريق اجراء انتخابات حره نزيهه وعادلة بحيث يتاح للمرشحين التنافس فيما بينهم، يتم بعدها عد اصوات الناخبين ويتولى الفريق الحائز على أغلبية الاصوات بتشكيل الحكومة، بينما نجد على النقيض من ذلك ان الاصلاح الاقتصادي يعتبر عملية معقدة ويحتاج الى فترة طويلة من الزمن ليحقق النجاح المطلوب (Sachs, 1995). ان تنظيم الانتخابات تعتبر عملية سهلة اما تنظيم السوق فليس بالامر السهل على الاطلاق.

ان تحرير الاقتصاد قد ينتج عنه فوائد فورية لبعض المؤسسات الصغيرة التي تعتمد على انتهاز الفرص لتحقيق مكاسب مادية بينما يوقع عقوبات اقتصادية قاسية على مجموعات اخرى اكثر عدداً، اذ قد ينشأ عن تحرير الاقتصاد انهاء الدعم الحكومي لبعض السلع، ارتفاع الضرائب، تسريح عدد كبير من العمالة، ارتفاع الاسعار، تعرض بعض المؤسسات والشركات للافلاس، تخفيض الاجور وتناقص الانتاج (Sachs, 1995). اذن لا بد من دفع تكاليف اقتصادية باهظة لتحقيق التحرر الاقتصادي في حيث ان الانتقال الى نظم ديمقراطية لا يكلف المجتمع شيئا.

وتجدر الاشارة هنا بأن مستوى التقدم الاقتصادي يتناسب ايجابيا مع الديمقراطية وعكسيا مع التحرر الاقتصادي، فالتحول الديمقراطي يتم بشكل اسرع في المجتمعات التي حققت نموا اقتصاديا فوق المتوسط، اذ ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الحالة يكون مناسبا وفي صالح توسيع الديمقراطية، بينما نجد ان التحرر الاقتصادي يكون أسهل في المجتمعات التي لا تتمتع بتقدم اقتصادي كبير كالمجتمعات القائمة على الزراعة اقتصاديا. ففي مثل هذه المجتمعات تشكل الصناعة حيزا محدودا وما يتبع ذلك من قلة عدد العاملين والمدراء، عدم تنامي المصالح البيروقراطية وقلة المستفيدين من الدعم الحكومي مما يسهل عملية التحرر الاقتصادي. وخلاصة القول، ان المجتمع الذي تتوفر فيه ظروف اقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جيدة تسهل عملية التحول نحو الديمقراطية هو نفسه المجتمع الذي تعمل ظروفه الاقتصادية على جعل عملية التحرر الاقتصادي عملية صعبة، وعلى العكس من ذلك فان المجتمع الذي تساهم ظروفه الاقتصادية الصعبة في عملية التحرر الاقتصادي هو نفسه مجتمع تحكمه ظروف اقتصادية تجعل عملية التحول نحو الديمقراطية عملية صعبة (Huntington, 1994). وهنا نرى لماذا تقوم الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتقديم الدعم اللازم لارساء قواعد الديمقراطية في مثل هذه المجتمعات التي لا تتمتع بتقدم اقتصادي كبير.

واخيرا، هناك سؤال يطرح نفسه في هذا السياق وهو هل يجب اجراء الاصلاحات الاقتصادية فورا وبدون مقدمات أي اسلوب المعالجة عن طريق الصدمة (Shock Therapy) أويجب الترتيب بهذا المجال واتباع اسلوب الخطوة خطوة (Step by Step) (Desai, 1995). لا شك ان لكل نظرية مؤيديها ومعارضيها، ولقد رأى الكثير من علماء الاقتصاد ان النهج الاول يحقق نتائج اكثر ايجابية من النهج الثاني، فلقد اثبت هذا النهج نجاحه في بولندا وهو الان قيد التطبيق في روسيا بالرغم مما يلقاه من معارضة شديدة (Desai, 1995). وعلى المدى القصير فان سياسة الصدمة تفرض تكاليف باهظة ولكنها في الوقت نفسه تحقق النتائج المرجوة. وعلى كل حال فان على المصلحين الاقتصاديين ان يعلموا ان هناك الكثير من الاحباطات والتراجعات وان هذه الاصلاحات لا تتم بين عشية وضحاها (Desai, 1995).

الديمقراطية والسلام الدولى

ان القول ان الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضا يعتبر حقيقة مسلم بها عند الكثير من السياسيين. فلقد اوضح الرئيس كلينتون في خطاب ألقاه أمام مجلس الشيوخ الامريكي عام (١٩٩٤) انه لم يسبق ابدا لدولتين ديمقراطيتين ان حاربت احداهما الاخرى، لذلك فانه يؤكد على ان دعم الديمقراطيات في الخارج سيكون من دعائم سياسته الخارجية (Mansfield & Snyder, 1995).

ان المجتمعات التي يسودها حكم ديمقراطي ناضج ومستقر هي المجتمعات التي يسعى الى ايجادها المجتمع الدولي، ولكن من المعروف ان الدول والمجتمعات لا تتحول الى ديمقراطيات ناضجة بين يوم وليلة، بل انها تخوض تغيرات قاسية ومؤلمة. فلقد أظهرت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدراسات الاحصائية التي تغطي القرنين الماضيين انه وخلال مرحلة التحول الى الحكم الديمقراطي تصبح الدول اكثر عدوانية واكثر نزوعا نحو الحرب (Mansfield & Snyder, 1995). ان الدول التي تشهد تحولا جذريا من النظم الفاشية نحو النظم الديمقراطية – كما في روسيا المعاصرة – تكون معرضة اكثر مرتين لخوض حروب في الفترة الزمنية التي تلي الديمقراطية من تلك الدول التي تظل في ظل النظام الفاشي (Mansfield & Snyder, 1995). وان هذا النمط التاريخي للديمقراطية يتجلى في بعض النظم التي اخذت تتحول نحو الديمقراطيه كما في صربيا وكرواتيا على جانب وارمينيا وأذربيجان على جانب آخر، فلقد وجدت هذه الدول نفسها تحارب بعضها بعضا وهي تسير جميعا نحو الديمقراطية، ونرى هذا الامر بوضوح ايضا في تعامل الزعماء الروس مع الجمهوريات السوفياتية السابقة حيث لجأت روسيا الى الغزو المسلح في جمهورية الشيشان (Mansfield & Snyder, 1995).

ولعل مثل هذه الوقائع تثير التساؤلات فيما يخص سياسة الولايات المتحدة الخارجية والتي تتخذ من دعم الديمقراطية وسيلة لدعم السلام. فلقد رأى بعض السياسيين ان المساعدة التي يجب ان تبذلها الولايات المتحدة الامريكية في هذا المجال لا تتعلق بدعم الديمقراطية أو عدم دعمها بل بالمساعدة على التخفيف من آثار المخاطر التي تكتنف التحول من النظم الفاشية الى النظم الديمقراطية (Havel, 1995).

أما عن أهم الاسباب الكامنة وراء واقع ان الدول تصبح اكثر عدوانية واكثر نزوعا نحو الحروب خلال مرحلة تحولها الى الحكم الديمقراطي، فان الدراسات المختصة قد بينت بعض هذه الاسباب من خلال تعرضها للعلاقة التي تربط بين الديمقراطية والوطنية والديمقراطية والسلطة المركزية، وحول ذلك ما يلي:

الديمقراطية والوطنية

ان المتتبع للتاريخ يجد ان هنالك علاقة مميزة بين الديمقراطية وبين تنامي الحس الوطني لدى الشعوب، فلقد بينت الوقائع والشواهد التاريخية أن هاتين الظاهرتين تسيران يدا بيد، فليس من قبيل المصادفة على سبيل المثال ان انتهاء الحرب الباردة قد أوجد موجتين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

متلازمتين من الديمقراطية ومن تنامي الشعور الوطني لدى دول النظام الشيوعي السابقة (Mansfield & Snyder, 1995).

كما شهد الحس الوطني تناميا ملحوظا في بريطانيا وفرنسا مع بداية القرن الثامن عشر وتجلي هذا الحس بالمطالبة بحكم الشعب، فلقد وقف عامة الشعب والطبقة الوسطى التي كانت آخذه بالظهور في وجه الفئة الحاكمة والتي كانت تتمثل بالارستقراطيين الذين اتهموا بالسعي الى تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح عامة الشعب. فلقد تظافرت جماهير الشعب لحماية الثورة في فرنسا رغم ان هذه الثورة لم تحقق الديمقراطية المطلوبة وتحولت فيما بعد الى نظام فردي مسيطر كما تجلى ذلك أبان حكم نابليون والذي استغل هذا الحس الوطني لدى الفرنسيين ليغزوا اوروبا مما ادى الى تكاتف الدول الاوروبية للوقوف في وجهه. كما شهدت المانيا مثل هذا التنامي في الحس الوطني كما حدث في عهد بسمارك ومن بعده هتلر، وفي اليابان تزامنت الديمقراطية مع الوطنية عشية الغزو المنشوري عام (١٩٣١) (Mansfield & Snyder, 1995).

الديمقراطية والسلطة المركزية

ان تنامي الديمقراطية يؤدي الى ضعف السلطة المركزية وعدم الاستقرار فيما يخص التآلفات الداخلية مما يؤدي الى ظهور جماعات جديدة واعتلائها خشبة المسرح السياسي.... وبسبب ذلك يلجأ القاده السياسيون الى عقد صفقات هزيلة للمحافظة على التآلف الحكومي ولكسب التأييد الشعبي لدعم مراكزهم التي اعتراها الضعف. وبسبب حاجة القادة الى الدعم الشعبي فانهم يلجأون الى اثارة الحس الوطني لدى الناس، ولكن ما ان يتم تحريك الجموع بالضرب على وتر الوطنية حتى تخرج الامور عن السيطرة ويصبح من الصعب التحكم في هذه القوى الشعبية. ان قيادة مجتمع آخذ بالتحول نحو الديمقراطية اشبه ما يكون بقيادة عربة فقدت منها عجلة القيادة في نفس الوقت الذي يتم فيه الضغط على دواسة الوقود، وبينما يتنازع الركاب فيما بينهم على أخذ مكان السائق غالبا ما تكون النتيجة الحرب (Mansfield & Snyder, 1995).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ضعف القوى المركزية يدفعها الى استغلال الايديولوجيات الوطنية للمحافظة على بقائها المحدود الاجل رغم المخاطر التي قد تنشأ عن اطلاق مثل هذه الايديولوجيات من عقالها. ومن أبسط ولكن في نفس الوقت من أخطر هذه الاستراتيجيات التي ينتهجها المجتمع الآخذ في التحول نحو الديمقراطية هو رفع اسهمه بالداخل على حساب انتصارات يحققها خارج حدوده كما حصل في اجتياح روسيا لجمهورية الشيشان. ان مثل هذه الاستراتيجيات غالبا ما تؤدي الى عكس النتائج المرجوة ولكنها تعتبر احيانا المتنفس الوحيد امام الديمقراطيات الناشئة للتغلب على المصاعب التي تواجهها (Mansfield & Snyder, 1995).

وتجدر الاشارة هنا بأن الديمقراطيات الناضجة قلما تتصادم فيما بينها، ولكن ذلك لا يعني حتما ان تعزيز الديمقراطية سيؤدي حتما الى تعزيز السلام لان احتمالية نشوب الحروب تتزايد في المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية، كما ان التقدم نحوالديمقراطية لا يعني بالضرورة تنامي شعور وطني يتحلى بالعدوانية ويؤدي حتما الى اثارة الحروب.

العامل الثاني: مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل

ان مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل (Cooperation and Interdependence) هو من بين المفاهيم الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد، وهو مفهوم تقتضي ممارسته تعزيز العلاقات التضامنية–التعاونية فيما بين دول المنظومة الدولية وبالاخص فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية (موضوع البحث). هذا ويعتبر مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل ليس بالمفهوم الجديد في دراسات العلاقات الدولية، فقد سبق وان شهد العالم الراسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وجود روابط متعددة للتعاون والاعتماد المتبادل وبالاخص بين كل من الولايات المتحدة الامريكية واليابان ودول اوروبا الغربية. وقد اشتملت هذه الروابط على الناحية الامنية والاقتصادية والسياسية، فمن الناحية الامنية شكل حلف شمال الاطلسي (الناتو) الاطار الذي عزز التعاون الامني والاعتماد المتبادل ضمن دول التحالف الغربي خلال العقود التي تلت اندلاع الحرب العالمية الثانية، كما تشكلت ضمن هذا الاطار سياسة شبه مستقره تجاه القضايا العالمية سواء فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية او قضايا دول العالم الثالث (Keohane & Nye, 1989). ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهمت بداية اتفاقية "بريتون وودز" في ربط الدول الراسمالية اقتصاديا، ومن ثم ما لبثت ان تشكلت عدة محاور للتعاون

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادي من خلال عدة مؤسسات كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، صندوق النقد الدولي (IMF)، البنك الدولي للانماء والتعمير (IBRD)٠٠الخ، وقد نجحت هذه المؤسسات الى حد كبير في تنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين اعضائها (سعيد، ١٩٩٠). ومن الناحية السياسية، فقد ساهم تبني دول التحالف الغربي الرأسمالي للنظم السياسية الديمقراطية في ايجاد تجانس بين نظمها السياسية وتعزيز اواصر التعاون السياسي فيما بينهم (سعيد، ١٩٩٠). وتجدر الاشارة هنا بأن مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل لم يقتصر فقط على دول التحالف الراسمالي الغربي، فقد شهدت كذلك دول التحالف الاشتراكي الشرقي انماطا مختلفة للتعاون السياسي والاقتصادي والامني والثقافي.

لقد بدأ مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل يحظى باهتمام من جديد في دراسات العلاقات الدولية بعد ان انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب وانهار الاتحاد السوفييتي وانتهى التنافس التقليدي بين الايديولوجية الرأسمالية والاشتراكية وتوجهت دول المعسكر الشرقي الى انتهاج الفكر الرأسمالي، وبدأت تتشكل هنالك معالم رئيسية لنظام دولي جديد تحكمه عدد من المفاهيم والاسس التي تتناسب مع واقع الاوضاع والاحداث العالمية المحيطة والتي جاءت نتاج لحيثيات العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف. ولعل من أبرز هذه الوقائع والاحداث العالمية، تراجع الاتحاد السوفيتي على صعيد السياسة الدولية وتربع الولايات المتحدة الامريكية على قمة الهرم بشأن معظم القضايا السياسية الدولية، وتلاشي الدور السياسي لمجموعة دول عدم الانحياز، وتصعيد المنافسة الاقتصادية بين المراكز الراسمالية الرئيسية على الاسواق العالمية لتصريف الفائض من الانتاج الذي نتج عن الثورة العلمية والتكنولوجية خلال العقود الماضية، واصابة الاقتصاد العالمي بظاهرة الكساد التضخمي (Stagflation) التي رافقت الازمة الاقتصادية التي عمت دول العالم وبالاخص دول العالم الصناعي، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية لدى دول العالم الثالث بسبب عدم الاستفادة من القروض في مجالات الاستثمار الانتاجي وكذلك بفعل علاقة التبعية التي تربط ما بين دول الشمال والجنوب٠٠الخ (العطية، ١٩٩٣).

هذا وقد احدثت النتائج الرئيسية التي أفرزتها العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف تغييرا في طبيعة ومضمون المنظومة الدولية. وبما ان مضمون المنظومة الدولية يعتمد على طبيعة المشاكل المطروحة، فيمكن لنا هنا ان نتصور أهمية اعتماد النظام الدولي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجديد على نظرية التعاون والاعتماد المتبادل بعد تشخيصنا لأهم المشاكل المدرجة على قائمة الاهتمامات العالمية. وفيما يلي موجز لثلاثة سلاسل من هذه المشاكل التي ترتبط كل منها بأحد المناطق الرئيسية في العالم:

السلسلة الاولى: تختص هذه السلسلة من المشاكل بدول العالم الصناعي المتقدم حيث ادى التطور التكنولوجي والصناعي الى ابراز سلسلة من المشاكل أهمها ان زيادة الانتاج بفعل التطور التكنولوجي والصناعي ادى الى حالة الكساد الاقتصادي التي اصابت دول العالم الصناعي والتي نجمت بسبب التناقض بين الانتاج والاستهلاك وبين راس المال والعمل. ثم ما لبث ان ظهر هنالك تناقض بين الدول المصدرة والمستوردة للمواد الاولية والطاقة وذلك بفعل تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية. كما ادى التطور التكنولوجي والصناعي الى تعاظم تلوث البيئة، وساهم في انتشار العديد من الامراض المستعصية.

السلسلة الثانية: تختص هذه السلسلة من المشاكل بدول العالم الاشتراكي السابق والتي اخذت تتجه نحو تطبيقها للراسمالية واقتصاديات السوق، وان أي فشل محتمل لعملية الانتقال هذه ستهز الاستقرار السياسي والسلام داخل المنظومة الدولية ككل وبالاخص بالنسبة لدول الاتحاد السوفييتي السابق المهدد بانفجارات سياسية متعددة من ايديولوجية الى قومية وعرقية. هذا وتواجه هذه الدول في المرحلة الراهنة وهي مرحلة الانتقال الى النظم الديمقراطية نوعين من المشاكل الرئيسية، احدهما المشاكل الاقتصادية البحتة من تضخم وبطالة وتدني اجور الايدي العاملة، وثانيهما المشاكل التي نجمت عن حالة الفوضى التي اصابت هذه الدول بسبب ضعف الاجهزة الحكومية الرسمية. ولعل من ابرز هذه المشاكل هنا نذكر انتشار اعراض الانحلال الاجتماعي والعنف والارهاب والعصابات (المافيا)٠٠الخ.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلسلة الثالثة: تختص هذه السلسلة من المشاكل بدول العالم الثالث وبالأخص العديد من الدول في افريقيا وآسيا، فقد بدأت تعاني هذه الدول منذ مطلع عقد الثمانينات من الكثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي تعاني معظم دول العالم الثالث من الفقر والتآكل الاقتصادي وارتفاع المديونية الخارجية٠٠الخ. أما على الصعيد السياسي فقد شهدت ولا تزال تشهد العديد من هذه الدول أنماطا متعددة للعنف السياسي والعسكري علاوة على الحروب الاهلية (سعيد، ١٩٩٢).

نلاحظ مما سبق ان مجمل المشاكل الرئيسية التي تتعرض لها معظم دول المنظومة الدولية اصبحت مشاكل عالمية بمفهومها الواسع، فما يصيب جزء من العالم ينتقل الى باقي أجزاء المعمورة عبر أحزمة نقل تعمل على معظم المستويات البيئية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (سعيد، ١٩٩٢). فمشاكل التلوث البيئي والامراض المستعصية على سبيل المثال اصبحت تنتقل بسهولة وتؤثر على مجرى الحياة، وكذلك الامر بالنسبة لحالة الركود الاقتصادي خصوصا بعد ان أدى سقوط الاتحاد السوفييتي وتراجع النظام الاقتصادي الاشتراكي الى عودة وحدة الاقتصاد العالمي وسيادة النظام الاقتصادي الراسمالي الذي يحكمه نظام السوق المفتوح والحرية الاقتصادية ويدعم مبادىء حرية التجارة العالمية. وعليه، فان المشاكل الاقتصادية كذلك باتت اكثر عالمية فما يصيب الدول الصناعية المتقدمة يتسرب عبر القنوات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والشركات المتعددة الجنسيات الى باقي الدول الاخرى بما في ذلك الدول النامية، كما ان مشاكل العالم الثالث من فقر وتآكل اقتصادي وتخلف تقني تؤثر سلبيا على الاداء العام للعالم المتقدم وتهدد بالفعل ازدهار العالم المتقدم اذا لم تتم السيطرة على مشاكل العالم الثالث (العطية، ١٩٩٣).

وعليه، أدت مجمل المشاكل والقضايا الراهنة التي تواجه دول المنظومة الدولية مع المعطيات السياسية الرئيسية التي افرزتها العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف الى بروز اطار نظري يشكل احد المرتكزات الرئيسية التي يعتمد عليها النظام الدولي الجديد. ويقوم هذا الاطار النظري على **مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل** الذي يتطلب تطبيقه الفعلي ضرورة بناء وتعزيز العلاقات التعاونية والتضامنية فيما بين القوى الفاعلة داخل المنظومة الدولية بما في ذلك بالطبع المراكز الراسمالية الرئيسية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فوفقا لأهم المخرجات الرئيسية التي افرزتها العملية السياسية للنظام ثنـــائي القطبيـــة السالف، فقد حدث هنالك تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية مـــن القضايـــا المســـماه بالسياسة العليا (High Politics) التي تدور معظمها حول الامن والاســـتراتيجية الـــى القضايـــا المسماه بالسياسة الحياتية الدنيا (Low Life Politics) وهي تلك القضايا المتعلقة بالمحافظة علـــى مجرى الحياة في الارض كقضايا التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب واعطاء الحقوق للاقليات٠٠الخ (Keohane & Nye, 1989). وتجدر الاشارة هنـــا بـــأن المشاكل المنبثقة عن قضايا السياسة الحياتية الدنيا لا تتطلب معالجتها خوض حروب من قبل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي بقدر ما تتطلب ايجاد انظمة وظيفيـــة (Functional Regimes)، وهي انظمة يعتمد نجاحها او نجاح الغاية التي أوجدتها على ضرورة تعميق مفهوم التعـــاون والاعتماد المتبادل بين دول المنظومة الدولية وبالاخص بين القوى الفاعلة الدولية (Keohane & Nye, 1989).

ان مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل يبدو منسجما مع الوقائع السياســـية والاقتصاديـــة المحيطة. فالاهتمام السياسي الراهن من جانب القـــوى الكـــبرى والمؤثـــرة بشـــأن القضايـــا الاستراتيجية والامنية والتحالفات السياسية اصبح ينطوي نوعا ما على الاهتمام بـــها يتعلـــق ببقايا (Residuals) الامور الخاصة بمثل هذه القضايا، او بمعنى آخر اصبح هذا الاهتمام يقتصر فقط على متابعة القضايا الملحة كموضوع نزع التسلح ووقف التجارب النووية والحـــد مـــن التسابق النووي٠٠الخ (Keohane & Nye, 1989)، وعلى الصعيد الاقتصادي أدت عـــودة وحـــدة الاقتصاد العالمي الى ان يصبح التطور الاقتصادي في ظل الراسمالية يعتمد علـــى التدويـــل (Internationalism) سواء التدويل الخاص لرأس المال او للاقتصاديات القومية ببرمتها (العطية، ١٩٩٣). وهذا التدويل المنشود لا يمكن ان يتم الا بتثبيت قاعدة للمصالح المشتركة ترتكـــز على اسس واضحة للتعاون والاعتماد المتبادل بين الدول.

كما ان مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل يأتي كذلك متوافقا مـــع الوقـــائع الرئيســـية التالية:-

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية

ان واقع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية يفرض ضرورة ان يشكل مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل احدى الركائز التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد. كما يفرض هذا الواقع ضرورة قيام دول المنظومة الدولية وبالاخص دول المركز الراسمالي الرئيسية ببناء علاقات تعاونية-تضامنية فيما بينها للانتفاع من هذه المصالح المتعددة المتشابكة بين الدول، اذ ان الخروج من دائرة العلاقات الدولية المتشابكة في بعض الجوانب يقتضي بالضرورة خسارة الجوانب الاخرى.. كما ان وجود مصالح مشتركة يفرض بالضرورة عزم القوى الفاعلة على تطبيق فحوى مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل لمشاطرة هذه المصالح المشتركة. ومن الامثلة على تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية نذكر هنا الاستثمارات الاجنبية المباشرة (Forcign Direct Investment)، كالاستثمارات اليابانية في الولايات المتحدة الامريكية والاستثمارات اليابانية في الدول الاوروبية والإستثمارات الامريكية في اليابان والدول الاوروبية..الخ. وان هذا النمط من الاستثمار قد تشعب وتداخل ليشمل قطاعات اقتصادية عديدة، فمنها ما هو في القطاع المالي كانشاء مؤسسات مالية وبنوك اجنبية داخل اقليم الدولة المضيفة، وفي القطاع التجاري كانشاء مكاتب اقليمية في الدولة المضيفة، وفي القطاع الصناعي كاقامة مصانع ومشاغل داخل اقليم الدول المختلفة..الخ. وتجدر الاشارة هنا بأن الشركات متعددة الجنسيات تمثل أهم الوقائع حول تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل كذلك على تكثيف علاقات التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول المعنية وبالاخص بين الدول الصناعية الرئيسية في العالم، فعلى سبيل المثال تمتلك شركة جنراك موتورز الامريكية ما نسبته (٦ر٤١%) من شركة اسوزو اليابانية وتمتلك كذلك نصف شركة دايو الكورية التي تنتج سيارات نيسان لليابان وسيارات بونتياك للولايات المتحدة الامريكية (سعيد، ١٩٩٠). كما ان شركة اوروبية بدات تصمم وتصنع سيارات لشركة اسوزو في اليابان. ولقد غدت الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة "المصنع العالمي" حتى اصبح من الصعب في بعض الحالات تحديد دولة منشأ واحدة اذ اصبحت تشارك عدة دول في توفير الاجزاء اللازمة لصناعة واحدة (سعيد، ١٩٩٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢) الحياة العصرية والعامل التكاملي

بما ان واقع الحياة العصرية بطبيعتها تعتمد على العامل التكاملي الذي لا غنى عنه لتلبية متطلبات الحياة اليومية في معظم جوانبها وخصوصا فيما يتعلق بقضايا تبادل التقنيات البسيطة والموارد الطبيعية (الاولية والخام)، فلا بد بالتالي ان يساهم مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل في تكثيف العلاقات التعاونية والتضامنية فيما بين الدول داخل المنظومة الدولية وبالاخص فيما بين الدول المتقدمة للوفاء بالمتطلبات الاساسية للحياة المدنية المعاصرة. وبعد ان اصبح التنافس بين الدول المتقدمة على التقنيات البسيطة غير مجدي للتبوء بالمراكز المتقدمة فقد اصبح مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل بشأن تبادل التقنيات البسيطة يشكل احد الوقائع الراهنة التي لا يمكن تجنبه وخصوصا بعد التطور الكبير الذي لحق بشبكة الاتصالات الدولية على كافة الاصعدة وجميع المستويات (Thurow, 1992).

٣) التشكيل السياسي الليبرالي

ان مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل يأتي متوافقا ومنسجما مع التشكيل السياسي الليبرالي حيث يلاقي هذا التشكيل – بعد ان انتهت الحرب الباردة بين الشرق والغرب – القبول الكبير لدى العديد من صانعي السياسة الدوليين لما يحتوي عليه هذا التشكيل السياسي الليبرالي من معطيات فكرية وقيمية تعكس التطور الذي لحق بمعظم المجتمعات وبالاخص فيما يتعلق بالتقدم السياسي الليبرالي، كالتطور الذي ظهر على الديمقراطية السياسية لدى العديد من الدول (سعيد، ١٩٩٢). ومع ان التشكيل السياسي الليبرالي يبدو فضفاضا نسبيا، الا ان اهميته هنا تنبع من كونه يؤمن بفكرة المسؤولية الدولية الجماعية خاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الحياتية الدنيا كمشاكل البيئة والفقر والتلوث والتنمية الاقتصادية٠٠الخ. وبما ان هذا التشكيل يؤمن بفكرة المسؤولية الدولية الجماعية فان مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل يأتي بالتالي منسجما معه ومكملا له. وتجدر الاشارة هنا بان التشكيل السياسي الليبرالي كان وراء ادارة العلاقات الدولية الغربية مع الاتحاد السوفييتي واوروبا الشرقية اذ دافع هذا التشكيل الليبرالي عن قيام الدول المتنفذة بتقديم الدعم اللازم لاتمام عملية انتقال الاتحاد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السوفييتي ودول اوروبا الشرقية الى الحكم السياسي الليـــبرالي واقتصاديـــات الســـوق (سعيد، ١٩٩٢). وفيما يتعلق بقضايا العالم الثالث، فان التشكيل السياســـــي الليـــبرالي يتناول مثل هذه القضايا بشيء من التعاطف ويطرح استراتيجيات بديلة للتنميـــة تـــاخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بدول العالم الثالث، ويقـــف هـــذا التشكيـــل السياســـي الليبرالي وراء ما يسمى بالاجندة الجديدة في العلاقات الدولية حيث يشدد على ضرورة تبني الدول لفكرة المسئولية الدولية الجماعية لمواجهة المشاكل الملحـــــة علـــى اجنـــدة العلاقات الدولية (سعيد، ١٩٩٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢-٣ الاستنتاجـــــــات

تمثل النقاط التالية أهم ما أثبتته الفرضية وما توصلت إليه من استنتاجات:

- بدأت تفقد العلاقة التي تربط الدول الراسمالية الغربية أهميتها الاستراتيجية بعد انتـــهاء الحرب الباردة حيث تحولت العلاقات التنافسية المرنة الى علاقـــات تنافســية صلبــة تحكمها معادلة النجاح المطلق والتي يلعب العامل الاقتصادي ضمنها الوزن الأكبر في تحديد الأطراف الرابحة والخاسرة.

- انتهى التنافس التقليدي بين الراسمالية والشيوعية وحل مكانه تنافس جديـــد يقـــع بيـــن نمطين للرأسمالية هما: الرأسمالية الفردية والرأسمالية الجماعية.

- بدأت المراكز الرأسمالية الرئيسية تستخدم برامج مساعداتها الخارجية كسلاح فعال من شانه العمل على إرساء قواعد النظام الدولي الجديد وخصوصا فيما يتعلق بحث الـــدول على تطبيق الديمقراطية وانتهاج اقتصاديات السوق وحماية حقوق الإنســـان وتحقيـــق التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.

- إن المراكز الرأسمالية المتوقع لها أن تحتل موقع الصدارة هي تلك المراكز التي ستتمتع بأفضل المؤشرات الاقتصادية، والتي ستنتهج نمط الرأسمالية الجماعية والتـــي يشكـــل برنامج مساعداتها الخارجية أحد أهم مرتكزات سياستها الخارجية.

- إن مفهوم الديمقراطية السياسية يعتبر دليل على ضرورة استمرار العلاقات التضامنية-التعاونية بين المراكز الرأسمالية الرئيسية، إذ أن عملية إرساء قواعد الديمقراطية ودعم الديمقراطيات الناشئة تعد من ركائز ودعائم النظام الدولي الجديد علاوة على الارتبـــاط الوثيق لهذا المفهوم مع عدد من المفاهيم الأخرى التي يعتمدها النظام الجديد كمفـــهوم السلام الدولي، التحرر والتنمية الاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- يوجد علاقة وثيقة تربط ما بين الديمقراطية والتحرر الاقتصادي والتقدم الاقتصـــادي، فمستوى التقدم الاقتصادي يتناسب إيجابيـا مـع الديمقراطيـة وسـلبيا مـع التحـرر الاقتصادي. فالدول التي حققت تقدم اقتصادي فوق المتوسط تتحول إلـى الديمقراطيـة بشكل أسرع من الدول التي تعاني من ظروف اقتصادية صعبة تجعل عمليـة التحـول نحو الديمقراطية عملية صعبة. ولهذا السبب تهتم المراكز الرأسمالية بتقديم الدعم اللازم لإرساء قواعد الديمقراطية لدى الدول التي لا تتمتع بتقدم اقتصادي الكبير.

- إن السياسة الراهنة للمراكز الرأسمالية الجديدة تتخذ من دعم الديمقراطية وسيلة لدعـم السلام لإيمانها بان الديمقراطيات لا تحارب بعضها بعضا وأن الحكومات الديمقراطيـة تعتبر حكومات مسالمة وقلما تجنح إلى العنف.

- إن مجمل المشاكل والقضايا التي تواجه دول المنظومة الدولية تتطلب من القوى الفاعلة ضرورة انتهاج مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل كبديل للهيمنة والممارسة التعسفية للقوة التي لا تستطيع بمفردها الإيفاء بمتطلبات المرحلة الراهنة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــــــــل الثالـــــــــــــث

تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية

فـــى

النظـــــام الدولـــى الجديـــــد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-١ تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد وفق الأبعاد التالية:

بعد أن أثبتت الدراسة في الفصل السابق أن نمط العلاقة الدولية التي تحكم المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد هي علاقة تنافسية بينية ضمن علاقة تعاونية – تضامنية، سيتناول هذا الفصل استعراض تطور هذه العلاقة وفق البعد السياسي والأمني والاقتصادي والتقني، لاستنتاج المسارات الأكثر واقعية لشكل التحالفات السياسية والتكتلات الاقتصادية القادمة.

٣-١-١ البعد السياسي والأمني

تواجه دول المنظومة الدولية مؤثرات لها أثرها المباشر في تحديد مسار البعد السياسي والأمني في ظل معطيات النظام الدولي الجديد. ولعل من أبرز هذه المؤثرات التي تجلت بفعل انهيار الإتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة تمثل في أن مصالح معظم القوى الفاعلة بشكل عام والمراكز الرأسمالية الرئيسية بشكل خاص لم تعد تهددها المؤثرات العسكرية وانما أضحى للاعتبارات الداخلية من استقرار سياسي وتفوق اقتصادي وتطور تقني اليد الطولى في ترسيم تلك المصالح وتحديد موقع القوى الفاعلة داخل النظام الدولي الجديد. وعليه، فان البعد السياسي والأمني في ظل معطيات النظام الدولي الجديد يعتمد على نمط العلاقة السياسية والأمنية التي ستربط بين القوى الفاعلة الرئيسية التي تشكل محور التكتلات والتحالفات القادمة، والتي من أهمها:

- **نمط العلاقة الأمريكية – الأوروبية**

إن تتبع تطور العلاقة الأمريكية – الأوروبية يظهر بأن التحالف الأمريكي الأوروبي في ظل النظام ثنائي القطبية كان مستندا على خطر كل من النازية والشيوعية ضد هذه الدول، التي تشكل هذا التحالف بما تمثله من قيم ومفاهيم للحرية والديمقراطية، إلا أن التطورات التي حدثت على الساحة الدولية أدت إلى حدوث انعطاف هام في العلاقة الأمريكية – الأوروبية تمثل في إدراك دول أوروبا الغربية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأن النظام الدولي الجديد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وان كان في شقه الاستراتيجي نظام ثنائي القطبية، فانه في شقه الاقتصادي متعدد الأقطـــاب، الأمر الذي سيساعدها على أخذ دور مميز في الساحة الدولية. فخلال سنوات الحرب الباردة، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنجح غالبا في الضغط علـــى الســوق الأوروبيـــة لتعديـــل سياساتها الاقتصادية بما يلائم المصالح الأمريكية، وكان هذا النجاح يعود إلى ربط السياســـة الأمريكية والمسائل التجارية والمالية بالموضوعات الاستراتيجية والأمنية حيث كان للولايـــات المتحدة الأمريكية تفوق ملحوظ مكنها من الضغط لاجبار الســـوق الأوروبيـــة علـــى تعديـــل سياساتها التجارية بما يتلاءم والمصالح التجارية الامريكية (علوي، ١٩٩٠).

ومع انتهاء الحرب الباردة اصبحت الادارة السياسية الامريكية تدرك بشكل مطلق بان اوروبا التسعينيات هي بالطبع صورة مغايرة لاوروبا منتصف الاربعينيات التي استندت الـــى الدعم الاقتصادي الامريكي في هيئة مشروع مارشال لعام (١٩٤٧) والى الحماية العســـكرية الامريكية في صورة حلف شمال الاطلسي (الناتو) لعـــام (١٩٤٩) (Dole, 1995). كمـــا ان الادارات السياسية الامريكية المتعاقبة قد اكدت على ضرورة استمرار العلاقة التحالفية الامنية بحجة الارتباط العضوي الوثيق بين الامنين الامريكي والاوروبي والذي برر دخول الولايـــات المتحدة الامريكية الحربين العالميتين الاولى والثانية، وما لبث أن تعزز هذا الاطار الامني من خلال حلف الناتو واستمرار التواجد الامريكي في اوروبا حتى يومنا هـــذا مـــع أن الاســباب الامنية التي أدت الى وجوده قد زالت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (Dole, 1995). وما تزال الادارة الامريكية عازمة على استمرار هذا التحالف الامني مع اوروبا وذلك لعـــدة اعتبـــارات أهمها على الاطلاق أن استمرار التحالف الامني الامريكي – الاوروبي سيوقف الى حد ما أي خطر قد يهدف المصالح الامريكية في الغرب، علاوة علـــى ان الاحتفـــاظ بعلاقـــة التحـــالف الاطلنطية ضروري جدا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وذلك لتغطية ما يســـمى بعمليـــات خارج النطاق (Out of Area Operations) كتلك العمليات التي تمـــت أبـــان حـــرب الخليـــج (بسيوني، ١٩٩٢).

لقد كان للتغيرات التي أصابت النظام الدولـــي أثرهـــا علـــى العلاقـــة الامريكيـــة – الاوروبية، اذ أنه أعتمادا على انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي ما كان يشكلـــه مـــن خطـــر استوجب معه التحالف الامريكي – الاوروبي، وكذلك تحول النظام الدولي نحو التعددية القطبية على الصعيد الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من حاجة الولايات المتحدة الامريكية لوقف التدهـــور

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الذي أصاب اقتصادها، كل ذلك أدى الى تغير نظرة الولايات المتحدة نحو أسلوب الدفاع عن أمن اوروبا (الاصفهاني، ١٩٩٤). فقد رأت واشنطن بأن الوقت قد حان لاوروبا لكي تكون اكثر ثقة بقدراتها الدفاعية، ولكي تشرع في اقامة بنيانها الامني بنفسها، وبهذا قد تتحول الزعامة الامريكية لحلف شمال الاطلسي (الناتو) الى مجرد حليف سياسي يملك قرار الموافقة على طلب الاوروبيين الاستعانة بمعدات الحلف وقواعده للقيام بعمليات عسكرية قد لا تريد الولايات المتحدة الامريكية المشاركة بها (الاصفهاني، ١٩٩٤).

ان طبيعة التحولات العالمية المعاصرة قد غيرت طبيعة الحلف العسكري، "فإذا كان الحلف العسكري هو الاداة التنظيمية أو الآلية الرئيسية لتحقيق منطق توازن القوى الدولي سواء في صورة حلف تقليدي في ظل نظام المركزية التعددية العالمية (من أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف عقد الاربعينات)، أو كان في صورة حلف قطبي أيديولوجي نووي في ظل نظام القطبية الثنائية، فان الائتلاف الدولي هو اداة تطبيق منطق الشرعية الدولية في ظل معطيات النظام الدولي الجديد ..... فالحلف العسكري بنيان اتفاقي تعاقدي دولي تقليدي يتسم بالخصوصية في العضوية، وبالمحدودية في الموضوع وبمرحلية الحركة الدولية التحالفية ذاتها حتى الوصول الى نقطة التسوية السلمية او الحل الوسط التوفيقي الدبلوماسي او الحرب. بينما الائتلاف الدولي هو بنيان سياسي له تعبيره العسكري ساعة الضرورة، وهو قائم على قرار دولي جماعي صادر عن الجهاز التنفيذي للمنظمة العالمية، وبذلك يتميز بالعمومية في العضوية المكونة له وبالشمولية في الموضوع محل الاهتمام، وبالدائمية في الحركة السياسية والعسكرية حفاظا على مبادئ منطق الشرعية الدولية" (أحمد، ١٩٩٣).

وبناء على ما سبق فان التحولات العالمية المعاصرة قد ساهمت في اختلاف بناء وعقيدة وعضوية حلف شمال الاطلسي (الناتو)، فقد تحول الحلف في طبيعته العسكرية الى ائتلاف دولي سياسي عسكري يتكون من جبهة عريضة اوروبية أطلنطية، بحيث أصبحت مهمته عامة من حيث الموضوع والنطاق المكافىء لحركته، وأصبحت حركته دائمة مستمرة بدون انقطاع حفاظا على مبادىء الشرعية الدولية (أحمد،١٩٩٣). ومع انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، برزت مشكلة اخرى تواجه حلف الناتو، تتمثل في دول الشرق الاوروبي التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي، وكيفية ضمان أمن هذه الدول، وكيفية التعامل مع روسيا في ظل الواقع الجديد. ومن هنا جاءت فكرة التوسع في عضوية حلف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الناتو لتضم دول شرق اوروبا ضمانا لأمنها واستقرارها، الا ان فكرة التوسع تجابه العديد من التحديات تتمثل أهمها في تصاعد القومية الروسية، وكيفية ضمان أمن دول الشرق الاوروبي (الاصفهاني، ١٩٩٤). وعليه، تقدمت الولايات المتحدة الامريكية بمشروع يعتبر حلا وسطا وهو الشراكة من أجل السلام (Partnership for Peace) لضمان حد أدنى من النظام والاستقرار يسمح بمواصلة التنمية لاقتصاديات السوق في الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي سابقا، بمعنى ضمان التجارة الدولية بحيث يصبح أمن الدول المجاورة لروسيا متوقف على نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادية المتبعة داخل روسيا وغيرها من السياسات الخاصة في التزام روسيا بكل ما من شأنه تشجيع روسيا لتصبح شريك مسئول على دعم الديمقراطية واقتصاديات السوق بغية إرساء قواعد النظام الدولي الجديد(Christopher, 1995).

وفيما يتعلق بنظرة الولايات المتحدة الامريكية لشرق اوروبا، فهي تنظر اليه على انه ما زال خاضعا لحسابات التوازنات بين الشرق والغرب، وهي حسابات لن يترك تقييمها للدول الاوروبية وحدها، لذلك تعارض الولايات المتحدة الامريكية انشاء جهاز أمني اوروبي مستقل يؤثر سلبا على مشاركتها المباشرة في تحديد التحركات الامنية في مناطق نفوذها وتحركها عبر الاطلنطي (سلامه، ١٩٩٥). وترى المدرسة الواقعية بأنه يجب أن ينصب اهتمام الولايات المتحدة الامريكية على القوى المنافسة المحتملة لها، وبهذا الصدد يرى هنري كسينجر أن الاهتمام بروسيا يجب ان يكون أحد المحاور الهامة في الاستراتيجية الامريكية، بحيث يجب التعامل مع روسيا على انها دولة كبرى ولا تزال دولة عظمى، وليس على أنها دولة تفتقر الى العامل الاقتصادي وأنها الان في أمس الحاجة الى كافة أشكال المساعدات الاقتصادية الخارجية(الحاج علي، ١٩٩٥). ولعل الموقف الروسي بشأن رفضها القاطع لقاعدة توسيع عضوية حلف الناتو لضم دول الشرق الاوروبي يعكس بوضوح بأن روسيا ومع كل الازمة الاقتصادية التي تتعرض لها، فهي لا تزال تتعامل مع القضايا الامنية والسياسية على كونها دولة عظمى قادرة على التأثير المباشر بهذا الشأن ان رأت بأن أمنها الخاص قد يتعرض الى تهديد مباشر. وفي ذلك ما تطالب به روسيا باشتراكها مع حلف الناتو لضمان أمن دول شرق اوروبا اعتمادا على مجموعة من الاعتبارات أهمها على الاطلاق ما يلي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- اعتبارات جيوبوليتيكية وأمنية تتمثل في أن امتداد مظلة الناتو الى الحدود المباشرة لروسيا معناه تطويق روسيا بما في ذلك من تهديد للامن القومي الروسي، الذي ظل لعقود عديدة يعتمد على جمهوريات حلف وارسو الاوروبية كخط الدفاع الاول عن الامن السوفيتي.

- اعتبارات سياسية داخلية تتعلق ببروز التيار القومي المتشدد، والمخاطر التي يتعرض لها التيار الاصلاحي.

- اعتبارات سيكولوجية تعود الى ما كانت تمثله منطقة اوروبا الشرقية في الضمير والوجدان الروسي كشركاء في المصلحة والمصير (سلامه، ١٩٩٤).

لقد جاء الاقتراح الامريكي الخاص بالشراكة من اجل السلام كحل للتناقض المرتبط بمشكلة توسيع عضوية حلف الناتو لضم دول الشرق الاوروبي، فمع ان الادارة السياسية الامريكية تصر على توسيع نطاق علاقة التحالف الاطلنطية وذلك بضم دول الشرق الاوروبي الى حلف الناتو تفادياً لأي تجميد محتمل للحلف ناتج عن عدم قبول أعضاء جدد، الا ان توسيع نطاق حلف الناتو من ناحية اخرى يعني كذلك مواجهة مشكلة مع روسيا(Kamp, 1995). وعلى كل حال، لقد جاء الاقتراح الامريكي لمشروع الشراكة من أجل السلام كحل مؤقت للمعضلة السالفة الذكر، ومنسجما ومتوافقا كذلك مع الاولويات الراهنة في الاستراتيجية الامريكية الموجهة نحو تعزيز الاستقرار الاقتصادي لروسيا، والسعي نحو اتمام عملية تحويل نظامها الاقتصادي الى نظام اقتصاديات السوق. وتجدر الاشارة هنا الى ان الاقتصاد والسياسة الروسية قد أصبحا يتواءمان مع متطلبات الاهداف الأمريكية والتي من أهمها يأتي موضوع الحد من الاسلحة النووية الروسية (الاصفهاني، ١٩٩٤). وفي الواقع ان المساندة الامريكية ليلتسن نابعة من متطلبات الواقعية السياسية، بمعنى انها ليست مساندة غير مشروطة، بل مساندة لسياسة الاصلاحات السياسية والاقتصادية، الامر الذي يعني حصول تعديلات في السياسة الخارجية الروسية بما يتوافق مع التحولات العالمية المعاصرة بشأن ارساء قواعد النظام الدولي الجديد (الاصفهاني، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومهما تكن الاعتبارات التي تضعها الادارة السياسية الامريكية بعين الاعتبار بما في ذلك الموقف الروسي، فان التطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة الاوروبية تستدعي من الادارة الامريكية اتخاذ قرارات سياسية تعيد صياغة علاقة التحالف الأطلنطي على أسس جديدة، وفي جميع الحالات فان مثل هذه الصياغة لن تخرج عن ثلاثة خيارات هي:

الخيار الاول: دور متقلص ولكن محوري لحلف الناتو

ان الابقاء على حلف الناتو واستمراره يتطلب من قيادة الحلف العمل على تحديد وظائف الحلف حتى لا تتداخل مع مهام مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي. فاعادة صياغة استراتيجية الحلف هو أمر يحتمه التفكير البراغماتي حتى يبرز الحلف في مظهر المنظمة المتميزة الناهضة بمسؤوليات لا تدانيها فيها منظمة اخرى، وأن يمثل الحلف اطارا أمثل للمشاورات بين طرفي العلاقة الاطلنطية في المجالات الامنية والدفاعية. فلا بد للقائمين على حلف الناتو بعد أن انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفييتي وحل حلف وارسو، أن يولوا اهتمام أكبر لوظائف الحلف السياسية بدلا من مسؤوليات الحلف الامنية والدفاعية. وان هذه المهام السياسية الجديدة لا يمكن ان تتحقق او تتم الا اذا نجح أعضاء الحلف وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق عدة خطوات، أهمها على الاطلاق نذكر: ادراج مهام سياسية جديدة وذلك بغرض المزاوجة بين مقصدي الوفاق والامن العسكري، زيادة الاسهام الاوروبي في القيادة العليا للناتو مع تقليص التواجد العسكري الامريكي في القارة الاوروبية، واعتناق الناتو لاستراتيجية جديدة تلائم الواقع الاوروبي الجديد بحيث تكون مغايرة لاستراتيجيتي الدفاع المتقدم والاستجابة المتدرجة خاصة وان الردع النووي لم يعد احتمالا واردا بعد أن تحول أعداء الأمس الى اصدقاء اليوم وربما حلفاء الغد (Kamp, 1995).

الخيار الثاني: الاحتفاظ بالوجود العسكري الامريكي في أوروبا مع تحجيمه

ان المصالح الامنية والسياسية الامريكية الراهنة لا يمكن ان تتحقق على اكمل وجه اذا ما غادرت القوات الامريكية الساحة الاوروبية. الا ان ابقاء القوات الامريكية على الارض الاوروبية يتطلب من الادارة السياسية الامريكية أخذ قرار حاسم بشأن قضيتين رئيسيتين: القضية الاولى تتعلق بنفقات القوات الامريكية في اوروبا حيث يطالب البعض في وقف الالحاح الامريكي حول زيادة الاسهام الاوروبي لتغطية نفقات القوات الامريكية في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اوروبا حتى لا يبدو الجنود الامريكيين في هيئة المرتزقة، في حين يطالب البعض الآخر بتحجيم الوجود العسكري الامريكي في اوروبا حتى لا ينظر لهؤلاء نظرة المحتل خصوصا بعد ان زالت الظروف السياسية التي كانت السبب وراء هذا الوجود العسكري الامريكي على الاراضي الاوروبية. أما القضية الثانية فتتعلق ببقاء الاسلحة الامريكية في اوروبا حيث ان الرأي الغالب يرى بأن هذه الاسلحة تلعب دور الرادع القوي ضد تحديات أي انتشار قوى محتمل في الأقاليم المجاورة وكذلك ضد أي استخدام محتمل للأسلحة النووية السوفيتية. وبناء على ذلك يرجح الإبقاء على وجود الأسلحة الامريكية في اوروبا حتى تتضح اكثر معالم تطور الاضطرابات السياسية المحتملة في الأقاليم المجاورة (Walker, 1991).

الخيار الثالث: مبادرة امريكية لاقامة منظمة اوروبية للامن والدفاع

ان الادارة السياسية الامريكية ترى بأن توطيد علاقات التعاون الامني مع اوروبا لا يتعارض مع وجود كيان اوروبي دفاعي مستقل. وعليه، فقد أيدت ادارة بوش انشاء مؤسسة مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي ليكون تنظيم مستقل كفيل بالدفاع عن الامن الاوروبي ككل، الا انها حرصت على عدم تفوق اختصاصاته الامنية على مهام الناتو، اذ ان الامن الامريكي يرتبط بالامن الاوروبي بعدة أواصر يصعب فصلها. فان كانت ادارة بوش قد أيدت قيام مؤسسة مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي، الا انها أعربت عن تحفظها التام ازاء تشكيل فيلق الماني- فرنسي يكون نواة لقوة اوروبية صاعدة قد تؤثر بشكل مباشر على مستقبل العلاقة الامريكية الامنية بغرب اوروبا. وبالرغم من ذلك كله، فلا يزال معظم المحللين والاستراتيجيين يروا بان على الادارة السياسية الامريكية ان تشجع دول الاتحاد الاوروبي في سعيها نحو تاسيس كيان دفاعي مستقل، لان من شان ذلك العمل على توطيد علاقات التعاون الامنية بين طرفي الاطلنطي. فبقاء القوات الامريكية في اوروبا مرهون بالكيفية التي ستؤول اليها العلاقة الامنية الامريكية مع دول الاتحاد الاوروبي. فالاتحاد الاوروبي قوة صاعدة تكتسب كل يوم مزيدا من الرسوخ، فهل تكون هذه القوة مستقلة ومنغلقة ام تكون مستقلة ومتعاونة مع حلف الناتو؟ ان نمط العلاقة الامنية التي ستربط بين الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي من الارجح ان تستمر على الاقل في المدى المنظور تحت مظلة حلف الناتو، شريطة تكيف ذلك مع الواقع الاوروبي الحديث كقوة صاعدة مؤهلة للعب دور مميز على الساحة الدولية. وهذا بدوره يحتم على الادارة السياسية الامريكية احالة مسؤوليات ومهام حساسة للدول الاوروبية داخل ادارة حلف الناتو، والعمل كذلك وفق مبدأي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المشاركة في الأعباء والمشاركة في اتخاذ القرار على التوازي لا سيما بعد ان ساهمت التحولات العالمية المعاصرة في تحويل طبيعة وتركيبة حلف الناتو من حلف عسكري الى ائتلاف دولي سياسي لصالح تطبيق منطق الشرعية الدولية في ظل المعطيات الراهنة للنظام الدولي الجديد (بسيوني، ١٩٩٢).

ان مستقبل العلاقة الامريكية-الاوروبية بما في ذلك الخيارات الحركية المحتملة في مسار هذه العلاقة بعد ظهور الجماعة الاوروبية في عام ١٩٩٢، وعلى ضوء تشابك العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية ضمن منطق حيثيات العملية الراهنة لإرساء قواعد النظام الدولي الجديد لا بد لها ان تكون ضمن احدى الخيارات التالية:

الخيار الاول: استمرار هذه العلاقة كما كانت عليه قبل انتهاء الحرب الباردة بحيث تستمر قائمة على علاقات استراتيجية بحتة فرضتها الاوضاع السياسية التي احاطت بالنظام الثنائي القطبية السالف، مع كل ما كانت تحمله هذه العلاقة من علاقات استراتيجية غير متكافئة وظفت في ادارة الصراعات التجارية لتحقيق المصالح الامريكية ولو على حساب المصالح الاوروبية. الا ان مثل هذا الخيار غير واقعي على الاطلاق بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل التحولات السياسية العميقة التي تحدث الان في بنية النظام الدولي وعملياته وقواعد تفاعلاته بما في ذلك التغيير الملحوظ في علاقات القوة بين الاطراف الرئيسية للنظام الدولي. ان معادلات القوة الجديدة للجماعة الاوروبية التي بدأت تتشكل منذ عام (١٩٨٦) لن تسمح وستكون معضلة أمام استمرار الهيمنة الامريكية على الشؤون الاستراتيجية وبالتالي الشؤون الاقتصادية للجماعة الاوروبية، هذا علاوة كذلك على تناقض مثل هذه الهيمنة مع مجمل الاحداث والتحولات العالمية المعاصرة التي تشهدها الساحة الدولية وخصوصا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

الخيار الثاني: تحول العلاقة الامريكية-الاوروبية بفعل انتهاء الحرب الباردة من علاقة كانت قائمة على أبعاد استراتيجية بحته فرضتها الظروف السياسية المحيطة ابان الحرب الباردة الى علاقة صراع اقتصادي يفرضه الواقع الراهن كون ان العامل الاقتصادي أضحى العامل الحاسم في صياغة العلاقات الدولية. ان مثل هذا الخيار ومع انه على المستوى النظري مقبول الا انه غير مقبول من الناحيةالعملية وذلك لعدة اعتبارات من اهمها:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١) وجود الطرفين كاعضاء رئيسيين داخل معظم مؤسسات التنسيق والتعاون القائمة في النظام الرأسمالي العالمي كصندوق النقد الدولي، البنك الدولي للتنمية واعادة الاعمار، مؤتمر السبعة الكبار، منظمة التجارة العالمية، الوكالة الدولية للطاقة ...الخ الامر الذي من شانه ان يدفع باتجاه تطوير علاقات تعاونية تضامنية بين الطرفين اكثر من خلق علاقات تنافسية قد تؤثر سلبيا على الأداء العام لهذه المؤسسات الدولية وما لذلك من اثر مباشر على اضعاف الجهود الدولية الراهنة لارساء قواعد النظام الدولي الجديد. ٢) اشتراك الطرفين داخل العديد من الشركات المتعددة الجنسيات التي تجمع الشركاء ولا تفرقهم. ٣) قيام النظام الدولي الجديد على مبدأ التعاون والاعتماد المتبادل وليس فقط على مستوى توزيع المصالح بل كذلك التعاون وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة العديد من المشاكل العالمية الطابع كموضوع التحديات البيئية والتلوث. ٤) الادراك المشترك بأن أزمة ركود قد تهدد الاقتصاد العالمي نتيجة لأي صراع اقتصادي مرتقب بين الطرفين. ٥) الادراك المشترك بين الطرفين بأن أي صراع اقتصادي أو حرب تجارية من شانها ان تحقق كسب صافي لليابان على حساب مصلحتهما معا.

الخيار الثالث: تطور العلاقة الامريكية الاوروبية على نحو يسعى الى ضبط أية توترات تجارية تؤدي الى صراع اقتصادي بين الطرفين مع السماح لارادة سياسية جماعية مستقلة للاتحاد الاوروبي في اطار التعاون والتنسيق المتكافىء مع الارادة السياسية للولايات المتحدة الامريكية. فبعد ان تم استبعاد كل من الخيارين المذكورين أعلاه، يغدو الخيار الثالث هو الاكثر منطقية في ظل المعطيات والوقائع السياسية الجديدة والتي من أهمها التطورات الحاصلة على مستوى النظام الدولي ككل والتطورات الخاصة بالاتحاد الاوروبي على الصعيد الاقتصادي والسياسي والامني، علاوة على الاوضاع الاقتصادية الصعبة داخل الولايات المتحدة الامريكية التي تفرض على الادارة السياسية الامريكية تخفيف أعباء التزاماتها العسكرية الخارجية. كل هذا يدفع نحو خيار تطور علاقة امريكية-اوروبية في اطار من التعاون والتنسيق المتكافىء. فالاتحاد الاوروبي الذي حقق حتى الان الكثير من الانجازات والذي يسعى الى تحقيق اندماج كامل لكافة الدول الاوروبية تحت مظلته، ستصبح اولوياته تفرض عليه ان يهتم بأشياء أفضل من فقط الدفاع عن نفسه، وبالتالي سيخفف ذلك من أعباء الالتزامات الخارجية الامريكية. كما ان قيام الولايات المتحدة الامريكية بدعم الاتحاد الاوروبي من شأنه ان يدعم الاستقرار والنمو والرفاهية وما لذلك من أثر ايجابي ليس

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقط داخل اطار العلاقة الامريكية-الاوروبية بل انعكاس ذلك المباشر على حفـــظ التـــوازن الدولي (علوي، ١٩٩٠).

- **نمط العلاقة الأمريكية – الآسيوية**

لقد أفرزت العملية السياسية التي أحاطت بالنظام ثنائي القطبية السالف عدة مخرجات رئيسية على المستوى الدولي، كان من ضمنها أن ارتقت دول غير غربية الى مرتبة القـــوى الكبرى. فقد ساهمت التحولات العالمية المعاصرة التي أحاطت بالنظام الدولي منذ بداية عقد التسعينيات، ساهمت في تغيير أسس قياس عوامل القوى الرئيسية وبالتـــالي إعـــادة تصنيـــف الدول الفاعلة داخل المنظومة الدولية، فهناك الان على الساحة الدولية ثلاث قوى غير غربية لا يمكن تجاهلها وهي: الصين، اليابان وروسيا، ومن المهم هنا عند تقييم هـــذه الـــدول أن ندرس ثقلهم مجتمعين كجزء معا يطلق عليه مثلث شمال شـــرق آســـيا (عـــوض، ١٩٩٥). وتجدر الإشارة هنا بأن أطراف مثلث شمال شرق آسيا أصبحت تتشابك هي الأخرى وتتنافس من خلال مثلثات. ففي مثلث جنوب شرق آسيا نجد اليابان والصيـــن الـــى جـــانب فيتنـــام وأندونيسيا ودول صغيرة أخرى داخل مثلث، وفي مثلث وسط آسيا نجد الصين وروسيا الـــى جانب كازاخستان بالاضافة لعدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وفي مثلث شمـــال آسيا نجد الصين وروسيا واليابان مع كوريا الشمالية والجنوبية (عوض، ١٩٩٥). ومها يكـــن من أمر، فقد ساهمت حيثيات العملية السياسية للنظام الدولي السالف في انضمام قـــوى غـــير غربية في القيادة العالمية، وعلى ذلك كان يجب على القوى الغربيـــة وبـــالاخص الولايـــات المتحدة الامريكية أن تأخذ الخطوات الدبلوماسية اللازمة وذلك بضم هذه القوى الجديدة الـــى المنظمات الدولية لاعطائها دور أكثر فاعلية على الساحة الدولية، اذ انه بدون انضمـــام دول غير غربية للمجتمع الدولي خاصة مثلث شمال شرق آسيا (اليابان، الصيـــن وروســـيا) فلـــن يستقيم نظام دولي جديد.

أما عن تطور مسار العلاقة الامريكية – الشرق آسيوية، فلقد كـــان لنهايـــة الحـــرب الباردة، وغلبة المصالح الاقتصادية على السياسية، أثرها المباشر في تغيير سياسة الولايـــات المتحدة الامريكية الخارجية مع الدول الشرق آسيوية. فالحلفاء الامنيون قد أصبحوا منافسين اقتصاديا، وتحاول الولايات المتحدة الامريكية ان تحتفظ بهاجس الضـــرورة الامنيـــة لديـــهم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لاستخدامها كهامش للمناورة للحصول على تنازلات اقتصادية، أما الاعداء السياسيون فقد صارت الضرورة الاقتصادية تقتضي التعامل الواقعي معهم (عمر، ١٩٩٥). هذا وتعطي الادارة السياسية الامريكية عدة عوامل رئيسية أهمية قصوى في صياغة علاقاتها الشرق آسيوية، ومن أهم هذه العوامل نذكر:

العامل الامني: يتمثل العامل الامني بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية في أهمية حفظ التوازن داخل منطقة آسيا بين القوى الرئيسية الثلاث وهي اليابان والصين وروسيا. ولهذا لا تزال الولايات المتحدة الامريكية تحتفظ بما لا يقل عن مائة ألف جندي أمريكي في هذه المنطقة. كما أنها تسعى كذلك الى ضمان الاستقرار الامني من خلال تبنيها لاستراتيجية أمنية تعمل على تشجيع دعم مفهوم الامن الجماعي الاقليمي عبر المنظمات الاقليمية القائمة مثل منظمة الاسيان (ASEAN) (الحاج علي، ١٩٩٥). ان مثل هذا المفهوم يمنع ويحد من قيام أية دولة بأخذ سياسات عسكرية مستقلة أو تطوير قدراتها العسكرية، لأن مثل هذه الاجراءات قد تشكل تهديدا وخطرا على مستقبل الامن الامريكي في المنطقة، وتبقى الولايات المتحدة الامريكية راغبة في ان يستمر نفوذها عبر منظمات الامن الجماعي القائمة تحت المظلة الامريكية من غير ان يؤثر ذلك على تشجيعها لأساليب الامن التعاوني مع دول المنطقة (Johnson & Keehn, 1995).

العامل الاقتصادي: ويشكل العامل الاقتصادي احد أهم العوامل المؤثرة في صياغة مستقبل العلاقة الامريكية – الشرق آسيوية، اذ تمتاز منطقة شرق آسيا والباسفيكي بسوقها الضخم فأكثر من ثلث سكان الارض يقطنون هذه المنطقة، علاوة على ان اقتصاديات معظم دول المنطقة قد حافظت ومنذ منتصف عقد الثمانينات على معدلات نمو مرتفعة. وتشير احصاءات التجارة الدولية بأن حجم صادرات دول هذه المنطقة قد شهدت ارتفاعا لا مثيل له منذ بداية عقد التسعينات، اذ وصلت حجم الصادرات السنوية الى اكثر من (٥ر١) ترليون دولار أي تقريبا نصف انتاج العالم (الحاج علي، ١٩٩٥). فالعامل الاقتصادي مهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، ولا يمكن ترقب أن تتخذ أية سياسات خارجية أزاء هذه المنطقة ممكن أن تضر بمصالحها الاقتصادية المباشرة، اذ تصدر الولايات المتحدة الامريكية لهذه المنطقة ما قيمته (٣٠٠) مليون دولار سنويا، اضافة الى الاستثمارات الامريكية المباشرة التي بلغت حتى الان ما يقارب (١٤٠) بليون دولار (الحاج علي، ١٩٩٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان الاستراتيجية الامريكية الراهنة أزاء دول شرق آسيا تتميز في أن الاهتمام الاستراتيجي الامريكي بهذه المنطقة أصبح مدفوعا باعتبارات اقليمية مباشرة وليس كجزء من استراتيجية كونية شاملة كما كان الحال ابان الحرب الباردة. ولهذا عملت الادارة السياسية الامريكية على الحيلولة دون التنسيق المباشر بين دول شرق آسيا، وتولت هي بنفسها الدعوة لخلق منظمة آسيا والباسفيك للتعاون الاقتصادي (APEC) ليضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا الى جانب دول جنوب شرق آسيا عدا عن كونه مفتوح للدول المطلة على الباسفيك (عمر، ١٩٩٥). وترى الولايات المتحدة الامريكية أهمية هذا الكيان في تقوية هامش المناورة مع الاتحاد الاوروبي، علاوة على أهمية هذا الكيان السياسي والاقتصادي اذا ما تم تنسيق سياساته مع اتفاقية شمال امريكا للتجارة الحره (NAFTA) الموقعة عام (١٩٩٤) ما بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك(عمر، ١٩٩٥). وبشكل عام يمكننا القول هنا بأن الاعتبارات الاستراتيجية المحركة للسياسة الامريكية في منطقة شرق آسيا تأتي متوافقة مع المصالح الامريكية الامنية والاقتصادية ومنسجمة كذلك مع الظروف السياسية المحيطة بتشكيل النظام الدولي الجديد، ولهذا نرى أن زخم الاستراتيجية الامريكية في هذه المنطقة موجهة نحو الدولتين الاكثر فاعلية في صياغة مستقبل المنطقة وهما اليابان والصين (Johnson & Keehn, 1995). فبالنسبة لليابان، تهتم الادارة السياسية الامريكية في استمرار التنسيق الوثيق مع اليابان، وبتوجه جديد يقتضي الموافقة على اعطاء اليابان دورا سياسيا اكثر فاعلية على الساحة الدولية، اذ أن التفوق الاقتصادي الباهر والتطور التقني المتميز يساعد في ان تتحول اليابان بين ليلة وضحاها الى قوة عظمى اذا ما قررت تسخير تقنياتها في القطاع المدني الى القطاع العسكري (الحاج علي، ١٩٩٥). أما بالنسبة للصين، فان الادارة السياسية الامريكية تعطي أهمية خاصة لدولة الصين وذلك لثقل الصين العسكري والاقتصادي، فالصين دولة تتمتع بمعظم عوامل القوة من مساحة وعدد سكان وموقع استراتيجي، أضف الى ذلك ما حققته الصين مؤخرا على صعيد التنمية الاقتصادية، فاذا ما استمرت معدلات النمو بنفس الوتيره فان الصين ستصبح بلا منازع القوة العظمى في شرق آسيا (الحاج علي، ١٩٩٥). وبما ان الصين تمر الان بمراحل نمو اقتصادي وصناعي سريع، فمن المتوقع ان تجنح سياستها لكي تكون تفاعلية وتوسعية وربما حتى عدوانية وامبريالية(الحاج علي، ١٩٩٥). ولتفادي حدوث هذا التوقع الذي قد كان حال بريطانيا وفرنسا في القرن التاسع عشر كما كان صحيحا بالنسبة لالمانيا واليابان مع بداية القرن

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العشرين، فان الاستراتيجية الامريكية ترمي الى عدم استعداء الصين وتسعى الى ربط الصين بالاقتصاد العالمي والترتيبات الامنية الاقليمية بحيث تتشابك مصالحها مع المصالح العالمية وبالاخص مع مصالح الدول الغربية الكبرى، وبالتالي يسهل التأثير عليها من خلال العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية(الحاج علي، ١٩٩٥).

ان النهج الامني الامريكي الجديد ازاء منطقة شرق آسيا لا يتعارض في صميمه مع الواقع الامريكي الذي يحتم على الادارة السياسية الامريكية تخفيف الالتزامات الامنية الخارجية عن كاهل الاقتصاد الداخلي، وتحويل قسم من هذه الالتزامات لصالح تعزيز قاعدة الامن القومي الامريكي في الداخل استعدادا للقرن القادم(Clarke, 1995). وعليه، نرى تشديد الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة تبني مبدأ تقاسم المسؤوليات الامنية مع دول شرق آسيا، على ان لا يؤثر ذلك بشكل كبير على الوضع الراهن للنفوذ الامريكي في المنطقة (Clarke, 1995). فان الابقاء على هذا النفوذ مهم لتحقيق عدة أغراض أهمها على الاطلاق، حماية المصالح الامريكية والحفاظ على أقل قدر ممكن من قوة الردع الامريكية للتصدي أزاء أية محاولة لنشوء تكتل عسكري منافس أو بروز قوة دولية جديدة تهدد المكانة العالمية للولايات المتحدة الامريكية. هذا وقد انبثق فعلا عن مبدأ تقاسم المسئوليات الامنية عدة ممارسات نذكر من أهمها: خفض الوجود العسكري الامريكي في منطقة آسيا الباسفيكية، دعم جهود التعاون الامني الاقليمي وتعزيز شبكة العلاقات والروابط الثنائية العسكرية (محمود، ١٩٩٤). ومهما يكن من أمر فان الاعتبارات الاستراتيجية المحركة للسياسة الامريكية أزاء علاقتها الشرق آسيوية وان كانت في صميمها تسعى الى تأمين وحماية المستقبل الامريكي في منطقة المحيط الهادي، الا انها تأتي كذلك متوافقة ومنسجمة وداعمة للمفاهيم والمبادىء الخاصة بالبعد الامني الدولي للنظام الدولي الجديد والتي تتمثل أهمها في: دفع عملية السلام والامن الدولي، تأكيد مبدأ التعاون الامني الدولي لردع التهديدات المختلفة القائمة ولمنع تطور تهديدات جديدة، وقف سباق التسلح وتحقيق الاستقرار الامني الدولي(Fuller, 1995). وبناء على كل ما تم ذكره يمكن وصف نمط الاستراتيجية الامريكية الجديدة حيال شرق وجنوب شرق آسيا بنمط ممارسة النفوذ عن بعد عبر تخفيض الوجود العسكري الامريكي في القارة الاسيوية والالتزام بعدم التدخل العسكري المباشر في المشاكل الاسيوية ما لم تؤثر هذه المشاكل بصورة مباشرة على المصالح الحيوية الامريكية(Johnson & Keehn, 1995). ان مثل هذا النهج الامني الامريكي الجديد هو سيف ذو حدين، فهو يخدم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويدعم ويتماشى مع المفاهيم والمبادىء العامة للنظام الدولي الجديد كما ذكرنا سابقا، الا انه في حالة عدم التزام دول شرق وجنوب شرق آسيا وبالاخص الدول الفاعلة منها بذلك، فان الفراغ الاستراتيجي في المنطقة بغياب التدخل العسكري الامريكي المباشر قد يولد حالة من التوجس والشكوك المتبادلة بين دول المنطقة، مما سيؤدي الى اضطراب التوازن الاستراتيجي وبروز دوافع جديدة لصراعات اقليمية وزيادة سباقات التسلح التقليدي والنووي في المنطقة (محمود، ١٩٩٤).

- **نمط العلاقة الأمريكية – الروسية**

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وعلى مدى قرابة خمسة وأربعين عاما، سياسة ثابتة تجاه الاتحاد السوفييتي، وهي ما عرفت بسياسة الاحتواء وذلك بغرض التصدي لكل من الجغرافيا السياسية والايديولوجية الطموحة للاتحاد السوفييتي، ولقد تركزت الاستراتيجية الامريكية التي أحاطت بسياسة الاحتواء حول عدة محاور كان من أهمها محور الدفاع عن الدول الاوروبية الغربية ودول شرق آسيا، لهذا اتخذت سياسة الدفاع الامريكية عدة ممارسات فعلية لهذا الصدد نذكر من أهمها: الانتشار الدائم للجنود، ابرام اتفاقيات للدفاع المشترك بين الولايات المتحدة الامريكية مع الاطراف المعنية، والعمل الدائم على تحجيم الابتزاز النووي السوفييتي من خلال استئناف المباحثات حول تخفيض الانتشار لأسلحة الدمار الشامل (بريزنسكي، ١٩٩٥). لذلك كله لم تتصاعد الحرب الباردة الى حرب مباشرة حيث تمثلت هذه الحرب في أغلب الاحيان على شكل مواجهات عسكرية غير مباشرة على أراضي وداخل أقاليم دول اخرى.

ومع انتهاء الحرب الباردة بفعل انهيار الاتحاد السوفييتي، تغيرت بشكل جذري الاستراتيجية الامريكية السابقة أزاء روسيا. فلم تعد الادارة السياسية الامريكية تنظر الى روسيا كعدو بقدر ما تنظر اليها كحليف أو عدوا مهزوما (بريزنسكي، ١٩٩٥). وبالرغم من أن روسيا لا تزال تملك ترسانة عسكرية استراتيجية تخولها أن تستعيد مكانتها الدولية السابقة كقوة عظمى اذا ما تجاوزت جميع مشاكلها الداخلية وبالاخص الاقتصادية منها، الا ان ما حصل للاتحاد السوفييتي السابق بفعل انفصال عدد كبير من جمهورياته عن الادارة المركزية لموسكو، علاوة على ما تشهده الساحة السوفيتية من مشاكل عرقية وحركات استقلال، كل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك من شأنه أن يضعف من احتمال استعادة موسكو في القريب العاجل لمكانتها الدولية السابقة ويشير كذلك الى انه قد حصل فعلا تغيير جذري على حيثيات العملية السياسية الدولية.

ان الإدراك الأمريكي التام لمجمل التغييرات التي شهدتها الساحة الدولية منذ بداية التسعينات والتي تمثلت أهمها في انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي السابق، كان الدافع الرئيسي وراء استبدال الادارة السياسية الأمريكية سياسة احتواء التوسع السوفييتي بسياسة المشاركة التي تقتضي بأن تصبح روسيا شريكا للولايات المتحدة الأمريكية اذا ما التزمت بتنفيذ سياسات الاصلاح السياسي والاقتصادي التي من شأنها تحويل روسيا الى النظام الديمقراطي السياسي والنظام الاقتصادي الرأسمالي (الاقتصاد الحر) (بريزنسكي، ١٩٩٥). ان سياسة المشاركة تعتبر الان من أهم أولويات الادارة السياسية الامريكية لمساندة حكومة يلتسين التي تمثل فريق الاصلاحيين ضد فريق القوميين المتطرفين، ومدها بالدعم والثقة للتأكيد على ان كلا من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تشاركان بعضهما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ان هذه المساندة الامريكية لحكومة يلتسين تأتي ضمن متطلبات الواقعية السياسية كونها مساندة مشروطة بالتزام حكومة يلتسين بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي والسياسي، فالادارة السياسية الامريكية تؤمن بأن نجاح روسيا في تحقيق المزيد من الديمقراطية والتحرر الاقتصادي سينعكس بصورة مباشرة على السياسة الخارجية الروسية وجعلها اكثر اندفاعا نحو تعزيز اندماجها مع الاقتصاد الدولي وبالتالي تحجيم نزواتها التوسعية (Mandelbaum, 1995).

ان الاطار العام للاستراتيجية الامريكية تجاه روسيا تتركز حول عدة محاور أهمها على الاطلاق مساندة الاستقرار الاقتصادي لروسيا وتحويلها الى اقتصاد السوق الحر والذي بدوره سيشكل القاعدة الرئيسية في تحريك الطلب على المزيد من التحرير السياسي، أي الرغبة في تثبيت النظام الديمقراطي السياسي (Christopher, 1995). وحيث ان النظرية السياسية الامريكية تؤمن بأن النظم الديمقراطية لا تتصارع، فتكون بالتالي المحصلة النهائية متمثلة بواقع انه كلما اتسعت الحرية الاقتصادية والنظم الديمقراطية السياسية كلما ازداد أمن الولايات المتحدة الامريكية وذلك من واقع ان الديمقراطيات لا تتصارع (Christopher, 1995). ومهما يكن من أمر فان الادارة السياسية الامريكية تعطى الاولوية في صياغة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استراتيجيتها أزاء دول الاتحاد السوفييتي السابق الى دولة روسيا بالذات، لسبب واحد بسيط ان روسيا لا تزال هي القوة المهيمنة والقوة الاعظم مقارنة بباقي دول الكومنولث. ولعل أبرز دليل على ذلك، أن الميثاق لدول الكومنولث قد اشتمل على اتفاق امني مشترك يعطي روسيا في حالات كثيرة السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد السوفييتي، كما ان روسيا تعتمد في سياستها تجاه دول الكومنولث على ركيزتين، الاولى خاصة بدمج اقتصاديات هذه الدول المستقلة عن روسيا بالاقتصاد الروسي لتفادي حصول هذه الدول على استقلالها الاقتصادي، أما الركيزة الثانية فتتمثل في عدم السماح لهذه الدول بتكوين جيش خاص بها مستقل عن الجيش المركزي في موسكو، أي ان الجيش التابع لهذه الدول هو جيش رمزي تابع للادارة العسكرية في موسكو(بريزنسكي، ١٩٩٥). هذا وتستخدم روسيا كلما تتطلب الامر ذلك الوسائل الاقتصادية وحتى العسكرية حتى تضمن تبعية دول الكومنولث لها، لان مثل هذه التبعية تخفف نوعا ما من الاضطرابات الحاصلة في بعض الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي السابق. وبالمقابل نجد ان الادارة السياسية الامريكية تدعم روسيا كونها القوة القادرة على احداث استقرار داخل الاتحاد السوفييتي السابق، حيث ان دور روسيا محوري وهام لتهدئة الاضطرابات التي تثيرها بعض هذه الدول، ولهذا فان من مصلحة دول الكومنولث ان ترضخ للقوة الروسية وان توائم سياستها مع موسكو التي تلعب دور المحافظة على السلام في هذه المنطقة.

لقد أصبح الاقتصاد والسياسة الروسيين يتواءمان مع الاهداف الامريكية سواء تلك الاهداف الخاصة بالحد من الاسلحة النووية الروسية والحد من انتشارها او تلك الخاصة بتحقيق الغايات المنشودة من انتهاج الولايات المتحدة الامريكية لسياسة المشاركة مع روسيا. فان مثل هذه المشاركة تساعد الادارة السياسية الامريكية في وضع اسس للتعاون وتنسيق الجهود بشان كيفية امتصاص الاضطرابات الداخلية التي تعاني منها معظم دول الكومنولث على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كما من شأن هذه السياسة على الامد الطويل توثيق علاقات دولية غاية في المتانة لتحقيق المصالح الخاصة لكافة الاطراف المعنية وكذلك وضع قواعد ثابتة تدعم في المرحلة الراهنة سعي هذه الدول وتوجهها في دعم المفاهيم والمبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-١-٢ البعد الاقتصادي

ساهمت التغييرات التي حدثت على الساحة الدولية والمتمثلة في انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب وانتهاء الاتحاد السوفيتي كإمبراطورية وكنظام اشتراكي. وتربع الولايات المتحدة الامريكية وما حولها من دول صناعية كبيرة على قمة الهرم في النظام العالمي، ساهمت في تغيير شكل الصراع العالمي. فقد اصبح الاقتصاد هو المحرك لهذا النظام، اذ دخل الاقتصاد العالمي مرحلة تمتاز بالتوحيد والتقارب بين الايديولوجيات التي كانت متنافرة والقائمة على الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية (العطية، ١٩٩٣). كما أصبحت المشاكل الاقتصادية المستعصية عالمية بمفهومها الواسع، فما يصيب دول الغرب يتسرب لدول الشرق، فالازمات الاقتصادية التي تحيط باقتصاديات الدول المتقدمة سرعان ما تنتقل الى البلدان النامية عن طريق القنوات المالية والنقدية والتجارة الدولية، وما الشركات المتعددة الجنسيات الا صورة من صور تجاوز الحدود الوطنية أو القومية وتشابك وترابط المصالح والنفوذ المتبادل بين الدول (العطية، ١٩٩٣).

ان مشكلة الاقتصاد العالمي الرئيسية تكمن في فائض الانتاج العائد للتطور التكنولوجي والعلمي، حيث ضاقت اسواق البلدان المتقدمة عن استيعاب منتجاتها، الامر الذي اضطرها للاستعانة بأسواق البلدان النامية لتصريف فائضها الانتاجي. وعليه، سعت الدول المتقدمة على حث البلدان النامية على الاقتراض لسد العجز المزمن لموازين مدفوعاتها وموازناتها الداخلية وللايفاء بمتطلباتها الانتاجية والاستهلاكية. وبالنتيجة ومع اعتماد البلدان النامية في تمويل نشاطاتها الاقتصادية على المصادر الخارجية، فلقد اصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها مما أدى لبروز أزمة المديونية كنتيجة للمشكلة الرئيسية المتمثلة في فائض الانتاج لدى العالم المتقدم (حلمي، ١٩٩٢). فما أن انتهى عقد الثمانينات حتى اصبحت معظم الدول النامية المدينة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية سواء تجاه الدول الدائنة (نادي لندن) فيما يتعلق بالقروض التنموية، أو تجاه الشركات الدائنة (نادي باريس) فيما يتعلق بالقروض التجارية. ومع تزايد حدة مشكلة المديونية، حاولت الدول الدائنة ايجاد حلول جزئية لهذه المشكلة كالإعفاءات (Debt Forgiveness)، جدولة الدين (Debt Rescheduling) أو شراء الدين من الدائنين بنسبة منخفضة من قيمته الاسمية (Debt Equity Swap) (العطية، ١٩٩٣). ولقد أدت مشكلة المديونية التي تعاني منها الدول النامية الى الحد من قدرة هذه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدول على استيراد السلع والخدمات التي ينتجها العالم المتقدم مما أدى بدوره الى زيادة مشكلة الاقتصاد العالمي بعد أن اقترن الركود الاقتصادي بالتضخم النقدي.

اعتمادا على ما تقدم، وفي ضوء دراسة الفكر الاقتصادي المعاصر، فان الفكر الاقتصادي والرؤية المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي ضمن معطيات النظام الدولي الجديد تستند الى الأسس والمنطلقات التالية:

أولا: سيتم التقارب بين مفهوم "الرأسمالية الاصلاحية" وبين "الاشتراكية الديمقراطية" نظرا لعودة الوحدة الى الاقتصاد العالمي بفعل انفتاح العالم الاشتراكي (سابقا) على العالم الراسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وتوجه الدول الاشتراكية سابقا الى انتهاج اقتصاديات السوق. ومفهوم "الراسمالية الاصلاحية" يعني أن النظام الراسمالي في الدول الغربية سيتطور بشكل بطيء نحو أكثر عدالة في توزيع الثروة ليس فقط على النطاق القومي بين شرائح المجتمع وطبقاته المختلفة، انما كذلك على النطاق الدولي بين الدول الغنية والمتوسطة والفقيرة (العطية، ١٩٩٣). وبهذا الصدد نذكر بأن البيان الختامي لقمة الدول السبع (G7) وروسيا لعام (١٩٩٦) تضمن تعهد الدول الاعضاء على ضرورة تبني استراتيجية جديدة لاعادة توزيع الثروة على نحو أكثر عدالة بين دول الشمال ودول الجنوب حيث أن الاقتصاد الدولي يعاني من أزمة حادة تهدده بالركود الاقتصادي طويل الامد ما لم تراعي الدول الغنية حقيقة اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة.

أما مفهوم "الاشتراكية الديمقراطية" يعني بان الدول الاشتراكية السابقة لن تتحول بشكل مطلق من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي لانها تدرك مزايا الاشتراكية وتعرف جيدا مساوىء الرأسمالية، بمعنى انه ليس كل ما في الرأسمالية جيد وليس كل ما في الاشتراكية سيء وخاطىء، ولذلك ستنتهج الدول الاشتراكية السابقة مفهوم "الاشتراكية الديمقراطية" والذي يأخذ افضل ما في الرأسمالية ويبقى على افضل ما في الاشتراكية (العطية، ١٩٩٣). وان التقارب المرتقب بين مفهومي الراسمالية الاصلاحية والاشتراكية الديمقراطية من شأنه أن ينهي الى الابد الصراع السابق بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي، وان يتحول هذا الصراع من صراع على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

النفوذ الاقتصادي وتوزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية الى ما يسمى "بنقيض النقيض" وهو جمع أفضل ما في الرأسمالية وأحسن ما في الاشتراكية خدمة للبشرية، والاّ فان صراعات كثيرة ستظهر وبالاخص ما يعرف بصراع الشعوب.

ثانيا: زوال الاختلاف الرئيسي بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والاشتراكي على طبيعة ملكية وسائل الانتاج حيث تعود ملكية وسائل الانتاج في النظام الرأسمالي للافراد (القطاع الخاص) وفي النظام الاشتراكي تعود الملكية للدولة (القطاع العام). فقد أدت التغييرات الجوهرية التي حدثت في دول العالم الاشتراكي الى توجه هذه الدول نحو تخليها عن احتكار الدولة لملكية وسائل الانتاج وذلك بانتهاجها الى سياسات الخصخصة (Privatization) والتي ستساهم في تحويل عدد كبير من الصناعات التحويلية الى القطاع الخاص (Morici, 1996).

ثالثا: التنسيق والتعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص لرفد الاقتصاد وتحقيق أعلى درجات ممكنة من التقدم والرخاء والتنمية الاجتماعية. وان مثل هذا التعاون الوثيق يتطلب توزيع المهام المرجوة بحيث يصبح القطاع الخاص بفعل سياسات الخصخصة أكثر تدخلا في اتخاذ القرارات الاقتصادية المصيرية بسبب اتساع نمو دور هذا القطاع في النظام الاقتصادي على المستوى القومي والدولي في حين يقل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتصبح حكومات الدول ممثلة بالقطاع العام مسؤولة عن اصدار الاحكام النهائية بخصوص الاختلافات التي قد تنشأ داخل النقابات المختلفة (العطية، ١٩٩٣).

رابعا: قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد ((New World Economic Order (NWEO) على مبدأ تدويل الاقتصاد العالمي حيث بدأ يشهد الاقتصاد العالمي عدة خطوات ايجابية في مجال تحرير التجارة وازالة العقبات التي كانت تحول دون انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات مما سيساهم في إحراز تدويل كامل لأسواق المال والاستثمار في القريب العاجل، كما ستساهم ثورتي المعلومات والاتصالات في تعزيز النهج الاقتصادي نحو المزيد من التدويل (Morici, 1996).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد أدى التحول السياسي والنظام العالمي الجديد الى قطبية الفلسفة الاقتصادية الغربية والدعوة الى حرية التجارة من جديد وذلك بانشاء منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO)) عام (١٩٩٥) لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (GATT)، واصبحت الدعوة للنظام التجاري العالمي الجديد اجبارية بعد أن كانت اختيارية من قبل. وبذلك اصبح النظام الاقتصادي الدولي المعاصر يقوم على ثلاث ركائز:

أولا: صندوق النقد الدولي الذي لا يزال يشكل الجهة الدولية المسئولة على وضع قواعد السلوك النقدي التي تحكم أسعار الصرف بين مختلف العملات، وتوفير القروض المالية للدول التي تعاني من عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها شريطة قيام مثل هذه الدول بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للتصحيح الاقتصادي.

ثانيا: البنك الدولي للاعمار والتنمية الذي يقوم بتوفير القروض التنموية طويلة المدى للدول النامية، ويضع السياسات المالية الدولية التي من شأنها ضمان نوع من التوازن الاقتصادي العالمي.

ثالثا: منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام (١٩٩٥) وهدفها العمل على تدويل الاقتصاد العالمي عن طريق تحرير التجارة الدولية، ومن المتوقع ان يخضع النظام الاقتصادي العالمي لدرجة أقوى من الإشراف من خلال تعاون منظمة التجارة العالمية مع المنظمات الدولية القائمة وخصوصا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (المدرس، ١٩٩٤).

لقد ساهم انشاء منظمة التجارة العالمية في تحويل التجارة من الدولية الى العالمية (Globalization) حيث ان عولمة التجارة قد بدأت تتحقق من خلال عدة محاور أهمها: انشاء منظمة التجارة العالمية، التوسع في الشركات متعددة الجنسيات، اعادة توزيع الاستثمار الدولي المباشر، الخصخصة والاستثمار الدولي غير المباشر، الاتصالات التجارية الدولية والاستفادة من ثورة المعلومات التجارية(النجار، ١٩٩٤). كما بدات كل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية باعداد أجندة جديدة (خطة عمل) للتعامل مع منظومة التجارة العالمية تتضمن أدوات للمنافسة الدولية يطلق عليها (Level Playing Field of Competition) وتشمل آليات مختلفة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نذكر من بينها: السياسات الصناعية الجديدة، برنامج برمجة الصادرات، المفاوضات المتعددة الاطراف لتنظيم التجارة، القواعد الجديدة للاستثمارات الدولية، الحفاظ على البيئة بمعايير جديدة (التجارة والبيئة)، مراجعة معايير العمل والهجرة وعلاقاتها بالتجارة وتحديث البيانات المتعلقة بالمنافسة التجارية (المدرس، ١٩٩٤).

وبالرغم من أن انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) سيساهم في دفع عمليات تدويل الاقتصاد العالمي وعولمة التجارة، الاّ ان هنالك بعض الحقائق والملاحظات التي قد تترك آثار سلبية على الآداء الراهن للنظام الجديد للتجارة الدولية، من أهمها نذكر:

- أن التطورات الحاصلة على النظام التجاري العالمي تتسم بكونها تطورات تدريجية، وأن انشاء منظمة التجارة العالمية لا يعني أن العالم سيشهد فورا تحرر كامل في العلاقات والمعاملات التجارية، اذ ان الانفتاح المرتقب لأسواق العالم وبدء عصر التجارة الحره بين دول العالم يتطلب عدم الابقاء على وجود اتفاقيات تجارية لتحرير جزئي وتحويل مثل هذه الاتفاقيات الى تحرير شامل. ومن أبرز الاتفاقيات التي لم تشتمل على تحرير شامل وكلي نذكر الاتفاقية الزراعية حيث استثنت الاسماك ومنتجاتها. وان مثل هذه الاتفاقية وغيرها سوف تظل خاضعة لاتفاقيات جماعية لا تطبق مبدأ معاملة الدولة الاكثر رعاية إلا على الدول المشاركة فيها.

- لقد نصت العديد من الاتفاقيات الدولية التجارية على التحرير المتزايد للتجارة بين الدول، الاّ ان ممارسات بعض الدول لم تكن دائما منسجمة مع روح النص. فالسلوك الفعلي للدول الصناعية الكبرى على سبيل المثال لم يكن دائما منسجما مع الاتفاقات التي اسفرت عنها جولات المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. ويتضح ذلك من خلال ما ذكرته مجلة الايكونومست (Economist) بأن الاتجاهات الحمائية في أوروبا وأمريكا هي التي جعلت مفاوضات الاورغواي المنبثقة عن (الغات) تمتد الى سبع سنوات. ومن المرتقب ان نتوقع استمرار مثل هذا التوجه من الحمائية في التنامي لدى الدول الصناعية، وذلك لعدة اسباب أهمها على الاطلاق تزايد معدلات البطالة في الدول الصناعية مما يدفع بالدول الصناعية الكبرى الى اتخاذ اجراءات حمائية من أجل رفع مستويات التوظيف. وربما كان البحث عن حل لهذه المشكلة هو السبب في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تكوين عدد من التجمعات الاقليمية الجديدة وكذلك السعي لتكوين تكتلات تجارية مستقبلية منها التكتل الذي سيجمع نصف الكره الغربي (الامريكيتان) وتكتل آخر أوسع يتكون من الاتحاد الاوروبي على صعيد غرب اوروبا وشرقها.

- ان جولة اوروغواي التي انبثق عنها الاتفاق الدولي بشأن ايجاد نظام جديد للتجارة قد استجابت لمطالب الدول المتقدمة فيما لم تستجب لمطالب الدول النامية. وقد تمثل ذلك في فشل البلدان النامية بادراج العديد من القضايا ذات الاولوية بالنسبة لها في جدول أعمال جولة اوروغواي والتي من أهمها نذكر: التجارة والتصحيح الهيكلي، مشكلات التجارة في منتجات التقنية العالمية، الربط بين التجارة ومشكلات التمويل، السلع الاولية وتدهور معدلات تبادلها بالنسبة للسلع المصنعة، التحرير المالي.....الخ.

- لقد تبين من خلال الدراسات التي أجريت حول تقديرات الزيادة المتوقعة في الدخل العالمي نتيجة لتحرير التجارة من هم الرابحون والخاسرون من هذا النظام العالمي الجديد للتجارة. فوفقا لأعلى التقديرات لهذه الدراسات فان الدول النامية مجتمعة لن تحصل إلا على (١٧%) من الزيادة المقدرة على الدخل العالمي، وفي المقابل فان المكاسب لن تتوزع بالتساوي على الكاسبين سواء في الدول الغنية او الدول الفقيرة، حيث ستذهب أكبر المكاسب الى الاتحاد الاوروبي (٢ر٤٤%) ثم الى الولايات المتحدة الامريكية (٢ر٢٦%) ثم اليابان (٤ر١٩%) ثم المتبقي (٢ر١٠%) مناصفة الى كل من بقية دول غرب اوروبا من جهة وكندا واستراليا ونيوزلنده من جهة اخرى. وعلى صعيد الدول النامية يأتي في مقدمة الكاسبين الصين ودول شرق آسيا مرتفعة الدخل (العيسوي، ١٩٩٥).

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يستند على كونية الدولة وتدويل الراسمالية، يتميز اضافة الى التدويل الاقتصادي والتحول في التجارة من الدولية الى العالمية، يتميز بالنزوع نحو تكوين تكتلات عملاقة الحجم أو ديناصورية كما يطلق عليها البعض، تختصر المسافات الفاصلة بين القارات، وتتجاوز صبغة التعاون الاقليمي والجوار الجغرافي كاساس لاندماجها (العيسوي، ١٩٩٥). وتبدو الملامح الاولية لهذه التكتلات "الديناصورية" من خلال عدة وقائع نذكر من أهمها المحاولة الامريكية لإحتضان ثمانية عشر دولة عضو في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

منتـــدى دول منطقـــة آسيـــا والمحيـــط الهـــادي (Asian Pacific Economic Commission (APEC)) في منطقة تجارة حره بحلول عام (٢٠٢٠) (جورجيسيان، ١٩٩٣). وتكمن أهمية اعادة ترتيب الاولويات الامريكية في المنطقة الآسيوية لأهمية الاسواق الآسيوية والتي يطلق عليها البعض "مركز جديد لجاذبية الاقتصاد العالمي"، اذ أن مجمـــوع التجـارة الامريكية مع شرق آسيا لعام (١٩٩٢) بلغ (٣٢٨) مليار دولار مقارنـــة مـــع (٢٦٨) مليـار دولار مع كندا والمكسيك و (١٩٧) مليار دولار مع دول المجموعة الاوروبية(جورجيســيان، ١٩٩٣). أما التكتل العملاق الآخر فيتمثل في مشروع المفوضية الاوروبية الى اقامة منطقة تجارة حره بحلول عام (٢٠١٠) تضم أربعين دولة من الاتحـــاد الاوروبـــي ودول أوروبـــا الشرقية ودول الشرق الاوسط شمال افريقيا المطلة على البحر المتوسط. وتجدر الاشارة هنا بأن العلاقات التنافسية – التعاونية ضمن النظام الدولي الجديد تتجلى بوضوح مع بروز هذين التكتلين لكونهما يضمان دولا تتشابك مصالحها الاقتصادية والمالية. وبما ان النزاع المحتـــم مستقبلا بين التكتلات تحكمه فقط وسائل المنافسة الاقتصادية، فـــان آليـــة فـــض النزاعـــات الاقتصادية سوف تبتعد عن كونها مسؤولية خاصة تقع بين طرفي النزاع، وستصبح مسؤولية فض مثل هذه النزاعات من اختصاص منظمة التجارة العالمية (WTO) كونها المنظمة الدولية صاحبة الاختصاص في هذا الشأن (العيسوي، ١٩٩٥).

ان النظر للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المسارات الراهنة للعمل الاقتصـــادي على الساحة الدولية يبين ان الصيغ والأشكال الأكثر احتمالا في أن تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تقع ضمن الأطر التالية:-

أولا: استمرار تأثير اتفاقية بريتون وودز وزيادة الدور الذي تلعبـــه المؤسســـات الثـــلاث المنبثقة عن اتفاقية بريتون وودز وهي: البنك الدولي للاعمار والتنمية، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (الغات سابقا). وســـتكون العلاقـــات الاقتصاديـــة الدولية مؤسسة على قاعدة اتفاقية بريتون وودز والمثلث المؤسسي الذي انبثق عنها (Morici, 1996).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: أن تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية اتفاقيات ثنائية تضع أسس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول، على أن لا تتعارض مثل هذه الاتفاقات مع روح الفلسفة الاقتصادية الجديدة التي ينطوي على أساسها النظام الاقتصادي الدولي الجديد (Lincoln, 1994).

ثالثا: أن تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية تكتلات اقتصادية على ان تتشكل هذه التكتلات على نحو يضمن من خلاله تحقيق مبدأ التوازن الاقتصادي الدولي بحيث يجمع التكتل الواحد دول قوية اقتصاديا مع دول أخرى نامية أو أقل تطورا. وستكون هذه التكتلات الاقتصادية هي الفيصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقائمة على أسس متفق عليها كالتعاون والشراكه أو على أساس الأسواق ومناطق التجارة الحرة (Hormats, 1994).

ان النجاح الذي تحقق حتى الان في مجال إرساء قواعد النظام الاقتصادي الدولي الجديد وبالأخص في مجال تدويل الاقتصاد العالمي هو نجاح للعملية الاقتصادية في صراعها مع العملية السياسية بشأن السيطرة على مسار العلاقات الدولية بوجه عام. ولعل من ابرز نتائج انتصار العملية الاقتصادية في صراعها مع العملية السياسية نذكر اتجاه العملية السياسية للتكيف مع متطلبات العملية الاقتصادية(Krugman, 1994). ومما ساهم في ذلك اتجاه العملية الاقتصادية الى التلاعب في مسار العملية السياسية وذلك من خلال امتلاك أهم الوسائل الاعلامية القادرة على اعادة صياغة وتوجيه مواقف الرأي العام بما يتلاءم مع أهداف العملية الاقتصادية، وتحويل هذه الوسائل الاعلامية في معظم الاحيان الى شركات تجارية متخصصة لنشر فكر وترويج قيم المسيطرين على نواحي الحياة الاقتصادية (العيسوي، ١٩٩٥). وبما أن صلب العملية الاقتصادية الراسمالية ينصب في تحقيق أعلى معدلات للربح دون اعتبار حقيقي للصالح العام، فقد جاء النجاح الذي حققته الرأسمالية الغربية على حساب البعد الاجتماعي حيث تراكمت مشاكل عدة أهمها على الاطلاق ارتفاع معدلات البطالة واتساع الفجوة بين طبقات المجتمع وبالاخص بين الطبقة الغنية والفقيرة. كل ذلك أجبر العملية السياسية على توجيه المزيد من الاهتمام للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحلية على حساب القضايا السياسية الداخلية والدولية، وبالتالي اتجهت العملية السياسية لتتكيف مع متطلبات العملية الاقتصادية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبغض النظر عن جميع المعضلات والسلبيات المرافقة لعملية ارساء قواعد النظـــام الاقتصادي الدولي الجديد، فإنها لن تقف عثرة أمام القوى الفاعلة في تحقيق حلمهم المنشـــود في تحويل العالم ضمن معطيات النظام الدولي الجديد الى قرية عالمية (Global Village) تاخذ من العلم والتكنولوجيا الاساس في رفد معدلات التقدم الاقتصادي الدولي ككل، وتستبعد العامل العسكري لكونه يشكل معضلة أمام تحقيق المنفعة الاقتصادية الدولية ويضعف مـــن إمكانيـــة تنفيذ مبدأ التعاون والتبادل الدولي بين دول المنظومة الدولية. وبهذا الشأن، بدأ يتبلور اتجـــاه لدى الدول الكبرى يعتبر أن قيام أي دولة داخل المنظومة الدولية بعرقلة تطور النظام الدولي الاقتصادي الجديد لصالح منافع سياسية خاصة وليست عامة هو عمليا اعتداء علـــى الامـــن الاقتصادي من منظور دولي. وان مثل هذه الممارسة ستزيد من الاستقطاب العـــالمي ومـــا سيرافقه من ثورات وتدخلات عسكرية، الامر الذي سيؤدي الى تحقيق نوع من النظام العالمي العسكري مترافق مع النظام الدولي الاقتصادي الجديد القائم على النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي(البعاج، ١٩٩٤).

ان مستقبل النظام الاقتصادي الدولي الجديد يعتمد على مدى امكانية القـــوى الفاعلـــة الرئيسية في ارساء قواعد هذا النظام وبالأخص في مجال تدويل الاقتصاد العـــالمي. وبنـــاء على ذلك، فان المسار المرتقب لتطور الاقتصاد العالمي في ظل المعطيات والوقائع الراهنـــة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد تقع ضمن مصفوفة التشاؤم والتفاؤل التالية (النجار، ١٩٩٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــــدول رقم (٣-١)

المسار المرتقب لتطور الاقتصاد العالمي ضمن مصفوفة التشاؤم والتفاؤل

القطاعات الرئيسية	التشاؤم	التفاؤل
أولا: التجارة العالمية	– حروب تجارية بين الدول وفيما بين التكتلات الاقتصادية – تدهور معـــدلات النمـــو فـــي التجارة العالمية – انهيار المفاوضـــات التجاريـــة الثنائية والدولية – تراجـــع أداء منظمـــة التجـــارة العالمية	– اســتقرار وارتقــاء للعلاقـــات التعاونية التجارية الدولية – تزايد معدلات النمو في التجارة العالمية – تزايد عدد الاتفاقات التجاريـــة الثنائية والدولية – كفـــاءة الأداء العـــام لمنظمـــة التجارة العالمية
ثانيا: الاستثمار الدولي	– تناقص معدلات الاســـتثمارات الخارجية الدولية داخل أقاليم الدول النامية – تزايد معـــدلات تدفـــق رؤوس الأموال الخاصة من الدول النامية الى الدول الصناعية المتطورة	– تزايد معـــدلات الاســـتثمارات الخارجية الدولية المباشرة – تزايد نصيب الدول النامية مـــن الاستثمار الدولي بسبب اســـتقرار مناخ الاستثمار وتراجع المخـــاطر السياسية للاستثمار
ثالثا: التمويل الدولي	– ارتفـــاع مخـــاطر مســـاهمة المؤسسات الماليـــة الدوليـــة فـــي تمويل المشاريع الاستثمارية – زيادة عبء المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية – توجه التمويل الدولي الى تغطية نفقات الاستثمارات الدولية الخاصة بدول العالم الصناعي	– ارتفـــاع معـــدل مســـاهمة المؤسسات الماليـــة الدوليـــة فـــي تمويل المشاريع والاستثمارات – تـــؤدي برامـــج التصحيـــح الاقتصادي الـــى تخفيـــف عـــبء المديونية الخارجيـــة فـــي الـــدول النامية – تؤدي التشابكـــات الاقتصاديـــة الدولية الى زيادة معدلات التمويل الدولي
رابعا: الصناعة	– فشل السياسات الصناعية فـــي رفد معدلات النمـــو الاقتصـــادي الدولي – غياب التعاون والتنسيق بشـــان وضع استراتيجية دولية للصناعة – تفاقم مشكلـــة الركـــود داخـــل القطاعات الصناعية ذات التقنيـــة البسيطة	– تساهم السياسات الصناعية فـــي تحقيق استقرار لمناخ الاســـتثمار الدولي – يؤدي التعاون والتنسيق الدولي بشان السياسات الصناعيـــة الـــى تحقيق نقلة موضوعية في مجـــال التحديث الصناعي والـــى إعـــادة توزيع الصناعات بما يتلاءم مـــع المستوى التقني للدول
خامسا: التكنولوجيا	– تعقد المنافسة التكنولوجية – صعوبة التبادل التقني – صعوبة توفير التقنية اللازمـــة للدول النامية	– انسياب وتدفق التقنية بين الدول – التوجه نحو المزيد من التعاون والتبادل التقني بين الدول – انخفاض تكلفة تطوير التقنية

المصدر: النجار، د. فريد، ١٩٩٤، انتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجارة العالميـــة، **إجتماع الخبراء العرب**، القاهرة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣-١-٣ البعد التقنـــــي

ان البعد التقني للنظام الدولي الجديد يتمثل بالثورة العلمية والتكنولوجية التـــي تعتـــبر حجر الاساس للرأسمالية المعاصرة التي تعتمد بشكل جوهري على تطوير قوى الانتاج استنادا الى العلم والتكنولوجيا(Harrison, 1992). فقد تطورت القوى الانتاجية عبر ثلاثـــة عصـــور اقترنت بثلاثة ثورات: الثورة الاولى هي ثورة العصر الحجري الجديد التي أدت الى بـــروز المجتمع الطبقي، أما الثورة الثانية فهي الثورة الصناعية التي ارتقت بالصناعة مـــن مرحلـــة الصناعة اليدوية والحرفية الى مرحلة الصناعة وفقا لخطوط الانتاج، وقد كان لهذه الثـــورة الدور الاكبر في ظهور المجتمع الرأسمالي ومن ثم تطويره (مرسى، ١٩٩٠). أمـــا الثـــورة الثالثة فهي "الثورة العلمية والتكنولوجية التي جعلت من العلم نفسه قـــوة انتاجيـــة مبـــاشرة. فجوهر العملية التي تجري الان هو ان العلم بعد ان أحطنا بخصائصه النوعيـــة الكيفيـــة قـــد أصبح يندمج اندماجا عضويا في عملية الانتاج المادية. ومن ثم فانه صار يوسع هذا الانتاج بشدة من حيث محتواه، بينما صار هو نفسه عملية اقتصادية بحته.... فالعلم اصبح يعجـــل من معدل النمو ويزيد من كفاءة الانتاجية، ويساعد على توسيع الانتاج في مواد جديدة نصف مصنوعة أو خام، ويشجع على ادخال اساليب انتاج جديدة متقدمة، ويساهم في زيـــادة عـــدد الكوادر الهندسية والفنية. ومن هنا كان النصيب المتزايد للبحث والتصميم في مجموع العملية الانتاجية. واصبح العنصر الاكثر ثورية في هذه العملية هو البحث العلمي نفسه الذي يصبح الوسيلة الفعالة لزيادة الانتاج، وتصبح نتائج البحوث العلمية هي الاساس لادخـــال منتجـــات جديدة وعمليات انتاجية جديدة (مرسى، ١٩٩٠).

وبما أن النظام الدولي الجديد يعمل على الاستبعاد التدريجي للبعد العسكري ويعطـــي الزخم للبعدين الاقتصادي والتقني بديلا عن البعد العسكري في تحديد دور ومكانة الاطـــراف الدولية الفاعلة، فلا بد بالتالي أن نتوقع استمرار العلاقة التنافسية في المجال التقني فيما بيـــن المراكز الرأسمالية الرئيسية. وقد أكد بروفسور الاقتصـــاد السياســـي المعـــرف (Lester Thurow) في كتابه (Head to Head) على أن المنافسة التقنية للقرن القادم ســـتكون لســـبعة أنماط من الصناعات تعتمد كلها على الفكر والجهد الذهني اللذين سيصبحان البديل المنطقـــي والحتمي للقوة البدنية والجهد العضلي، أما هذه الصناعات السبع فهي:

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعات الميكروالكترونية (Microelectronics)، الكمبيوتر وبرامجه (Computers Plus Software)، الاتصالات السلكية واللاسلكية (Telecommunications)، الطيران المدني (Civil Aviation)، الانسان الالي وصناعة الماكنات والادوات (Robots Plus Machine Tools)، التكنولوجيا البيولوجية (Biotechnology) وأخيرا خلق المواد البديلة (New Materials Industries) (Thurow, 1992).

ان جميع هذه الصناعات السبع الرئيسية للقرن القادم تعد من ضمن انجازات الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعيد الان تشكيل وجه الحياة في كافة أرجاء العالم الراسمالي. وبالتحديد هنالك ثلاثة ثورات تقنية مختلفة تعني بتطوير الأبحاث العلمية الخاصة بهذه الصناعات، وفيما يلي عرض موجز لهذه الثورات التقنية.

أولا: ثورة تكنولوجيا المعلومات

لقد ظهرت تكنولوجيا المعلومات بفعل ما تم من تطوير على ظاهرة الاوتوماتية (التشغيل الذاتي) في معالجة المعلومات ومن ثم ما آلت اليه عملية الاندماج التدريجي أو الاقتران بين نوعين من التقنية هما تقنية الاتصالات الجديدة وتقنية أجهزة الكمبيوتر حتى بات من المستحيل أن يتم تحديد أين تتوقف الاتصالات وأين تبدأ أعمال الكمبيوتر (رستون، ١٩٩٤). فعلى سبيل المثال عملت تقنيات الاقمار الصناعية على ربط العالم من خلال بنية تحتية الكترونية تنتقل من خلالها وبسرعة الضوء كافة البيانات الدولية من سياسية واقتصادية وعلمية وتجارية ومالية ..الخ. ومع تلاقي تقنية الاتصالات مع التقنية المتجددة للكمبيوتر أصبح من الممكن قيام المهتمين من أفراد وحكومات بتخزين ومعالجة ونقل المعلومات عبر عدد لا يحصى من شبكات الكمبيوتر الموزعة في أنحاء العالم (رستون، ١٩٩٤).

ويندرج تحت ثورة تكنولوجيا المعلومات عدة مجالات لعل من ابرزها صناعة المعلومات التي تعتمد عليها عدة صناعات هامة مثل: الصناعات الميكروالكترونية، صناعة الاسلحة، الطيران النفاث...الخ. وتتميز صناعة المعلومات بكونها صناعة كثيفة العلم وكثيفة رأس المال وتمثل درجة عالية من تدويل رأس المال لما تتمتع به من مزايا غير عادية من لا مركزية ولا محلية انتاج (مرسى، ١٩٩٠). هذا وقد شهدت صناعة المعلومات خلال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السنوات الاخيرة منافسة عالية جدا فيما بين الدول الكبرى لغاية السيطرة على التكنولوجيات الحديثة (Drucker, 1994). ويرى بعض المختصين أن ذلك من شأنه أن يؤدي الى اعادة لتوزيع العمل الدولي على نحو يتم من خلاله استبعاد عدد كبير من الدول من دائرة المجتمع المعلومي لتصبح دولا تتسم بالتبعية المعلومية. وبهذا الصدد اشار (ولتر رستون) في كتابه (أفول السيادة) بأن ثورة المعلومات قد اصبحت تشكل تهديدا عميقا لبنى القوى في العالم بحيث أن القوى التي تقوم ثورة المعلومات على أساسها ستلعب دورا مؤثرا على ميزان القوى الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فيرى الكاتب بأن ثورة المعلومات قد أحدثت تغيرات عميقة على مفهوم السيادة بعد أن أصبحت المعلومات وبفضل التقنيات الحديثة تتحرك عبر الحدود الوطنية لمعظم الدول كما لو أن هذه الحدود غير موجودة (رستون، ١٩٩٤).

ثانيا: ثورة التكنولوجيا البيولوجية

لقد بدأت ثورة التكنولوجيا البيولوجية منذ الاف السنين عندما اكتشف الانسان امكانية استغلال النشاط البيولوجي الطبيعي للبكتيريا والخمائر في صناعة بعض المواد الغذائية كالخبز والجبن والبيرة..الخ(مرسى، ١٩٩٠). ومن ثم تطورت ثورة التكنولوجيا البيولوجية عبر ثلاثة مراحل اساسية هي: مرحلة البيولوجيا الخلوية (Cellular Biology) التي اهتمت بدراسة العلاقات داخل الخلية وفيما بين الخلايا وذلك من أجل فهم الكيفية التي تعمل بها الخلية وآلية الاختلاف بين الخلايا وتأثير ذلك على صحة الانسان، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة البيولوجيا الجزئية (Molecular Biology) التي تم من خلالها تأسيس علم يحاول فهم آليات الحياة على مستوى الجزيئات والتفاعل بينها (البقصمي، ١٩٩٥). أما المرحلة الثالثة والأهم فهم مرحلة الهندسة الوراثية (Genetic-Engineering) التي تعمل على أساس اعادة هيكلة الجينات التي تحمل الصفات الوراثية في الكائنات الحية (مرسى، ١٩٩٠). وتعتمد الهندسة الوراثية على مجموعة من التجارب العلمية التي تجري الان في المختبرات وتثير الرعب في المجتمع الدولي حيث تقوم هذه التجارب على التحكم بالجينات (Genetic Manipulation) والاستنساخ الحيوي (Cloning) واعادة تركيب الحمض الريبي (Re-Combinant-DNA) أي اعادة تركيب الحمض الريبي المنقوص الاوكسجين الذي يحمل الصفات الوراثية للكائنات الحية (البقصمي، ١٩٩٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان صناعة الهندسة الوراثية القائمة على علم احياء الخلية في النبات والحيوان صارت توصف بكونها اكبر صناعة للنمو في هذا القرن، اذ ان المعرفة في هذا المجال أخذت تتضاعف كل (٢٤) شهرا، وفي كل مرة استطاعت هذه الصناعة الكشف عن اختراعات مذهلة في مجال الانتاج الحيواني والزراعي وكذلك في مجال الطب والصيدلة وبعض المنتجات الصناعية كالمطاط والبلاستيك والاسمدة والمبيدات الحشرية..الخ(مرسى، ١٩٩٠). هذا ويؤكد الخبراء بأنه بحلول العقد القادم ستستبدل منتجات غذائية من انجازات التكنولوجيا الحيوية ما نسبته (٨٠%) من المنتجات الغذائية الراهنة، كما ويتوقعون أن تمتد التكنولوجيا الحيوية لتشمل مجالات اخرى من أهمها توليد الطاقة واستحداث أنواع وقود بديلة، فضلا عن الاستخراج والاستخدام الرشيد للمواد والطاقة (مرسى، ١٩٩٠).

ولعل من ابرز الانجازات المرتقبة للهندسة الوراثية هي وصول العلماء الى تطبيق تكنيك الاستنساخ الحيوي على الانسان بحيث يتم ايجاد نسخ طبق الاصل لأي انسان على وجه الارض. وقد بدا علماء الهندسة الوراثية اجراء تجاربهم بشان التحكم في الجهاز الوراثي للانسان وبالتالي امكانية برمجة الجنس البشري وفق تصميمات موضوعة سلفا (البقصمي، ١٩٩٥). وبهذا الخصوص تتسابق الدول المتقدمة في مجال الهندسة الوراثية تحت شعار "اعادة اينشتاين الى الحياة"(البقصمي، ١٩٩٥). وان الدول التي ستتفوق في هذا المجال ستتاح لها الفرصة في توفير قوة بشرية مستقبلية تحمل صفات خارقة مما سيؤهلها على احراز نجاحات هائلة وتفوق تقني في مجالات مختلفة.

ثالثا: ثورة تكنولوجيا المواد

ان ثورة تكنولوجيا المواد والتي تعرف كذلك بتقنية خلق المواد البديلة (New Material Industries) هي ثورة كيماوية وبتروكيماوية تعمل على تطوير سبل تصنيع مواد جديدة بدلا من المواد الطبيعية الناضبة او المحدودة (مرسى، ١٩٩٠).

فمع ظهور تكنولوجيا المواد نضبت الميزة التنافسية التي كانت تتمتع بها الدول التي تمتاز بوفرة مصادرها الطبيعية في حين ارتفعت هذه الميزة للدول التي تقوم على تطوير تقنيات خلق المواد البديلة (Thurow, 1992). فقد اصبح من الممكن بفعل هذه التقنيات

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استخدام كميات بسيطة من الخامات لأغراض تصنيع مواد جديدة. فالحديد مثلا كان يظن في الماضي بان لا يوجد هنالك سبيل لتطوير استغلاله، الا انه ومع التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المواد أصبح الحديد يدخل في تصنيع مواد جديدة عالية الجودة والمقاومة كالصلب والالمنيوم وغيرها (مرسى، ١٩٩٠). وبهذا الصدد تحدث بروفسور الاقتصاد السياسي المعروف (Lester Thurow) في كتابه (Head to Head) بأن العقد الواحد والعشرون سيشهد تغييرات جذرية على موضوع الخامات والمصادر الطبيعية وذلك بفعل التطورات التي تشهدها تقنية خلق المواد البديلة. فيؤكد الكاتب بان نقص الخامات والمصادر الطبيعية لدى بعض الدول الراسمالية الغنية والمتقدمة سيكون بمثابة ميزة نسبية، اذ ان مثل هذا الوضع سيحث هذه الدول على توفير المزيد من المخصصات اللازمة لرفد موضوع البحث والتطوير في مجال تقنية المواد البديلة (Thurow, 1992). كل ذلك من شانه أن يعمل في المستقبل القريب على جعل الخامات والمصادر الطبيعية تحتل موقعا هامشيا في صلب المعادلة التنافسية المستقبلية.

أما عن أهم النتائج التي حققتها ثورة تكنولوجيا المواد وما آلت اليه من احداث تغيرات جوهرية في السوق العالمي. نذكر:

- ان حجم المواد الخام المطلوبة لانتاج وحدة من معظم المنتجات الصناعية اصبحت لا تتجاوز ما نسبته (٢٠%) مما كان مطلوبا عام (١٩٠٠). فعلى سبيل المثال استهلكت اليابان عام (١٩٨٤) ما نسبته (٦٠%) من المواد الخام التي استهلكتها عام (١٩٧٣) لانتاج الكمية نفسها من المنتجات الصناعية.

- بدأت عملية الانتاج الصناعي وبفضل تقنيات المواد البديلة تبتعد عن استخدام المواد الثقيلة وخصوصا في الصناعات المتقدمة تقنيا، فعلى سبيل المثال تدخلت تكنولوجيا المواد البديلة في صناعة هياكل الطائرات لغاية تخفيض وزن الطائرة، اذ أن كل كيلوغرام أقل في وزن الطائرة يعمل على توفير (١٢٠) لترا من الوقود في السنة، أي حوالي (١٥) برميلا في حياة الطائرة.

- تطورت صناعة اشباه الموصلات بفضل تقنيات المواد البديلة اذ اصبحت متناهية الصغر ولا تمثل الخامات المستخدمة في تصنيعها أكثر من (٢%) من التكلفة الكلية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لانتاجها. وكذلك الامر بالنسبة للالياف الزجاجية التي بدأت تحل مكان الاسلاك النحاسية المستخدمة في شبكات الاتصال، اذ ان انتاج (١٠٠) رطل من الالياف الزجاجية يتطلب أقل من (٥%) من الطاقة الضرورية لانتاج نفس الكمية من الاسلاك النحاسية، علاوة على أن (١٠٠) رطل من الالياف الزجاجية كافية لتوصل عدد مماثل من المكالمات الهاتفية التي تحتاج الى ما يزيد عن (٣٠٠) رطل من الاسلاك النحاسية (مرسى، ١٩٩٠).

وبعد هذه اللمحة الموجزة لأبعاد الثورة العلمية والتكنولوجية التي تعيد الان تشكيل وجه الحياة في كافة أرجاء المعمورة وبالأخص في العالم الرأسمالي، فان ما يهم الباحثة تناوله تحت هذا البند للوفاء بأغراض الدراسة هو عملية المقارنة فيما بين المراكز الراسمالية الرئيسية (موضع البحث) لمعرفة الاطراف الاكثر قدرة من غيرها على تبوء المراكز التقدمية من الناحية التقنية. وبما ان المقارنة بين المراكز الراسمالية الرئيسية (موضع البحث) بشان انجازات كل منها التقنية تعد أمرا علميا بحتا وتخرج بالتالي عن نطاق هذا البحث، فان الباحثة رأت بأن تستعين بالمؤشر الذي يعتمده معظم المحللين الاقتصاديين والسياسيين بهذا الصدد وهو عامل الانفاق الخاص بموضوع البحث والتطوير ((Research & Development (R&D)). وبهذا الصدد أصدر منتدى الاقتصاد الدولي ((World Economic Forum (WEF)) تقريرا يعتبر من أهم التقارير الاحصائية الدولية الصادرة خلال عام (١٩٩٥) حيث تناول التقرير المقارنة بين المقومات التنافسية لدول العالم في ثمان مجالات مختلفة من ضمنها كان مجال العلم والتكنولوجيا (World Economic Forum, 1995).

ففي مجال العلم والتكنولوجيا اعتمد التقرير معايير خاصة وصنف على أساسها أداء الدول العلمي والتكنولوجي. ويوضح الجدول رقم (٣-٢) المرتبة التي احتلها كل مركز من المراكز الرأسمالية الرئيسية (موضع البحث) وفقا لبعض المعايير التي اختارتها الباحثة من هذا التقرير والتي تعكس الأداء العلمي والتكنولوجي لهذه المراكز لعام (١٩٩٥).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣-٢)

معايير للأداء العلمي والتكنولوجـــي

المعيـــــار	المراكز الرأسمالية الرئيسية	المرتبـــــة *
الإنفاق الحكومـــي الإجمـــالي على البحث والتطوير (R&D)	الولايات المتحدة الأمريكية	١
	اليابـــان	٢
	الاتحاد الأوروبي	٣
الإنفاق الخاص على البحـــث والتطوير (R&D)	الولايات المتحدة الأمريكية	٢
	اليابـــان	١
	الاتحاد الأوروبي	٣
الاســـتراتيجيات التقنيـــة للشركات	الولايات المتحدة الأمريكية	٢
	اليابـــان	١
	الاتحاد الأوروبي	٣
البحـــث والتطويـــر داخـــل الصناعات الســـبع الرئيســـية للقرن القادم	الولايات المتحدة الأمريكية	٣
	اليابـــان	١
	الاتحاد الأوروبي	٢
اجمالي المخصصات المالية لرفد تقنيات الانتاج	الولايات المتحدة الأمريكية	٣
	اليابـــان	١
	الاتحاد الأوروبي	٢

• المرتبة للاتحاد الأوروبي وضعت هنا مقارنة بتلك المراتب التي احتلتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

المصدر: World Economic Forum, The World Competitiveness Report, 15th edition, Geneva, 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تطرق التقرير الى بيان تطور الآداء العلمي والتكنولوجي للدول في العـــالم. ويوضـــح الجدول رقك (٣-٣) المرتبة التي احتلها المراكز الراسمالية الرئيسية (موضع البحث) للأعوام الممتدة من عام (١٩٩١) حتى عام (١٩٩٥).

جـــــدول رقم (٣-٣)

مرتبة المراكز الرأسمالية الرئيسية بالنسبة لتطور الآداء العلمي والتكنولوجي

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢	٣	٢	٢	١
اليابان	١	١	١	١	٢
الاتحاد الأوروبي	٣	٢	٣	٣	٣
* المرتبة للاتحاد الأوروبي ضعت هنا مقارنة بتلك المراتب التي احتلتها كل مـــن الولايـــات المتحدة الأمريكية واليابان					
المصدر: World Economic Forum, The World Competitiveness Report, 15th edition, Geneva, 1995					

لقد صنف التقرير الولايات المتحدة الامريكية باستحواذها على المرتبة الاولـــى لعـــام (١٩٩٥) في حيث ان مرتبتها للاعوام الممتدة من عام (١٩٩١) حتى عـــام (١٩٩٤) كـــانت الثانية ما عدا عام (١٩٩٢) حيث انخفض أداؤها لتحتل بالتالي المرتبة الثالثة (كما هو موضح في الجدول رقم (٣-٣). أما اليابان فقد انخفضت مرتبتها العلمية والتكنولوجية مـــن المرتبـــة الاولى التي احتلتها على الدوام للاعوام الممتدة من عام (١٩٩١) حتى عـــام (١٩٩٤) الـــى المرتبة الثانية عام (١٩٩٥). وبالمقارنة مع المراتب التي احتلتها كل من الولايات المتحـــدة الامريكية واليابان فقد احتل الاتحاد الاوروبي المرتبة الثالثة ما عدا عام (١٩٩٢) حيث احتل الاتحاد الاوروبي المرتبة الثانية.

أما عن المعايير التي تعكس واقع الآداء العلمي والتكنولوجي لقطاع الانتـــاج المدنـــي كمعيار الاستراتيجية التقنية للشركات، ومعيار البحث والتطويـــر داخـــل الصناعـــات الســـبع الرئيسية للقرن القادم ومعيار اجمالي المخصصات المالية لرفد تقنيات الانتاج٠٠الخ، فيوضح

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الجدول رقم (٣-٢) بأن اليابان لا تزال بهذا الخصوص تحتل المرتبة الاولى بين باقي المراكز الرأسمالية الرئيسية لعام (١٩٩٥). وان مثل هذا الواقع يشير بأن التطور التقني لقطاع الانتاج المدني المرتقب من الارجح أن يستمر لصالح اليابان لسنوات عديدة قادمة، اذ ان العامل الزمني هنا سيكون في صالح اليابان لاتمام المزيد من الانجازات في مجال تحديث عمليات التصنيع المدني، اذ لا يمكننا اعتبار قدرة الدولة التي في طور تدعيم مقوماتها التقنية الصناعية كقدرة دولة اليابان التي حققت حتى الان انجازات تقنية متميزة. كما تجدر الاشارة هنا أن هنالك نوعين من الانفاق الخاص بتطوير التقنيات الصناعية، النوع الاول خاص بتطوير التقنيات الخاصة بتحديث عمليات التصنيع (Newprocess Technologies) والنوع الثاني خاص بتطوير التقنيات اللازمة لانتاج سلع جديدة (Newproduct Technologies). فنجد مثلا بأن الشركات الامريكية تنفق ثلثي مواردها المخصصة للانفاق على موضوع البحث والتطوير لغاية تطوير التقنيات اللازمة لانتاج سلع جديدة، أما تطوير التقنيات الخاصة بتحديث عمليات التصنيع فتستحوذ على الثلث الباقي من هذه المخصصات المالية، وبالمقابل نجد ان الشركات اليابانية تخصص العكس تماما (Thurow, 1992).

٣-٢ شكل التكتلات والتحالفات القادمة

بعد ان تناول هذا المبحث آفاق تطور العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد وفق الأبعاد السالفة الذكر، فما هو شكل التكتلات والتحالفات القادمة؟

ان النظام الدولي الجديد سيعمل على ايجاد تكتلات اقتصادية عملاقة بعد ان أضحى للعامل الاقتصادي اليد الطولى في تحديد مكانة الدول الفاعلة ضمنه ودورها على الساحة الدولية. وعن شكل هذه التكتلات، فمن المتوقع ان تتسع قاعدة عضوية التكتلات القائمة حاليا لتشمل دول اخرى عديدة لا سيما تلك الدول التي تقع في النطاق القاري لهذه التكتلات. فعلى مستوى القارة الاوروبية، فمن المرجح ان يتسع التكتل الاقتصادي القائم الان بين دول اوروبا الغربية الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ليشمل باقي دول وسط وشرق اوروبا، اضافة الى ان الاتحاد الاوروبي وبعد التوقيع على اعلان برشلونه عام (١٩٩٥) قد وضع اطار لعلاقات تعاون جديدة مبنية على اساس اتفاقيات للشراكه السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والثقافية والانسانية تربط ما بينه وبين معظم دول حوض المتوسط التي تضم كل من: الاردن، سوريا، لبنان، مصر، تونس، الجزائر، المغرب، فلسطين، تركيا، مالطا، قبرص واسرائيل.

أما على مستوى القارة الامريكية، فمن المرجح ان يتسع التكتل الاقتصـــادي القـائم والمتمثل في اتفاقية منطقة التجارة الحره لشمال أمريكا (النافتا) ليضم بالاضافة الى الولايـات المتحدة الامريكية، كندا والمكسيك جميع دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

أما على مستوى القارة الاسيوية في جزءها الجنوب شرقي، فمن المتوقـع ان تتسـع قاعدة عضوية اتحاد دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) لتضم كل من تايوان، كوريـا وهونـغ كونغ بالاضافة الى اعضاء الاتحاد الاصليين وهم: اندونيسيا، الفلبين، ســنغافوره، ماليزيـا، بروناي وتايلاند.

يبقى السؤال هنا، ماذا عن كل من الدول التالية: اليابان، الصين وروسيا؟

ان ما كنا أشرنا اليه أعلاه، ما هو الا تصور واقعي ومنطقي بشأن الكيفية التي سـتتم من خلالها توسيع قاعدة عضوية التكتلات الاقتصادية القائمة لتعطيّ نوع من التوازن فيما بين القوى الاقتصادية على المستوى الاقليمي او القاري. الا أن الانتقال الى الحديث عن مستقبل التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي فيعتمد بشكل كبير على معرفة شكـل التكتـلات الاقتصادية المستقبلية التي ستضم كل من اليابان، الصين وروسيا.

ولعل بوادر تشكيل التكتلات الاقتصادية القادمة على المستوى العالمي قد بدأت تتضح بشكل كبير مع نشوء منظمة التعاون الاقتصادي لدول آســيا والمحيـط الـهادي المعروفـة اختصارا باسم (الابيك). ان هذه المنظمة تضم سبع عشرة دولة موزعة على ثلاث قـارات، وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك، استراليا، نيوزيلنـدا، الصيـن، اليابان، هونغ كونغ، غينيا الجديدة، تايوان، بروناي، ماليزيا، اندونيسيا، ســنغافوره، الفلبيـن، كوريا وتايلاند. كما هو واضح من تركيب عضوية المنظمة بأنها تضم أكبر ثلاث اقتصاديات دول في العالم: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان والصين. كما أن هذه المنظمة تدمج فـي عضويتها تكتلين اقتصاديين هما (النافتا) و (الاسيان). وتمثل هذه المنظمـة بدورهـا نحـو (٤٠%) من التجارة العالمية وسوقا ضخمة يصل الى عدد يزيد عن ملياري مستهلك.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ان ظهور تكتل (الابيك) يعتبر حدثا عالميا لا يستهان به، اذ أنه بلا منـــازع أصبـــح يعتبر اكبر تكتل اقتصادي على المستوى العالمي. ولتحقيق مبدأ التوازن الاقتصادي العالمي، لا بد ان نتوقع نشوء تكتل اقتصادي عالمي يوازي هذا التكتل، ومن الاغلب ان يتشكل هـــذا التكتل الثاني ليشمل روسيا مع رابطة الدول المستقلة (الكمونولث) والتكتل الاقتصادي القـــائم الان بين دول الاتحاد الأوروبي قابل للتوسع – كما ذكرنا سابقا– ليشمل كافة الدول الاوروبية ومعظم دول حوض البحر المتوسط. ان مثل هذا التكتل هو الوحيد القادر أن يوازي نوعا ما تكتل (الابيك) وبالتالي يحقق مبدأ توازن القوى الاقتصادية على المستوى العالمي.

أما عن مستقبل التحالفات السياسية والأمنية، ففي ظل التحولات العالمية المعـــاصرة بات الحديث عن تحالفات عسكرية تقليدية أمر غير وارد وبالأخص بعد زوال حلف وارســـو وبقاء حلف الناتو الذي من المرتقب ان نشهد توسع كبير لقاعدة عضويته في غضون السنوات القليلة القادمة. فالولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت رسميا عن موافقتها على انضمام روسيا الى حلف الناتو خلال عام (١٩٩٧)، كما أن دول الاتحاد الاوروبي ترغب انضمام دول شرق ووسط اوروبا الى حلف الناتو لخلق نوع من التقارب والوحدة والانسجام بين وجـــود الـــدول الاوروبية أعضاء في حلف الناتو وأعضاء كذلك داخل منظمـــة مؤتمـــر الامـــن والتعـــاون الاوروبي. ان توسع قاعدة حلف الناتو لتضم بجانب الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي كل من روسيا ودول شرق ووسط اوروبا، يعني ضمنيا أننا نتكلـــم عـــن ائتـــلاف سياسي دولي اكثر منه حلف عسكري تقليدي، بحيث يتميز مثل هذا الائتلاف السياسي الممتـــد عبر القارتين الاوروبية والامريكية نوع من التوازن والقوة لمواجهة أية احتمالات مســـتقبلية لنزوع الصين أو غيرها الى استخدام قوتها النووية. ومع ان مثل هذا الاحتمال لا يتلائم مـــع المعطيات الدولية الراهنة أو حتى في ظل المبادئ والمفاهيم القائم عليها النظام الدولي الجديد، الا ان انسحاب القوات الأمريكية التدريجي من القارة الآسيوية قد ترك فراغا أمنيا لا بـــد ان تملئه كل من الصين التي تمتلك القوة النووية واليابان التي تملك القدرة العســـكرية والتقنيـــة اللازمة لتطوير هذه القدرة التقليدية إلى قوة نووية واستراتيجية. إننا في صدد توقـــع بـــروز ائتلاف سياسي آخر داخل القارة الآسيوية تمثل كل من الصين واليابان نواته ويمتـــد ليشمـــل عضوية جميع الدول الواقعة في القارة وبالأخص الاقليم الشرق الآسيوي، ومـــن شـــأن هـــذا الائتلاف مع الائتلاف السياسي المشار اليه سابقا ان يعطي التوازن الاستراتيجي والنووي فيما بين الأقطاب الرئيسية للنظام الدولي الجديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الخاتمـــــــــــــــــــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لقد تسببت مجمل المخرجات التي طورتها حيثيات العملية السياسية للنظام ثنائي القطبية السالف في إحداث تحول أساسي في السلوك العام للنظام الدولي تمثل أهمه في انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي وزوال النظام ثنائي القطبية، وبالتالي توجه الدول أو الأطراف الفاعلة إلى إرساء قواعد لنظام دولي جديد بحيث تتفق هذه القواعد مع مجمل المستجدات المحيطة سواء تلك الخاصة بالعامل الاقتصادي والتقني الذي أفرز قوى فاعلة جديدة، أو تلك المستجدات الخاصة بالتحديات والمشاكل التي تواجه جميع الأطراف المكونة للنظام الدولي. فثمة أمور عديدة أضحت تحكم قواعد السلوك الدولي الجديد، ففي السابق وفي سياق الترتيب الدولي الذي فرضته العملية السياسية للنظام الدولي السالف، كانت القدرة العسكرية المجردة تعتبر أهم عامل في تحديد مكانة الدول الفاعلة على الساحة الدولية، إلا أن ما آلت إليه مرحلة ما بعد الثورة الصناعية على صعيد موجبات التكنولوجيا الحديثة غيرت نوعا ما قواعد السلوك الدولي، إذ أصبح الاستخدام المباشر للقوة العسكرية عملية غير مجدية في ظل معطيات جديدة تعطي العامل الاقتصادي والهيمنة التكنولوجية وزنا اكبر، وتزايدت بالتالي أهمية الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية بطريقة مطردة في صياغة العلاقات الدولية.

ولعل أبرز ما تتميز به حيثيات العملية السياسية للنظام الدولي الجديد، وجود قواعد مشتركة تحكم السلوك الدولي داخل المنظومة الدولية. فقد أصبحت الأيديولوجية الليبرالية الغربية عالمية بمفهومها الواسع، ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة التوحيد والتقارب بين الأيديولوجيات التي كانت قائمة على صراع بين الاشتراكية والرأسمالية. وبما أن النظام الدولي الجديد يعتمد بصلبه على الأيديولوجية الغربية، فقد غدت المراكز الرأسمالية القوى الفاعلة الرئيسية داخل هذا النظام. ويرى العديد من المختصين بان ملامح النظام الدولي الجديد تتجه نحو التعددية القطبية، كون أن هذا النظام يؤمن بالنظام الرأسمالي والديموقراطية، وينشد إلى تدويل الاقتصاد العالمي وعولمة القضايا البشرية، ويرفع مبدأ التعاون والتبادل الدولي، ويعمل على الاستبعاد التدريجي للبعد العسكري، ويعطي الزخم للبعدين الاقتصادي والتقني كبديل للبعد العسكري في تحديد دور ومكانة الدولة على الساحة الدولية، وتشكل المراكز الرأسمالية الرئيسية محور هذه الأقطاب القادمة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن تناول نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولـــي الجديـد، وكيفية تطور هذه العلاقة وفق البعد السياسي والأمني والاقتصادي والتقني، وأثر ذلك علـــى ماهية شكل التكتلات والتحالفات القائمة والمرتقبة، فقد ثبت أن نمط العلاقة التي تحكم المراكز الرأسمالية هي علاقة تنافسية-تعاونية. وما يهم الباحثة في هذه الخاتمة هـــو بيـان التوافـق المستنتج لهذه العلاقة التنافسية-التعاونية مع القواعد السلوكية للعملية السياســية الراهنـة، أو بمعنى آخر الأسس والمبادئ العامة التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد.

على صعيد العلاقة التنافسية فيما بين المراكز الرأسمالية، فقد بدأت مجريات العمليـــة السياسية الراهنة، تعكس بوضوح توجه الأطراف الفاعلة وبالأخص المراكز الرأسمالية نحـــو إيجاد التكتلات الاقتصادية والتحالفات السياسية. وتشير الدلائل الى ان مثل هـــذه التكتـــلات والتحالفات وان كانت تقوم على مبدأ علاقات تنافسية بحتة فيما بينها، إلا أنـــها فـــي النهايـــة محكومة في احترام القواعد والأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الجديـــد، فعلـــى صعيـد التكتلات الاقتصادية تشير الوقائع المحيطة الى ان الاقتصاد العالمي قد دخل مرحلة التوحيـد والتقارب بين الأيديولوجيات التي كانت متنافرة والقائمة علـــى الصـــراع بيـــن الاشتراكيـــة والرأسمالية. كما أصبحت المشاكل الاقتصادية المستعصية عالمية بمفهومها الواسع، وبدأنـــا نشهد وقع الثورة المعلوماتية على زيادة تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية. إن مثـــل هـــذه العلاقات التنافسية الاقتصادية بين التكتلات الاقتصادية لا يمكن لها أن تتجاوز أو أن تعترض ما ينشده النظام الدولي الجديد من التدويل الاقتصادي والعولمـــة. أمـــا بالنســبة للأحـــلاف السياسية، فان طبيعة التحولات العالمية المعاصرة قد بدأت فعلا تغير طبيعة الحلف العسكري التقليدي إلى ائتلاف دولي سياسي له تعبيره العسكري ساعة الضرورة بحيث يكون قائما على قرار دولي جماعي يصدر عن الجهاز التنفيذي للمنظمة العالمية، وذلك حفاظا علـــى مفـــهوم الشرعية الدولية كأحد المفاهيم التي يعتمدها النظام الدولي الجديد.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعلى صعيد العلاقة التعاونية فيما بين المراكز الرأسمالية الرئيسية فهي تأتي متوافقة ومنسجمة مع المبادئ والمفاهيم العامة التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد. إن حيثيات العملية السياسية المحيطة بالنظام الدولي تعكس بوضوح عزم القوى الفاعلة وبالأخص المراكز الرأسمالية الرئيسية على إرساء قواعد النظام الجديد. وأن من المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي الجديد كمفهوم الديمقراطية السياسية ومفهوم التعاون والاعتماد المتبادل، هي مفاهيم ومبادئ جماعية دولية تتطلب بناء علاقات تعاونية – تضامنية بين العناصر الفاعلة من أجل متابعة التطبيق الفعلي لهذه المفاهيم وإعطاء مصداقية للنظام الدولي الجديد من قبل باقي الدول داخل المنظومة الدولية وخصوصا في مرحلة لاحقة من مراحل تطور هذا النظام الجديد.

إن العملية السياسية الدولية الراهنة بكل وقائعها ودلالاتها تشير إلى عزم القوى الفاعلة وبالأخص دول المركز الرأسمالي العالمي على إرساء قواعد النظام الدولي الجديد. هذا النظام هو في المرحلة الحالية لا يزال يدعى بنظام دولي جديد كونه في طور التشكيل، إلا أن ملامحه الأولية وقواعده ومفاهيمه وكيفية تطور العلاقات الدولية للدول الفاعلة ضمنه، كلها وقائع تشير إلى أن هذا النظام لو استمر وفق ما هو عليه الآن، فمن المتوقع له أن يؤول إلى شكل النظام العالمي إذا ما تدعم دور الطرف العالمي أو بمعنى آخر دور القوى الفاعلة فوق القومية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المراجـــــــــــع

أولا: المراجع العربيـــــــة

- أحمد، نازلي معوض، ١٩٩٣، الأحلاف العسكرية والتحـولات العالميـة المعـاصرة، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة الرابعة، العدد الأول/الثاني، ص ٢٦-٣٩.
- الاصفهاني، نبيه، ١٩٩٤، مستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية، **السياسـة الدوليـة**، العدد ١١٦، ص ٢٠٣-٢٠٨.
- الأصفهاني، نبيه، ١٩٩٣، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، **السياسة الدوليـة**، العدد ١١١، ص ١١٠-١١٢.
- الأطرش، محمد، ١٩٩٣، تطور النظام الدولي، **المستقبل العربـي**، العـدد ١٧١، ص ٢٥-٥٦.
- الافندي، نزيره، ١٩٩٥، أوروبا والطريق إلى الوحدة، **السياسة الدولية**، العـدد ١٢١، ص ١٢٢-١٢٥.
- الافندي، نزيره، ١٩٩٤، ماذا تعني اتفاقية "نافتا" للولايات المتحدة الأمريكية، **السياسـة الدولية**، العدد ١١٦، ص ١٢٩-١٣٤.
- أمبروز، ستيفن (ترجمة: ناديه الحسيني، مراجعة: د. ودوده بدران)، ١٩٩٤، **الارتقـاء إلى العالمية**، الطبعة العربية الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- أمين، سمير، ١٩٩٣، بعد حرب الخليج، الهيمنة الأمريكية إلى أين؟، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٠، ص ٥-٢٥.
- البراك، عبد العزيز، ١٩٩٠، بريطانيا في عهد تاتشر، **مجلة البنوك**، العدد ٢٧٣، ص ٢٣-٢٥.
- براور، دانييل، ١٩٩٠، **العالم في القرن العشرين**، مركز الكتب الأردني، عمان.
- بريزنسكي، زبيجنيو، ١٩٩٥، المشاركة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا، **السياسـة الدولية**، العدد ١١٩، ص ٣٤٦-٣٤٩.
- بسيوني، دريه، ١٩٩٢، إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد ١١٠، ص ٨-١٢.
- البعاج، هشام، ١٩٩٤، الرأسمالية وتطور العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة، **شـؤون سياسية**، العدد ٢، السنة الأولى، ص ١٤٥-١٥٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- البقصمي، ناهدة (عرض وتلخيص: علي الزعبي)، ١٩٩٥، الهندسة الوراثية والأخلاق، **مجلة المهندس الأردني**، العدد ٥٦، ص ٢٧-٣٠.

- بنك عمان للاستثمار، نشرة مالية متخصصة، عمان، تموز ١٩٩٥.

- تيلر، تريفور (ترجمة: عبد العزيز عـــروس)، ١٩٨٥، **العلاقـات الدوليـة: نظريـة ومداخل**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.

- الحاج علي، حسن، ١٩٩٥، السياسة الخارجية الأمريكية: أجنده ما بعد الحرب الباردة، **دراسات استراتيجية**، العدد ٤، ص ٤٧-٦٥.

- حسين، موسى، ١٩٨٤، الصين الشعبية ورياح التغيير، **السياسة الدولية**، العـــدد ٧٨، ص ٢١٣-٢١٦.

- حسين، سوسن، ١٩٩٤، الصين..هل تصبح القوة العظمى الأولى في القـــرن الحـادي والعشرين؟، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، ص ٢٢٤-٢٢٩.

- حلمي، عمرو مصطفى، ١٩٩٢، تطورات الاقتصاد العـــالمي والمؤثـرات الجديـدة، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، ص ١٠٨-١١٤.

- حلمي، مفيد، ١٩٨٨، رياح التغيير في الاتحاد السوفييتي، **مجلة الاقتصاد**، العـــدد ٨٣، ص ٢٥-٢٦.

- خالد، خالد محمد، ١٩٩٤، المنظمة الاقتصادية الدولية والنظام الدولي الجديد، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، ص ١١٤-١٢١.

- دار التقدم، دستور الاتحاد السوفييتي، موسكو، ١٩٧٧.

- دار النشر باللغات الأجنبية، أحوال الصين، بكين، ١٩٨٦.

- دار النشر باللغات الأجنبية، بناء الصين، بكين، ١٩٨٧.

- دار النشر باللغات الأجنبية، دستور جمهورية الصين الشعبيـــة لعـام ١٩٨٢، بكيـن، ١٩٨٣.

- دار النشر باللغات الأجنبية، وثائق المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعـــي الصينـي، بكين، ١٩٨٨.

- الدستور، عمان، ع ١٠٦٥٧، ٢٤ نيسان، ١٩٩٧، ص ٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- دغيم، أحمد علي، ١٩٨٦، **السوق الأوروبية المشتركة، حاضرها ومستقبلها**، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

- دوجيرتي، جيمس وروبرت بالستغراف (ترجمة: وليد عبد الحي)، ١٩٨٥، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت.

- الرافعي، شهيرة، ١٩٨٩، أوروبا-١٩٩٢-السوق الموحدة بين النظرية والتطبيق، **مجلة الأهرام الاقتصادي**، العدد ١٠٥٦، ص ٣٢-٣٥.

- راين، ابرهارد، ١٩٨٩، أوروبا ١٩٩٢ والنظام العالمي، **الباحث العربي**، العدد ٢٠، ص ٢٥-٣٠.

- رستون، ولتر (ترجمة: سمير نصار وجورج خوري)، ١٩٩٤، **أفول السيادة / كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا**، دار النشر للنشر والتوزيع، عمان.

- رسلان، أحمد، ١٩٨٦، **نظرية الصراع الدولي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- زهران، جمال، ١٩٩٢، العلاقات العربية-الصينية في ظل أوضاع عالمية جديدة، **ندوة العرب والنظام الدولي الجديد**، المجلد الأول، القاهرة، ص ٣٠-٣٧.

- سبيرو، جون (ترجمة: خالد قاسم / تحرير: سمير حداد)، ١٩٨٧، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، مركز الكتب الأردني، عمان.

- السعدني، نيرمين، ١٩٩٤، القارة الأوروبية والتوجهات الألمانية، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، ص ١٨٠-١٨٥.

- سعيد، عبد المنعم، ١٩٩٠، الاخوة الأعداء: اليابان والقوى الكبرى، **السياسة الدولية**، العدد ١٠١، ص ١٠٠-١١٧.

- سعيد، محمد السيد، ١٩٩٢، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، **ندوة العرب والنظام الدولي الجديد**، المجلد الأول، القاهرة، ص ١-٦٧.

- سلامه، منقذ، ١٩٩٤، الأمن ومستقبل الشرق الأوروبي، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، ص ٢٠٩-٢١٥.

- شكاره، أحمد، ١٩٩٣، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، **المستقبل العربي**، العدد ١٧٠، ص ٣٠-٥٥.

- الشماري، خميس، ١٩٩٥، الأمم المتحدة: من أجل حماية مناضلي حقوق الإنسان ومؤسساتهم، **مجلة الصحيفة**، العدد ١٥ / الملحق.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- الصباح، عبد الرحمن، ١٩٨١، **السوق الأوروبية المشتركة**، جامعة الدوحة، الدوحة.

- صدقي، راجيه، ١٩٩٠، الجماعة الأوروبية – مشروع ١٩٩٢، **السياسة الدولية**، العدد ٩٩، ص ١٠٣-١١٠.

- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، ١٩٩٦.

- عبد الله، ثناء فؤاد، ١٩٨٩، مشروع الولايات المتحدة الأوروبية بين الممكن والمستحيل، **السياسة الدولية**، العدد ٩٧، ص ١١٠-١١٧.

- عبيد، هناء، ١٩٩٥، العلاقات الأمريكية الصينية صراع حضاري أم تجاري؟، **السياسة الدولية**، العدد ١٢١، ص ١٨٤-١٨٥.

- العطية، عبد الحسين، ١٩٩٣، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وملامح الفكر الاقتصادي**، ورقة بحثية، الجامعة الأردنية، عمان.

- علوي، مصطفى، ١٩٩٠، الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوروبية بعد ١٩٩٢، **السياسة الدولية**، العدد ٩٠، ص ١٢٠-١٢٦.

- عمر، عبد الله، ١٩٩٥، سياسة الولايات المتحدة حيال جنوب شرق آسيا، **دراسات استراتيجية**، العدد ٢، ص ١٢٧-١٣٤.

- عوض، هدى، ١٩٩٥، مثلث إقليم الباسيفيك (شمال شرق آسيا): القوة الاقتصادية الصاعدة في القرن الحادي والعشرين، **السياسة الدولية**، العدد ١٢١، ص ٢٥٤-٢٥٨.

- العيسوي، إبراهيم، ١٩٩٥، **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- غورباتشوف، ميخائيل (ترجمة: حمدي عبد الجواد)، ١٩٨٨، **البيروسترويكا**، ط١، دار الشروق، القاهرة.

- فرج، أحمد محمد، ١٩٩٣، النافتا...عوامل القوة وآفاق المستقبل، **السياسة الدولية**، العدد ١١١، ص ١١٨-١٢٠.

- فقيه، أسامه، ١٩٩٤، التكتلات الاقتصادية الدولية: معالمها ودورها ومستقبلها، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، العدد ١، ص ٤٢-٤٧.

- فهمي، أماني، ١٩٩٤، الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، **السياسة الدولية**، العدد ١١٦، ص ١٢٣-١٢٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- فوكوياما، فرانسيس (ترجمة: حسين أمين)، ١٩٩٣، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

- قابل، محمد، ١٩٩٣، انهيار الاقتصاديات الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية، **المجلة العربية للدراسات الدولية**، السنة الرابعة، العدد صيف، ص ٦٥-٧٠.

- قنديل، حنان، ١٩٨٧، تجربة الصين بعد ماو، **السياسة الدولية**، العدد ٨٩، ص ١٢٢-١٢٤.

- كالو، دومينيكو (ترجمة وتقديم: مالك الواسطي)، ١٩٩٤، النظام الدولي الجديد بين الهيمنة الأمريكية وتهميش الأمم المتحدة، **شؤون سياسية**، العدد ٢، ص ٦٤-٧٠.

- كانتور، روبرت (ترجمة: أحمد الظاهر)، ١٩٨٦، **السياسة الدولية المعاصرة**، مركز الكتب الأردني، عمان.

- الكومي، خالد، ١٩٩١، بروتوكول براغ ونهاية حلف وارسو، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٦، ص ٦٣-٦٦.

- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، سلسلة دراسات حول التكتلات الاقتصادية، عمان، ١٩٨٠.

- محمد، أحمد طه، ١٩٩٢، حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة، **السياسة الدولية**، العدد ١١٠، ص ٢٢٩-٢٣١.

- محمود، أحمد إبراهيم، ١٩٩٤، التحولات الاستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب شرق آسيا، **السياسة الدولية**، العدد ١١٨، ص ٢١٧-٢٢٢.

- محمود، احمد إبراهيم، ١٩٩٢، ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٩، ص ١٤٩-١٥٢.

- المدرس، عبد الكريم، ١٩٩٤، الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة وآثارها الاقتصادية، **اجتماع الخبراء العرب**، القاهرة، ص ١-٤٤.

- مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجد نفسها، ١٩٩٠، **سلسلة عالم المعرفة**، رقم ١٤٧، ص ٧-٩٤.

- مرعي، نسرين، ١٩٨٩، بريطانيا والعملة الأوروبية الموحدة، **السياسة الدولية**، العدد ٨٩، ص ٢٠٢-٢٠٥.

- مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٨٢، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، ط١، جامعة الكويت، الكويت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- المنعم، سعيد، ١٩٨٩، العرب وأوروبا (١٩٩٢)، **الباحث العربي**، العـــــدد ٢٠، ص ٤٠-٤٥.

- المنوفي، كمال، ١٩٨٥، **نظريات النظم السياسية**، وكالة المطبوعات، الكويت.

- موسى، صفاء، ١٩٩١، منظمة حلف شمال الأطلنطي والأمن الأوروبـــي، **السياســة الدولية**، العدد ١٠٦، ص ٦٦-٦٨.

- النجار، أحمد، ١٩٩٥، حرب أم سلام على جبهة التجارة الأمريكية اليابانية، **السياســة الدولية**، العدد ١٢١، ص ١٨٠-١٨٣.

- النجار، فريد، ١٩٩٤، إنتاج وتسويق السلع الصناعية العربية في ظل منظمة التجـــارة العالمية، **اجتماع الخبراء العرب**، القاهرة، ص ٥-٥٠.

- نكروما، جمال، ١٩٩٥، التوجه نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان، **رؤية**، العدد ٦، ص ٨-٩.

- هيزبورج، فرانسوا (ترجمة واعداد: سوسن حسين)، ١٩٩١، الـــدروس الاســـتراتيجية لحرب الخليج، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٦، ص ١٩٥-١٩٧.

- وزارة التخطيط، مؤتمر برشلونه، عمان، كانون أول ١٩٩٥.

٤٨١٢٢٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا: المراجـــع الأجنبيـــــــة

- Barkey, Henri. 1995. Economic Reform and Democracy. *Journal of Democracy*, Vol. 6, No. 2, April: 101-111.

- Bhagwat, Jagdish. 1994. USA-Japan Rift. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3, May-June: 7-12.

- Bredenkamp, Hygh. 1991. Reforming the Soviet Economy. *Finance and Development Magazine*, June: 18-20.

- Christopher, Warren. 1995. America's Leadership: America's Opportunity. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 6-27.

- Clarke, Jonathan. 1995. Leaders and Followers. *Foreign Policy*, No. 101, Winter: 37-51.

- Commission of the European Communities, European File: Europe and the Third World, Luxembourg, 1990.

- Commission of the European Communities, General Report on the Activities of the European Communities, Brussels, 1990.

- Commission of the European Communities, Introductory Survey for USSR, Luxembourg, 1990.

- Commission of the European Communities, The European Community Today, Luxembourg, 1993.

- Commission of the European Communities, The Institutions of the European Community, Luxembourg, 1990.

- Desai, Padma. 1995. Beyond Shock Therapy. *Journal of Democracy*, Vol. 6, No. 2, April: 102-111.

- Dietrich, William. 1992. *In the Shadow of the Rising Sun. 3rd Printing*. Pennsylvania State University Press, USA.

- Dole, Bob. 1995. Shaping America's Global Future. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 29-43.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Drucker, Peter. 1994. The Rise of the Knowledge Society. *Dialogue*, No. 104, February: 13-18.

- Edwards, David. 1970. *International Political Analysis Reading.* Holt, Rinehart and Winston, INC. New York.

- Feofanov. 1974. *The Soviet Way of Life.* Progress Publisher, Moscow.

- Frankel, Jeffrey. 1993. *Regionalism and Rivalry: Japan and the United States in Pacific Asia.* University of Chicago Press, Chicago.

- Fuller, Graham. 1995. The Next Ideology. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 145-158.

- Halperin, Morton. 1994. Guaranteeing Democracy. *Dialogue*, No. 104, Feb: 8-12.

- Harrison, Paul. 1992. *The Third Revolution.* I.B. Tauris & Co. Ltd., London.

- Havel, Vaclov. 1995. Democracy's Forgotten Dimension. *Journal of Democracy*, Vol. 6, No. 2, April: 3-10.

- Herland, Bryce. 1994. For a Strong China. *Foreign Policy*, No. 94, Spring: 30-36.

- Hoffmann, Stanley. 1995. The Crisis of Liberal Internationalism. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 159-177.

- Hormats, Robert. 1994. Making Regionalism Safe. *Foreign Affairs*, Vol. 73, No. 2, March-April: 97-108.

- Huntington, Samuel. 1994. What Price freedom ?. *Dialogue*, No. 104, Feb: 3-7.

- International Monetary Fund, World Economic Outlook, Washington, 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Johnson, Chalmers and E.B. Keehn. 1995. East Asian Security: The Pentagon's Ossified Strategy. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 4, July/August: 103-114.

- Joynt and Corbett. 1978. *Theory and Reality in World Politics*. London.

- Kamp, Karl-Heinz. 1995. The Folly of Rapid NATO Expansion. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 116-129.

- Kennedy, Paul. 1989. *The Rise and Fall of the Great Powers. 3rd impression*. William Collins & Co. Ltd., Glassgow.

- Keohane, Robert. 1984. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton University Press, New Jersey.

- Keohane, Robert & Joseph Nye. 1989. *Power and Interdependence. 2nd edition*. Harvard University Press, U.S.A.

- krugman, Paul. 1994. Competitiveness: A Dangerous Obsession. *Foreign Affairs*, Vol. 73, No. 2, March/April: 28-44.

- Lieberthal, kenneth. 1995. A New China Strategy. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6, Nov./Dec.: 35-49.

- Lincoln, Edward. 1993. *Japan's New Global Role*. The Brookings Institution, Washington.

- Louis, Jean. 1990. *From (EMS) To Monetary Union*. EC Publications, Brussels.

- Luttwak, Edward. 1994. *The Endangered American Dream. 1st-edition*. Touchstone, New York.

- Mandelbaum, Michael. 1995. Preserving the New Peace. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3, May/June: 9-13.

- Mansfield, Edward and Jack Snyder. 1995. Democratization and War. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 3, May/June: 79-97.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Maynes, Charles. 1995. Relearning Intervention. *Foreign Policy*, Spring: 96-113.

- McClelland, Charles. 1996. *Theory and the International System*, Macmillian, New York.

- McNamara, Robert. 1989. *Out of the Cold.* New York, Simon & Schuster.

- Ministry of Foreign Affairs, Basic Facts on Japan's ODA, Japan, 1994.

- Ministry of Foreign Affairs, Japan's Official Development Assistance Annual Report (1994), Japan, 1995.

- Moisi, Dominique. 1995. Chirac of France: A New leader of the West ?. *Foreign Affairs*, Vol. 74, No. 6, Nov./Dec.: 8-13.

- Morici, Peter. 1996. Export Our Way to Prosperity. *Foreign Policy*, No. 101, Winter: 3-17.

- *Newsweek Magazine*. 1995. A Perpetual Vacuum. Vol. CXXV, No. 21, May: 34-35.

- OECD, Development Cooperation Report for the Year (1992), Paris, 1993.

- Ouchi, William. 1981. *Theory Z: How American Business Can Meet the Japanese Challenge.* Addison-Wesley Publishing Company, New York.

- Prestowitz, Clyde. 1989. *Trading Places*. basic books, New York.

- Reynolds, P.A. 1971. *An Introduction to International Relations.* London.

- Roth, Brad. 1995. Evaluating Democratic Progress. *Ethics and International Affairs*, Vol. 9: 55-77.

- R.W. 1990. Gorbachevs' Socialism in Historical Perspective. *New Left Review*, Vol. 179: 10-20.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- Sachs, Jeffry. 1995. Consolidating Capitalism. *Foreign Policy*, No. 98, Spring: 50-63.

- Segal, Gerald. 1994. China Changing Shape. *Foreign Affairs*, Vol. 73, No. 3, May/June: 55-60.

- Stedman, Stephen. 1995. Alchemy for a New World Order. *Foreign Affairs*, May/June: 15-19.

- *The Economist*. 1995. Can Chirac Change France ? Vol. 3351, No. 7914, May: 15-16.

- *The Economist*. 1995. Clinton's Phoney Peace. Vol. 336, No. 7921, July: 17-18.

- *The Economist*. 1995. Containing China. Vol. 336 , No. 7925 , July: 13-14.

- *The Economist*. 1995. Europe's Union: Spoiling Shares. Vol. 335, No. 7919, June: 31-32.

- *The Economist*. 1995. France: Coquerico?. Vol. 335, No. 7919, June: 29-30.

- *The Economist*. 1995. Germany and the EU. Vol. 335, No. 7919, June: 30-31.

- *The Economist*. Japan Gives its Answer. Vol. 335, No. 7914, May: 14-15.

- *The Economist*. 1995. The Future of Democracy. Vol. 335, No. 7919, June: 15-16.

- *The Economist*. 1993. The New Cold War. Vol. 327, No. 7817, June: 80-82.

- Thurow, Lester. 1992. *Head to Head*. William Morrow and Company, New York.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- *Time Magazine*. 1995. What's on with the Auto Pact?. Vol. 146, No. 2, July: 10-11.

- Walker, Jenonne. 1991. Keeping America in Europe. *Foreign Policy*. No. 83, Summer: 130-132.

- Wallerstein, Immanuel. 1974. *The Modern World - System*. Academic Press Inc., New York.

- World Economic Forum, The World Competitiveness Report, 15th edition, Geneva, 1995.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــــــــــق رقم (٢-١)

توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية

	year	GDP	Imports	Exports	Domestic Demand	GFCF	Productivity	Unemployment	Inflation
		%	%	%	%	%	%	%	%
Average	1976-1984	2.90%	8.300%	2.300%	3.300%	4.800%	1.900%	7.500%	N.A
Real	1985	2.900%	9.800%	5.000%	3.000%	0.400%	2.600%	7.000%	1.900%
	1986	3.100%	3.500%	8.300%	2.700%	0.500%	6.500%	6.200%	3.700%
	1987	3.900%	4.100%	20.700%	3.000%	4.200%	2.400%	5.500%	4.100%
	1988	2.500%	3.900%	10.800%	1.800%	0.100%	0.600%	5.300%	4.800%
	1989	1.200%	1.900%	7.600%	0.800%	1.700%	1.700%	5.500%	5.400%
	1990	-0.700%	0.700%	7.700%	1.400%	7.700%	2.100%	6.700%	4.200%
	1991	2.600%	11.000%	6.900%	2.900%	6.200%	4.100%	7.400%	3.000%
	1992	3.000%	12.700%	5.200%	3.800%	11.000%	5.100%	6.800%	3.000%
	1993	3.900%	9.100%	7.800%	4.200%	10.700%	2.300%	6.200%	2.800%
Estimated	1994	2.600%	6.100%	4.400%	2.700%	9.100%	2.300%	5.800%	3.200%
Projections	1995	2.375%	5.745%	4.197%	2.741%	10.052%	2.314%	5.757%	3.159%
	1996	2.149%	5.391%	3.995%	2.762%	11.024%	2.327%	5.715%	3.119%
	1997	1.924%	5.036%	3.792%	2.823%	11.985%	2.341%	5.672%	3.078%
	1998	1.698%	4.682%	3.589%	2.864%	12.947%	2.355%	5.629%	3.038%
	1999	1.473%	4.327%	3.386%	2.905%	13.909%	2.368%	5.586%	2.997%
	2000	1.247%	3.973%	3.184%	2.945%	14.871%	2.382%	5.544%	2.956%
	2001	1.022%	3.618%	2.981%	2.986%	15.833%	2.395%	5.501%	2.916%
	2002	0.796%	3.264%	2.778%	3.027%	16.795%	2.409%	5.458%	2.875%
	2003	0.571%	2.909%	2.575%	3.068%	17.756%	2.423%	5.415%	2.835%
	2004	0.345%	2.555%	2.373%	3.109%	18.718%	2.436%	5.373%	2.794%
	2005	0.120%	2.200%	2.170%	3.150%	19.680%	2.450%	5.330%	2.753%
	2006	-0.105%	1.845%	1.967%	3.191%	20.642%	2.464%	5.287%	2.713%
	2007	-0.331%	1.491%	1.765%	3.232%	21.604%	2.477%	5.245%	2.672%
	2008	-0.556%	1.136%	1.562%	3.273%	22.565%	2.491%	5.202%	2.632%
	2009	-0.782%	0.782%	1.359%	3.314%	23.527%	2.505%	5.159%	2.591%
	2010								

المصدر: عن الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــــــــق رقم (٢-٢)

توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية للبابـــــــان

	year	GDP %	Imports %	Exports %	Domestic Demand %	GFCF %	Productivity %	Unemployment %	Inflation %
Average	1976-1985	4.200%	2.800%	8.500%	3.400%	3.000%	4.200%	2.300%	N.A
Real	1986	2.600%	9.700%	-0.600%	2.900%	4.800%	4.200%	2.800%	0.900%
	1987	4.100%	9.000%	0.400%	5.100%	9.500%	4.100%	2.800%	0.100%
	1988	6.200%	6.700%	4.400%	7.600%	11.900%	7.400%	2.500%	0.700%
	1989	4.700%	7.900%	4.200%	5.800%	9.300%	4.500%	2.300%	2.300%
	1990	4.800%	5.600%	5.800%	5.000%	6.800%	2.800%	2.100%	2.800%
	1991	4.300%	3.800%	2.400%	2.900%	3.760%	1.500%	2.100%	3.300%
	1992	1.100%	1.000%	1.600%	0.400%	-0.800%	-3.700%	2.200%	1.700%
	1993	0.100%	4.000%	1.000%	0.300%	-1.300%	-1.600%	2.500%	1.300%
	1994	0.700%	7.200%	-1.100%	1.700%	-0.200%	-1.400%	3.000%	0.900%
Estimated	1995	2.300%	7.100%	1.800%	2.900%	1.500%	1.700%	3.100%	0.900%
Projections	1996	1.820%	6.927%	1.597%	2.941%	2.480%	1.714%	3.057%	0.944%
	1997	1.440%	6.755%	1.395%	2.982%	3.424%	1.727%	3.015%	0.988%
	1998	1.140%	6.582%	1.192%	3.023%	4.385%	1.741%	2.972%	1.033%
	1999	0.902%	6.409%	0.989%	3.064%	5.347%	1.755%	2.929%	1.077%
	2000	0.714%	6.236%	0.786%	3.105%	6.309%	1.768%	2.886%	1.121%
	2001	0.565%	6.064%	0.584%	3.145%	7.271%	1.782%	2.844%	1.165%
	2002	0.447%	5.891%	0.381%	3.186%	8.233%	1.795%	2.801%	1.210%
	2003	0.354%	5.718%	0.178%	3.227%	9.195%	1.809%	2.758%	1.254%
	2004	0.280%	5.545%	-0.025%	3.268%	10.156%	1.823%	2.715%	1.298%
	2005	0.222%	5.373%	-0.227%	3.309%	11.116%	1.836%	2.673%	1.342%
	2006	0.175%	5.200%	-0.430%	3.350%	12.080%	1.850%	2.630%	1.387%
	2007	0.139%	5.027%	-0.633%	3.391%	13.042%	1.864%	2.587%	1.431%
	2008	0.110%	4.855%	-0.835%	3.432%	14.004%	1.877%	2.545%	1.475%
	2009	0.087%	4.682%	-1.038%	3.473%	14.965%	1.891%	2.502%	1.519%
	2010	0.069%	4.509%	-1.241%	3.514%	15.927%	1.905%	2.459%	1.564%

المصدر: عن الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــــــــق رقم (٢-٣)

توقعات أولية حول نسب نمو أهم المؤشرات الاقتصادية للإتحاد الأوروبـــي

	year	GDP %	Imports %	Exports %	Domestic Demand %	GFCF %	Productivity %	Unemployment %	Inflation %
Real	1985	2.300%	4.300%	5.000%	1.900%	0.700%	4.200%	7.600%	N.A
	1986	3.000%	8.400%	2.900%	4.000%	4.200%	2.000%	11.000%	3.600%
	1987	2.900%	9.100%	4.800%	3.900%	5.600%	3.800%	10.800%	3.200%
	1988	4.300%	8.700%	6.500%	5.000%	8.800%	5.200%	10.200%	3.500%
	1989	3.500%	7.700%	7.100%	3.700%	6.900%	3.600%	9.300%	4.800%
	1990	3.000%	6.800%	5.400%	3.000%	3.800%	1.800%	8.600%	5.300%
	1991	0.700%	4.500%	2.100%	1.400%	0.100%	1.900%	9.100%	5.300%
	1992	1.000%	3.700%	3.500%	1.200%	-0.400%	2.600%	10.100%	4.600%
	1993	-0.300%	-7.100%	-1.800%	-1.500%	-4.700%	2.700%	11.200%	3.700%
	1994	1.300%	3.200%	3.600%	1.000%	1.600%	2.100%	11.900%	3.200%
Estimated	1995	2.500%	4.800%	5.000%	2.400%	3.600%	2.200%	11.700%	2.700%
Projections	1996	2.275%	5.022%	6.838%	2.441%	4.562%	2.214%	11.657%	2.653%
	1997	2.049%	5.244%	6.635%	2.482%	5.524%	2.227%	11.615%	2.607%
	1998	1.824%	5.465%	6.432%	2.523%	6.485%	2.241%	11.572%	2.560%
	1999	1.598%	5.687%	6.230%	2.564%	7.447%	2.255%	11.529%	2.513%
	2000	1.373%	5.909%	6.027%	2.605%	8.409%	2.268%	11.486%	2.467%
	2001	1.147%	6.131%	5.824%	2.645%	9.371%	2.282%	11.444%	2.420%
	2002	0.922%	6.353%	5.622%	2.686%	10.333%	2.295%	11.401%	2.373%
	2003	0.696%	6.575%	5.419%	2.727%	11.295%	2.309%	11.358%	2.327%
	2004	0.471%	6.796%	5.216%	2.768%	12.256%	2.323%	11.315%	2.280%
	2005	0.245%	7.018%	5.013%	2.809%	13.218%	2.336%	11.273%	2.233%
	2006	0.020%	7.240%	4.811%	2.850%	14.180%	2.350%	11.230%	2.187%
	2007	-0.205%	7.462%	4.608%	2.891%	15.142%	2.364%	11.187%	2.140%
	2008	-0.431%	7.684%	4.405%	2.932%	16.104%	2.377%	11.145%	2.093%
	2009	-0.656%	7.905%	4.202%	2.973%	17.065%	2.391%	11.102%	2.047%
	2010	-0.882%	8.127%	4.000%	3.014%	18.027%	2.405%	11.059%	2.000%

المصدر: عن الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Abstract

The Nature of The Relationship between The Main Capitalist Blocs within The New World Order

By
Kenza A. Tuqan

Supervisor
Dr. Radwan Al-Abdallah

The outcome of the Bipolar System including main effects on the global and subsystems' levels had changed the International System from a Bipolar to a New World Order. This New Order is moving towards a Multipolar System for it involves the international peace and legitimacy, calls for capitalism and democracy, aims for the globalization of world economy and human issues, enhances the principle of cooperation and interdependence, avoids the military aspects in a gradual manner, concentrates on the economic and technical dimensions as substitutes for the military one to identify the role and status of the State on international arena. The main capitalist blocs which constitute the theme of this thesis are the basis for the establishment of the future multipolar system comprising the American Continent led by the United States of America, the European Continent led by the European Union, and finally the Asian Continent lead by Japan.

This thesis aims at stating the nature of the relationship which will govern the main capitalist blocs within the New World Order, by adopting a pivotal hypothesis through which an emphasis will be laid on the nature of competitive and cooperative relations and as well as those pertaining to solidarity. These relations will not only specify the status of the said blocs in the New World Order, but also reflects the direct effects on the nature of the existing and future political alliances and economic blocs.

Facts mentioned in this thesis and the main conclusions, are as follows:-

- The economic factor became the major dominant one that influences the New World Order after the military factor had become limited to

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

a large extent because of the end of the cold war and the collapse of the Soviet Union.

- The economic factor will dominate the drawing up of the competitive relations between capitalist blocs which will continue. The blocs and countries which will be leaders of the world are those having the best economic indicators, adopting communitarian capitalism approach, and whose programms for foreign aid will be the basis for its foreign policy.

- Among the main concepts upon which the New World Order is based, are the concepts of political democracy, cooperation and interdependence which are collective international ones requiring the establishment of relations pertaining to cooperation and solidarity between the major parties and notably between the main capitalist blocs and countries. These relations will alleviate the negative effect of the said competitive relations. For if the influential actors will not be committed to enhancing the communitarian efforts and those pertaining to solidarity in the service of applying these concepts, the credibility of the New World Order will be regarded negatively by the other developing countries.

- The New World Order will establish gigantic economic blocs, since the economic factor will specify the status of the influential actors and their role on the international arena. The future economic blocs on the international level are already being noticed for example the establishment of (APEC) which comprises seventeen countries from three continents among which are; U.S.A, China and Japan. In order to realise the world economic balance, the establishment of another world economic bloc parallel to (APEC) is to be expected. This expected bloc involves Russian and the commonwealth, the existing European Union bloc which might include all European countries and the Mediterranean ones.

- As for the future of political alliances and those pertaining to security, and in the light of the contemporary world changes, the establishment of traditional military alliances are not expected especially after the collapse of Warsaw Pact. So it is envisaged that any military alliance will be transferred into an international political coalition including many powerful member States.

٤٨١٢٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit